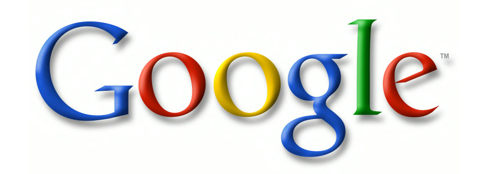
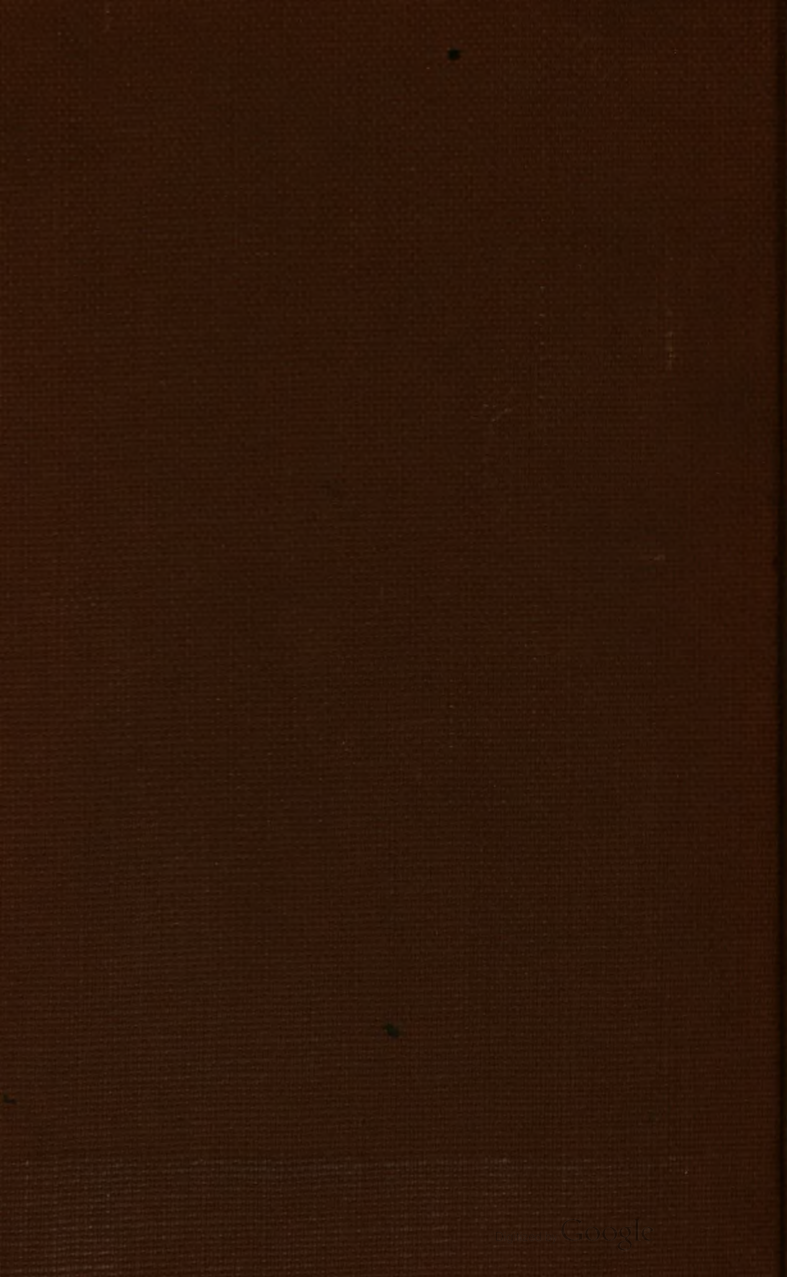




كتابٌ

فصل الخطاب

في اصول لغة الأَعراب

تاليف الشيخ ناصيف اليازجي اللبناني

عُفِيَ عنهُ

وقد أُضِيفَت اليهِ شروحٌ وزياداتٌ
لاجل اتمام
الفائدة

م

بسم الله الفتّاح

الحمد لله الذي علمهُ يستغرق الاسماء والافعال . وبيدهِ التصريف والسلامة والصحة والاعلال . حمدًا يُزلِفنا اليهِ يوم تُبلَى السرائر . وتظهر الضمائر ○ اما بعدُ فهذا مختصرٌ جعلتهُ كالباب . في قواعد التصريف والإعراب . تستعين بهِ الطَلَبة الاصاغر . على الدخول الى مجلس الاكابر . وقد سمَّيتهُ فصل الخطاب . في اصول لُغة الأَعراب . وقسمتهُ الى كتابين يشتملان على ابوابٍ وفصول . تتضمن ما يحتمل مثلهُ من هذه الاصول . واستمدُّ الله سبحانهُ الميسرة . والتمس من اهل النظر المعذرة .

والله حسبي ونعم
الوكيل

م

فهرس
كتاب التصريف وكتاب النحو

كتاب التصريف
في ابنية الكلم واحكامها ويشتمل على مقدمة وعشرة ابواب

وجه

كتاب

فصل الخطاب

في اصول لغة الأَعراب

تاليف الشيخ ناصيف اليازجي اللبناني

عُفِيَ عنهُ

وقد أُضِيفت اليهِ شروحٌ وزياداتٌ
لاجل اتمام
الفائدة

م

بسم الله الفتّاح

الحمد لله الذي علمهُ يستغرق الاسماء والافعال . وبيدهِ التصريف والسلامة والصحة والاعلال . حمدًا يُزلِفنا اليهِ يوم تُبلَى السرائر . وتظهر الضمائر ۝ اما بعدُ فهذا مختصرٌ جعلتهُ كالباب . في قواعد التصريف والإعراب . تستعين بهِ الطَلَبة الاصاغر . على الدخول الى مجلس الاكابر . وقد سمَّيتهُ فصل الخطاب . في اصول لُغة الأعراب . وقسمتهُ الى كتابين يشتملان على ابوابٍ وفصول . نتضمن ما يحتمل مثلهُ من هذه الاصول . واستمدُّ الله سبحانهُ الميسرة . والتمس من اهل النظر المعذرة .

والله حسبي ونعم الوكيل

فهرس
كتاب التصريف وكتاب النحو

كتاب التصريف
في ابنية الكلم واحكامها ويشتمل على مقدمة وعشرة ابواب


Digitized by Google

كتاب
فصل الخطاب
في اصول لغة الأعراب

تاليف الشيخ ناصيف اليازجي اللبناني
عفي عنهُ

وقد أُضيفت اليهِ شروحٌ وزياداتٌ
لاجل اتمام
الفائدة

٢

بسم الله الفتّاح

الحمد لله الذي علمهُ يستغرق الاسماء والافعال . وبيدهِ التصريف والسلامة والصحة والاعلال . حمدًا يُزلفنا اليهِ يوم تُبلَى السرائر . وتظهر الضمائر ○ اما بعدُ فهذا مختصرٌ جعلتهُ كالباب . في قواعد التصريف والإعراب . تستعين بهِ الطَلَبة الاصاغر . على الدخول الى مجلس الاكابر . وقد سمّيتهُ فصل الخطاب . في اصول لُغة الأعراب . وقسمتهُ الى كتابين يشتملان على ابوابٍ وفصول . تتضمن ما يحتمل مثلهُ من هذه الاصول . واستمدُّ الله سبحانهُ الميسرة . والتمس من اهل النظر المعذرة .

والله حسبي ونعم الوكيل

فهرس
كتاب التصريف وكتاب النحو

كتاب التصريف
في ابنية الكلم واحكامها ويشتمل على مقدمة وعشرة ابواب

وجه

فهرس

تصريف

وجه

تصريف

وجه

تصريف

الباب الثامن في التصغير — وجه

كتاب النحو

في اعراب الكلام واحكامه وفيه عشرة ابواب وخاتمة

نحو

وجه

نحو

وجه

الباب السابع في منصوبات الاسماء

نحو

نحو

كتاب التصريف

في ابنية الكَلِم واحكامها ويشتمل على مقدمة وعشرة ابواب

المقدَّمة

في بيان التصريف والمتصرفات واجزآيها وفيها ثلثة فصول

الفصل الاول

في حقيقة الصرف وموضوعهِ

الصرف علمٌ باصولٍ تُعرَف بها احوال ابنية الكَلِم التي ليست باعرابٍ. وموضوعهُ الفعل المشتقُّ والاسم المتمكّن. وهو يبحث فيهما عن صورة البناءِ وتحويلها الى هيئةٍ اخرى لمعنى اخر. فلهُ التقدم على النحو لانهُ يبحث عن ذات المفردات وذاك عن

صفة المركّبات كما ستعلم

قال ليست باعرابٍ احترازًا عن نحو قام ابوك ورايت اباك. فانهُ من احوال ابنية الكلم الواردة من قبيل الاعراب فلا تكون من هذا الباب والاعراب هو تغييرٌ يحدث في الكلم لعاملٍ يدخل عليها كقام ورايت في المثالين

ومراده بالفعل المشتقّ هو الذي يتحوّل الى امثلةٍ مختلفه كضرب ويضرب واضرب

ومراده بالاسم المتمكن هو الذي يُثنّي ويُجمَع ويُصغَّر الى غير ذلك مما ستعرفهُ

وتحويل صورة الكلمة الى هيئةٍ اخرى لمعنى اخر هو التصريف

الفصل الثاني

في اجزآء الكلم واحكامها

تتركب الكَلِم من الحروف الهجآئيّة وهي اصوات معتمدة على مقاطع الحلق واللسان والشفتين. غير ان منها ما يجري مجرى الحركة وهو الواو والالف واليآء ويقال لهُ حرف العلة. ومنها ما ليس كذلك

وهو الباقي ويقال لهُ الصحيح. ومن الصحيح ما يجري مجرى حرف العلة وهو الهمزة. غير ان منها ما يثبت لفظاً في ابتداء الكلام ويسقط في الدَرْج ويقال لهُ همزة الوصل. ومنها ما يثبت فيهما جميعاً ويقال لهُ همزة القطع

واعلم ان حرف العلة اذا كان ساكنًا فهو حرف لينٍ. فان سكن بعد حركةٍ تجانسهُ فهو حرف المد.

وهمزة الوصل تنحصر من تصاريف الافعال في امر ما سوى الرباعي وماضي ما فوقهُ ومصدرهِ مزيدةً في الاوايل. ودون ذلك همزة القطع ذاهبةً كل مذهبٍ على الاطلاق

يُعتبَر في حرف اللين السكون فقط سواءٌ كان بعد حركةٍ تجانسهُ كعُود وبَاب ونِيل او لاتجانسهُ كثَوْب وسَيْف. واما حرف المد فيختص بالساكن بعد الحركة المجانسة لهُ كما في عُود واخويهِ

وهمزة الوصل في ما ليس من تصاريف الافعال لم ترد الاَّ

في ال التعريف وعشرة اسماء وهي اسْم واسْت وابْن وابْنم واثْنان وامْرُء وامْرأة وابْنة واثْنتان وايْمن في القسم

وتنقسم الحروف ايضًا الى شمسيّة وهي التي تخفى معها لام التعريف وقمريّة وهي التي تظهر معها اللام. اما الشمسية فهي ت ث د ذ ر ز س ش ص ض ط ظ ل ن فتقول التُّراب والثّلج والدّار وهلم جرًّا باخفاء اللام وتشديد الحرف الذي يليها. والبواقي قمرية فتقول الارض والباب والجبل وهلم جرًّا باظهار اللام

الفصل الثالث

في ما يلحق الحروف من الحركات والضوابط

الحرف امّا متحركٌ او ساكنٌ. والحركة اما ضمٌّ او فتحٌ او كسرٌ. والالف قد تكون ممدودةً وغيرها قد يكون مشدَّدًا. والهمزة تُقطَع تارةً وتوصل اخرى كما عرفت. ولكلٍّ من ذلك علامةٌ تُرسَم فوق الحرف ما لم تكن كسرةً او علامة قطعٍ معها فتُرسَم تحتهُ. وقد اجتمع كل ذلك في قولك أُخطُّ ٱلْهِجآء. فان

الهمزة الاولى مقطوعةٌ والخاء مضمومةٌ والطاء مشدّدةٌ والهمزة بعدها موصولةٌ واللام ساكنةٌ والهاء مكسورةٌ والجيم مفتوحةٌ والالف ممدودةٌ. وعلامة كل واحدٍ مرسومةٌ لهُ في موضعها كما ترى

الباب الاول

في ابنية الافعال واحكامها وفيهِ تسعة فصول

الفصل الاول

في حقيقة الفعل وانواعهِ

الفعل ما دلَّ على معنى في نفسهِ مقترن باحد الازمنة الثلثة. وهي الماضي والحال والمستقبل. والمتصرف منهُ اما ماضٍ كضَرَبَ او مضارعٌ كيضْرِبُ او امرٌ كإِضْرِبْ. وسياتي بسط الكلام على كل ذلك بالتفصيل

يتضمن الفعل ثلثة معانٍ وهي الحدَث والزمان والنسبة. كما في قولك قام زيدٌ فانهُ يتضمن الحدث وهو القيام والزمان وهو الماضي والنسبة وهي نسبة القيام الى زيد. واما المعتبر فيهِ

فهو الحدث . فيكون معنى الفعل حدثًا منسوبًا الى ذات مقترنًا باحد الازمنة

الفصل الثاني

في ابنية الفعل واحكامهِ

يُبنَى الفعل على ثلثة احرفٍ الى اربعة . غير انهُ قد يزاد فيهِ فينتهي الى ستةٍ . فان خلا من زيادةٍ فهو المجرَّد . والا فهو المَزِيد . وكلهُ ان خلت اصولهُ من حروف العلة والهمزة والتضعيف فهو السالم . فانْ خلت من حروف العلة فقط فهو الصحيح . وان لم تخلُ منها فهو المعتلُّ . ولكلٍّ من ذلك اوزانٌ واحكامٌ ستُذكَر

الفصل الثالث

في ميزان الافعال

لما كانت صِيَغ الفعل تجري على مقادير معلومة جُعِل لها من لفظ الفعل ميزانٌ تُعتبَر بهِ. فقيل ان ضَرَبَ مثلاً على وزن فَعَلَ. ومن ثَمَّ عُبِّر عن الضاد بالفآء وعن الرآء بالعين وعن البآء باللام وقس عليهِ. واما ما فوق ذلك فان كان اصلاً كُرِّرت اللام في ميزانه فقيل ان دَحْرَج على وزن فَعْلَل. وان كان زايدًا فان كان من بنية الموزون كُرِّر ما يقابلهُ فقيل ان قدَّم على وزن فَعَّل واحمرَّ على وزن افعلَّ. وإلَّا ذُكِر بلفظهِ فقيل ان أكْرَم على وزن أَفْعَل وقاتَل على وزن فاعَل وهلم جرًّا. وعلى ذلك يُطلَق اعتبار كل موزونٍ. فقس عليهِ بالاستقرآء

الفصل الرابع

في اوزان الافعال المجرّدة

اذا كان الفعل المجرَّد ثلاثيًّا فاما ان تختلف حركة عينهِ بين الماضي والمضارع فيكون ماضيهِ مفتوح العين ومضارعهُ مكسورها كضرَب يضرِب ۱ او مضمومها كنصَر ينصُر . ۲ او يكون ماضيهِ مكسور العين ومضارعهُ مفتوحها كعلِم يعلَم . ۳ واما ان تتفق فيكون مفتوح العين فيهما كمنَع يمنَع . ۴ او مضمومها كفضُل يفضُل . ۵ او مكسورها كحسِب يحسِب . ۶ واذا كان رباعيًّا فليس فيهِ الا فتح اللام الاولى في الماضي وكسرها في المضارع كدحرَج يدحرِج وذلك مطَّرد فيهِ

واعلم ان جميع الافعال الثلاثية لاتخرج عن هذه الاوزان الستة ولكن لايجمع كلها الا السالم . والمفتوح العين فيهما لايُبنَى الا ما عينهُ او لامهُ حرف من

حروف الحلق. وهي الهمزة والحاء والخاء والعين والغين والهاء كسأل ومنع ونحوهما. غير ان ما كان كذلك لا يختص بهذا الوزن بل يبنى على غيره ايضاً كشهِد وفرِح وغيرهما

تسمى الثلثة الاول دعايم الابواب لكثرتها في لسان العرب. والمضموم العين في الماضي والمضارع موضوعٌ للصفات الغريزية كالكرم والحسن ونحوهما ولا يكون الّا لازماً. والمكسور العين فيهما يغلب استعمالهُ في المعتلّ الفاء كورِث يرِث وولِي يلِي ونحوهما

الفصل الخامس

في مزيدات الافعال

اذا كانت الزيادة من بنية الفعل فلا بد ان تكون من جنس العين كما في قدّم او من جنس اللام كما في احمرّ. واذا كانت خارجيّةً فلا بد ان تكون من حروف الزيادة وهي عشرة يجمعها قولك سأَلتمونيها.

والفعل ان كان ثلاثيًّا فقد يزاد فيهِ حرفٌ فيكون على وزن أَفْعَل كأَكْرَم. او فَعَّل كقَدَّم. او فاعَل كقاتَل. وقد يزاد فيهِ حرفان فيكون على وزن تَفَعَّل كتَقَدَّم. او تفاعَل كتباعَد. او إِنفَعَل كإِنْطَلَق. او إِفْتَعَل كإِجْتَمَع. او إِفْعَلَّ كإِحْمَرَّ. وقد يزاد فيهِ ثلثة احرفٍ فيكون على وزن إِسْتَفْعَل كإِسْتَغْفَر. او إِفْعَوْعَل كإِحْدَوْدَب. وان كان رباعيًّا فقد يزاد فيهِ حرفٌ فيكون على وزن تَفَعْلَل كتَدَحْرَج. او حرفان فيكون على وزن إِفْعَلَلَّ كإِقْشَعَرَّ. وهي اشهر المزيدات فيهما

—

يكون أَفْعَل غالبًا للتعدية نحو أَجلَست زيدًا. وقد يكون للدخول فى الشي نحو أَصبحَ الراكب اي دخل في الصباح. ولقصد المكان نحو أَعرَق اي قصد العراق. وللمبالغة في المعنى نحو أَشغَلتهُ. ولصيرورة الشي منسوبًا الى ما أُخِذ منه الفعل نحو أَغدَّ البعير اي صار ذا غدَّةٍ. ولاصابة الشي على صفةٍ نحو احمدتهُ. وللتحوُّل نحو أَقفرت الارض. وفَعَّل للتعدية نحو فرَّحتهُ.

وللتكثير نحو قطّعت الحبل. وقد يكون لاتخاذ الفعل من الاسم نحو خيّم القوم. | وفاعَل للمشاركة بين اثنين فصاعدًا نحو ضارَب زيدٌ عمرًا. وقد يكون بمعنى المجرَّد نحو سافر زيدٌ. وبمعنى أَفْعَل نحو عافاك الله اي اعفاك. | وتَفعَّل لمطاوعة فَعَّل نحو قَدَّمتهُ فتَقَدَّم. وقد يكون للتكلُّف نحو تَشجَّع الجبان. وللاتخاذ نحو تَوَسَّدت التراب اي اتخذتهُ وسادةً. | وتَفاعَل للمشاركة نحو تَضارَب زيدٌ وعمرٌو. ولمطاوعة فاعَل نحو باعدتهُ فتباعد. وللتظاهُر بما ليس في الواقع نحو تمارَض زيدٌ اي تظاهر بالمرض. | وإِنْفَعَل لمطاوعة فَعَل نحو قطعتهُ فإِنْقَطَع. | وإِفْتَعَل لمطاوعتهِ ايضًا نحو جمعتهُ فإِجْتَمَع. وقد يكون للاتخاذ نحو إِحْتَطَب. وللمبالغة نحو إِكْتَسَب. | وإِفْعَلَّ للمبالغة وهو يختص بالالوان والعيوب نحو إِحْمَرَّ وإِعْوَرَّ. وللدخول في الصفة نحو إِصْفَرَّ النبات اي دخل في الصفرة. | وإِسْتَفْعَل للطلب نحو إِسْتَغْفَر. ولاصابة الشي على صفةٍ نحو إِسْتَحْسَنْتهُ. وللتحوُّل نحو إِسْتَحْجَر الطين. | وإِفْعَوْعَل للمبالغة نحو إِحْدَوْدَب الشيخ. | وتَفَعْلَل لمطاوعة فَعْلَل نحو دحرجتهُ فتَدَحْرَج. | وإِفْعَلَلَّ للمبالغة نحو إِقْشَعَرَّ. وهي اشهر المعاني واكثرها دورانًا في الكلام

وقد يوجد من المزيدات اوزان أُخَر. وهي إِفْعَوَّل نحو إِجْلَوَّذ. وإِفْعالَّ نحو إِحْمارَّ. وإِفْعَنْلَى نحو إِسْلَنْقَى. وإِفْعَنْلَل

نحو إحْرَنْجَمَ. وهي من نوادر الابنية

ويلحق بالرباعي ابنيةٌ من الثلاثي نحو جَلْبَبَ وحَوْصَلَ وبَيْطَرَ ودَهْوَرَ وقَلْنَسَ اصلها جَلَبَ وحَصَلَ وهلم جرًّا وكلها سماعيةٌ. ويشترط لهذا الالحاق اتفاق المصدرين نحو جلبب جلببةً وجِلبابًا. وقد تلحق بمزيدهِ نحو تجلبَبَ وتَقَلْنَسَ. وهذا قياسٌ في مطاوعة ما تعدى من ملحق المجرَّد. ولا يجري على الملحقات ادغامٌ ولا اعلالٌ لئلا يفوت الالحاق بمخالفة اوزانها للملحق بهِ

الفصل السادس

في غير السالم من الافعال

اذا كان غير السالم صحيحًا فان جانست عينهُ اللام ثلاثيًّا كمَدَّ او فاؤهُ اللام الاولى وعينهُ اللام الاخرى رباعيًّا كزَلْزَلَ فهو المضاعَف. وان كان بعض اصولهِ همزةً كأَخذ وسأَل وقرَأَ فهو المهموز. واذا كان معتلًّا فان اعتلَّت فاؤهُ كوعَد ويَسَرُ فهو المثال. او عينهُ كقال وباع فهو الاجوف. او لامهُ كغزا وخشِي فهو الناقص. فان اعتلَّ مع لامهِ غيرها كوَفَى وطَوَى

فهو اللفيف. غير انهُ إن اجتمع فيهِ الحرفان قيل لهُ المقرون والاَّ فهو المفروق

عَدُّوا مضاعف الرباعي من هذا الباب مع سلامتهِ من التغيير لما فيهِ من اجتماع المثلين المقتضي للادغام. وانما لم يُدغَم لاعتراض الفاصل بينهما كما يقع في ممدود ونحوهِ من تصاريف الثلاثي ولا يخرج عن بابهِ

الفصل السابع

في صيغة الماضي

الماضي ما دلَّ على معنى وُجِد في زمانٍ قبل الزمان الذي انت فيهِ. وهو يبنى على فتح اخرهِ مطلقاً وكل ما تحرَّك قبلهُ ما لم يكن همزة وصلٍ فيكسَر كما في إنطلق ونحوهِ او عين ثلاثيٍ فيختلف كما علمت في بابهِ. غير ان حركة اخرهِ وما اتصل بهِ قد تكون لفظاً بحسب الوضع. وقد يحول دونها

مانعٌ من الاعلال او غيرهِ فتكون تقديرًا. وعلى ذلك يجري كل حكمٍ للبناۤء في كل فعلٍ فيقاس عليهِ بالاجمال

تكون حركة الاخر تقديرًا في نحو رَمَى. وحركة ما اتصل بهِ في نحو مَدَّ وقام. فان الاخر وما قبلهُ ساكنٌ لفظاً لكنهُ مفتوحٌ تقديرًا لان الاصل رَمَيَ ومَدَدَ وقَوَمَ كما سيجي

الفصل الثامن

في صيغة المضارع

المضارع ما زِيدَ في اولهِ على صيغة الماضي احد حروف المضارعة وهي اربعة يجمعها قولك أَنَيْتُ. فالهمزة للمتكلم والنون للمتكلمين والتاۤء لكل مخاطبٍ وللغايبة ومثناها والياۤء لمطلق الغايب المذكر والغايبات. وكلها تُفتَح فيهِ ما لم يكن رباعيًّا فتُضَمُّ كيُدحرج ويُكرم ونحوهما. فان كان ما يليها تاۤء

زايدةً لم تتغيَّر صورة الماضي في ما دون اخرهِ بشيءٍ من الحروف والحركات كيَتَقَدَّم ويَتَدَحْرَج والا تغيَّرت بحذف الهمزة الزايدة من اولهِ وكسر ما قبل اخرهِ . ما لم يكن ثلاثيًّا فتسكن فآؤهُ وتجري عينهُ في الحركة على ما علمت . واما اخرهُ فلا يلزم حالةً واحدةً كما ستعلم . والمضارع يحتمل زمان الحال والاستقبال ما لم تدل قرينةٌ على احدهما فينصرف اليهِ

واعلم ان كلاًّ من الماضي والمضارع يُبنَى للفاعل على الاصل كما رايت ويقال لهُ المعلوم . وقد يُبنَى للمفعول كما سترى ويقال لهُ المجهول . وهو يُصاغ من الماضي بكسر ما قبل اخرهِ وضم كل متحركٍ قبلهُ كضُرِب ودُحرِج وأُستُخرِج ومن المضارع بضم حرف المضارعة وفتح ما قبل اخرهِ كيُضرَب ويُدَحرَج وهلم جرًّا

المضارع في اللغة المشابه قيل لهُ ذلك لانهُ يشبه اسم الفاعل

في ترتيب الحروف الساكنة والمتحركة كما بين يَضْرِب وضَارِب
ويشبه اسم الجنس في الاطلاق والتقييد كرجل فانهُ عامٌّ بدون
الالف واللام فاذا دخلتهُ تخصَّص والمضارع شايعٌ بين الحال
والاستقبال فاذا دخلتهُ السين نحو سيضرب تعين للاستقبال
واذا دخلتهُ لام الابتداء نحو ان زيدًا ليضرب تعيَّن للحال
والفاعل ما قام بهِ الفعل كقام زيدٌ ويُسمَّى المبنى له معلومًا
لاسناد الفعل اليه . والمفعول ما وقع عليه الفعل كضُرِبَ عمرٌو
ويُسمَّى المبنى له مجهولاً لاسناد الفعل الى غير الفاعل

الفصل التاسع

في صيغة الامر

الامر صيغةٌ يُطلَب بها انشاءُ الفعل عن الفاعل
المخاطب . فلا يكون الا مستقبلاً معلومًا . وهو يجري
على لفظ المضارع محذوفًا منهُ حرف المضارعة . غير
أن ما سكن اولهُ بعد ذلك ان كان رباعيًّا رُدَّت اليهِ
همزة القطع المحذوفة مفتوحةً على عهدها نحو أَكْرِمْ .
والَّا زِيدَ في اولهِ همزة وصلٍ مكسورةٌ . ما لم يكن ثلاثيًّا

مضموم العين فتُضَمُّ نحو أُنْصُرْ. وآخرهُ يُبنَى على السكون او ما ينوب عنهُ كما ستعلم

واعلم ان الفعل قد يستقرُّ حدوثهُ في نفس الفاعل كقام زيدٌ ويقال لهُ اللازم. وقد يتجاوزهُ الى مفعولٍ بهِ كضرب زيدٌ عمرًا ويقال لهُ المتعدي. وقد يعرض لكلٍّ منهما ما يخرجهُ عن وضعهِ فيتعدى اللازم كاجلست زيدًا ويلزم المتعدي كانكسر الزجاج. وكلاهما يجري في كل صيغةٍ معلومةٍ. فان كان الفعل مجهولًا اختص بالمتعدي لاقتضائهِ المفعولية.

والفعل يشتق من المصدر على الاصح ويشتق منهُ اسم الفاعل والمفعول والمكان والزمان والآلة وسياتي استيفاءُ ذلك بالتفصيل

قال الفاعل المخاطب لان الامر لا يُبنَى للمفعول ولا يؤمَر بهِ غير المخاطب. فاذا اريد شيءٌ من ذلك زيد على المضارع لامٌ مكسورة نحو لِتُكرَم انت ولِيَقُم زيدٌ. وذاك يقال لهُ الامر

بالصيغة وهذا الامر باللام

والذي ينوب عن السكون في اخر الامر هو حذف لام الناقص نحو اغزُ اصله اعزُو واخشَ اصله اخشَى وارمِ اصله ارمِي. وحذف نون الاعراب نحو اضربا واضربوا واضربي

واما المتعدي الذي يُبنَى منه المجهول فهو المتعدي بنفسهِ كضَرَب والمتعدي بغيرهِ كانطلق بهِ ووقع عليه

جدولٌ يتضمن ما ذكرهُ في هذا الباب من اوزان الافعال معلومًا ومجهولًا

اوزان المجرَّد

ماضي المعلوم	مضارع المعلوم	امر المعلوم	ماضي المجهول	مضارع المجهول
ضَرَبَ	يَضرِبُ	إضْرِبْ	ضُرِبَ	يُضْرَبُ
نَصَرَ	يَنْصُرُ	أُنْصُرْ	نُصِرَ	يُنْصَرُ
عَلِمَ	يَعلَمُ	إعْلَمْ	عُلِمَ	يُعْلَمُ
مَنَعَ	يَمْنَعُ	إمْنَعْ	مُنِعَ	يُمْنَعُ
فَضُلَ	يَفضُلُ	أُفضُلْ		
حَسِبَ	يَحْسِبُ	إحْسِبْ	حُسِبَ	يُحْسَبُ
دَحْرَجَ	يُدَحْرِجُ	دَحْرِجْ	دُحْرِجَ	يُدَحْرَجُ

اوزان مزيدات الثلاثي

أَكْرَمَ يُكْرِمُ أُكْرِمَ يُكْرَمُ

قَدَّمَ يُقَدِّمُ قُدِّمَ يُقَدَّمُ

قاتَلَ يُقاتِلُ قُوتِلَ يُقاتَلُ

تَقَدَّمَ يَتَقَدَّمُ تُقُدِّمَ يُتَقَدَّمُ

تَباعَدَ يَتَباعَدُ تُبُوعِدَ يُتَباعَدُ

إِنْطَلَقَ يَنْطَلِقُ أُنْطُلِقَ يُنْطَلَقُ

إِجْتَمَعَ يَجْتَمِعُ أُجْتُمِعَ يُجْتَمَعُ

إِحْمَرَّ يَحْمَرُّ

إِسْتَغْفَرَ يَسْتَغْفِرُ أُسْتُغْفِرَ يُسْتَغْفَرُ

إِحْدَوْدَبَ يَحْدَوْدِبُ أُحْدُودِبَ يُحْدَوْدَبُ

إِحْمَارَّ يَحْمَارُّ

إِجْلَوَّذَ يَجْلَوِّذُ أُجْلُوِّذَ يُجْلَوَّذُ

إِسْلَنْقَى يَسْلَنْقِي أُسْلُنْقِيَ يُسْلَنْقَى

اوزان مزيدات الرباعي

تَدَحْرَجَ يَتَدَحْرَجُ تُدُحْرِجَ يُتَدَحْرَجُ

إِقْشَعَرَّ يَقْشَعِرُّ أُقْشُعِرَّ يُقْشَعَرُّ

إِحْرَنْجَمَ يَحْرَنْجِمُ أُحْرُنْجِمَ يُحْرَنْجَمُ

الملحقات ومزيداتها

جَلْبَبَ	يُجَلْبِبُ	جَلْبِبْ	جُلْبِبَ	يُجَلْبَبُ
حَوْصَلَ	يُحَوْصِلُ	حَوْصِلْ	حُوصِلَ	يُحَوْصَلُ
بَيْطَرَ	يُبَيْطِرُ	بَيْطِرْ	بُوطِرَ	يُبَيْطَرُ
دَهْوَرَ	يُدَهْوِرُ	دَهْوِرْ	دُهْوِرَ	يُدَهْوَرُ
تَجَلْبَبَ	يَتَجَلْبَبُ	تَجَلْبَبْ	تُجُلْبِبَ	يُتَجَلْبَبُ
تَحَوْصَلَ	يَتَحَوْصَلُ	تَحَوْصَلْ	تُحُوْصِلَ	يُتَحَوْصَلُ
تَبَيْطَرَ	يَتَبَيْطَرُ	تَبَيْطَرْ	تُبُوطِرَ	يُتَبَيْطَرُ
تَدَهْوَرَ	يَتَدَهْوَرُ	تَدَهْوَرْ	تُدُهْوِرَ	يُتَدَهْوَرُ

الباب الثاني

في ما يشارك الفعل في الاشتقاق وفيهِ خمسة فصول

الفصل الاول

في المصدر واحكامهِ

المصدر هو اسم الحَدَث الجاري على الفعل. وهو يبنى من الثلاثي على صورٍ شتَّى لاضابط لها. بخلاف ما فوقهُ فانهُ اذا اريد بناؤهُ منهُ فان كان اول ماضيهِ تاءً زايدةً ضُمَّ ما قبل اخرهِ كتَدَحْرُج وتقدُّم. والاَّ زيد بعدهُ الفٌ وكُسِر كل متحركٍ قبلهُ كدِحْراج وإنْطِلاق. مالم يلِ المتحرك تضعيفٌ كقدَّم فيسكن بعد تاءٍ مفتوحةٍ ويحذف زايد التضعيف معوضًا عنهُ بياءٍ مكان الالف كتقْديم. وقد تحذف الياءُ ويُعوَّض عنها

يا التآءَ كتَقَدْمِة. فان وَلِيَ المتحرك الف كَقَاتَلَ سقطت كقِتال او زِيدَ في اولهِ ميمٌ مضمومة وفي اخرهِ تآءٌ كمُقَاتَلَة وهو المشهور فيهما. ويغلب في مجرَّد الرباعي ان يُقتصرَ على زيادة التآءَ في اخرهِ كدَحْرَجَة. وكل ذلك قياسٌ في الجميع

وقد يُبنَى المصدر مطَّردًا لكل فعلٍ بزيادة ميمٍ مفتوحةٍ في الثلاثي مضمومةٍ في غيرهِ تُجعَل مكان حرف المضارعة. فيفتح معها ما قبل الاخر ما لم يكن عينًا مكسورةً لمجرَّدٍ من المثال الواوي فتبقى على كسرها فيهِ ثابت الفآءَ كالمَوعِد. ويقال لهُ المصدر الميميُّ

واعلم ان من المصدر ما يدلُّ على كميَّة الفعل ويقال لهُ المرَّة. ومنهُ ما يدلُّ على كيفيتهِ ويقال لهُ النوع. وكلٌّ منهما يُبنَي من الثلاثي على فعْلة بسكون العين فيهما وفتح الفآءَ في المرَّة كضربتهُ ضَرْبَةً وكسرها في النوع كركبت رِكْبَةَ الامير. ومن غير الثلاثي على

صيغة مصدرهِ مختوماً بالتاء. غير ان المرة قد تلتبس بالمصدر كالرحمة والاجابة فيجب تقييدها بما يعيّنها كرحمتهُ رَحْمَةً واحدةً. وقس على كل ذلك ما جرى مجراه.

المصدر موضوع لمجرّد معنى الحدث دون الزمان والنسبة والذات. ولكنهُ قد يُستعمَل صفةً نحو رجل عدل واسمًا لذاتٍ نحو بناء. وقيل لهُ المصدر لصدور المشتقات منهُ. وهو يُبنَى للمفعول كما يُبني للفاعل والتمييز بينهما بالقراين

وقال المصنف الجاري على الفعل لوقوع المصدر تاكيدًا للفعل كضربته ضربًا او بيانًا له كضربته ضرب الظالم

اما الاشتقاق فهو ان تجد بين الكلمتين تناسبًا في اللفظ والمعنى. وهو ثلثة انواع. الاول ان تجد بينهما تناسبًا في الحروف والترتيب والمعنى كالتناسب بين ضَرَبَ ويَضرِبُ وهذا النوع هو موضوع التصريف ويقال لهُ الاشتقاق الصغير. الثاني ان تجد بينهما تناسبًا في اللفظ والمعنى دون الترتيب كالتناسب بين جَبَذَ وجَذَبَ ويقال لهُ الاشتقاق الكبير. الثالث ان تجد بينهما تناسبًا في المخرج والمعنى كالتناسب بين نَعَقَ ونَهَقَ ويقال لهُ الاشتقاق الاكبر

والاشتقاق كما يكون من الاحداث قد يكون من الذوات نحو تحجّر من الحجر وتجوْهَر من الجوهر . ولكن ذلك نادر في الثلاثى المجرّد

وقال لاضابط لصور المصدر الثلاثي على وجه الاطراد بالاجمال . لكن قد يتاتى في بعض الصور ما يكون على وجه الغلبة . فان مصدر الفعل المتعدى يجيء غالبًا على فَعْل كضَرْب . وفَعَل اللازم على فُعُول كقُعُود . مالم يدلّ على امتناعٍ او نحوه فيجيء على فِعال كنِفار . او على حركةٍ فعلى فَعَلان كخَفَقان . او على مرضٍ فعلى فُعال كسُعال . او على سيرٍ فعلى فَعِيل كرَحِيل . او على صوتٍ فعلى فُعال او فَعِيل كصُراخ وصَهِيل . ويجيء مصدر فَعُل على فُعُولة او فَعالة كسُهُولة وفَصاحَة . وفَعِل اللازم على فَعَل كفَرَح . ويجيء المصدر في الصنايع ونحوها على فِعالة ككِتابة . وفي العيوب والحُلَى على فَعَل كعَرَج وبَلَج . وقد ادّعى بعضهم القياس في كل ذلك

اما صور المصدر الثلاثى فالمسموع منها فَعْل كقَتْل . وفِعْل كفِسْق . وفُعْل كشُغْل . وفَعْلة كرَحْمة . وفِعْلة كعِصْمة . وفُعْلة كصُغْرة . وفَعْلَى كدَعْوَى . وفِعْلَى كذِكْرَى . وفُعْلَى كبُشْرَى . وفَعَلان كذَوَبان . وفِعْلان كحِرْمان . وفُعْلان كغُفْران . وفعلان

كهيجان . وفَعَل كطَلَب . وفِعَل كصِغَر . وفُعَل كهُدًى . وفَعِل ككَذِب . وفَعَلة كغَلَبة . وفَعِلة كسَرِقة . وفَعال كذَهاب وفِعال كصِراف . وفُعال كسُؤال . وفَعالة كزَهادة . وفِعالة كعِبادة . وفُعالة كبُغاية . وفَعالِيَة ككَراهِيَة . وفَعِيل كصَهِيل . وفَعِيلة كفَضيحة . وفَعُول كقَبُول . وفُعُول كدُخُول . وفَعُولة كضَرُورة . وفُعُولة كسُهُولة . وفاعِلة كعَافِيَة . ومَفْعول كمَيْسور . وفَعْلُولة كبَيْنُونة . وفَعْلَل كسَوْدَد . وفَعَلُوت كجَبَرُوت . وتَفْعال كتَرْداد . وتِفْعال كتِبْيان . وفِعِّيلَى كقِلِّيلَى . وقلَّ ما سوى ذلك . وقيل ان فَعَلُوت وتَفْعال وتِفْعال وفِعِّيلَى للمبالغة

ومن المزيدات قد يجيء مصدر فَعَّل على وزني فِعَّال وفِعال نحو كِذَّاب وكِذاب . واما وزن تفعيل فلا يكون الا في السالم اللام فان كان في ناقصٍ او مهموز اللام جاءَ على تَفْعِلة كتَصْفِيَة وتَهْنِئَة . ومصدر تَفَعَّل قد يجيء على وزن تِفِعَّال نحو تِحِمَّال . واما وزن فِيعال من فاعَل نحو قِيتال وان كان القياس فهو قليلٌ

وفتح ما قبل الاخر في المصدر الميميّ هو القياس . وشذَّ المرجِع والمصِير والمحِيض والمجِيء فانها وردت بكسره

الفصل الثاني

في اسم الفاعل وما يتعلق بهِ

اسم الفاعل هو ما اشتقَّ لما قام بهِ الفعل على معنى الحدوث. وهو يُبنَى من الثلاثي على وزن فاعِل كضارِب وجالِس. ومن غيرهِ على وزن مضارعهِ بابدال حرف المضارعة ميماً مضمومةً وكسر ما قبل الاخر مطلقاً كمُكْرِم ومتقدِّم ومُسْتَخْرِج وهلمَّ جرًّا.

فان اعتُبر في نسبة الحدث معنى الثبوت فذلك الصفة المشبَّهة باسم الفاعل. وهي تُبنَى من الثلاثي سماعًا على اوزان شتَّى كفاضِل وحَسَن وعَطْشان. ما لم تكن من الالوان والعيوب والحُلَى فتُبنَى قياساً على أَفْعَل كأَسْمَر وأَحْوَل وأَدْعَج. واما من غير الثلاثي فعلى صيغة اسم الفاعل مطَّردة كمُعْتَدِل ومُسْتَقِيم ونحوهما. فان أُريد الوصف بالزيادة على الغير ايضاً فذلك اسم التفضيل. وهو يلزم البناء على

أَفْعَل فيختصُّ بالثلاثي كأَفْضَل وأَعْلَم. غير انهُ لا يبنى مما يدلُّ على لونٍ او عيبٍ ونحوهما لئلا يلتبس بالصفة المشبَّهة. فاذا أُريد التفضيل مما لا يصح بناؤُهُ منهُ جيء بما يُتوصَّل بهِ اليهِ مما يصح فيُقال أَكْثَر انطلاقًا وأَشَدُّ سُمرةً ونحو ذلك

واعلم ان الصفة المشبهة لا تُبنَى الا من اللازم بخلاف اسم الفاعل واسم التفضيل فانهما يُبنَيان من اللازم والمتعدي كما رايت

يتضمن اسم الفاعل وساير الصفات المشتقة من الفعل ثلثة معانٍ. وهي الذات والحدث والنسبة كالضارب. فانهُ يتضمن الحدث وهو الضرب والذات وهي الشخص المتصف بالضرب والنسبة وهي نسبة الضرب الى هذا الشخص. فيكون معنى الصفة حدثًا منسوبًا الى ذاتٍ على وجه من الوجوه المعتبرة فيه كالحدوث او الثبوت او وقوع الفعل عليه. واما النسبة فهي غير تامة بخلاف ما في الفعل

اراد بقولهِ معنى الحدوث معنى تجدُّد الفعل لصاحب الصفة وقيامهِ بهِ مقيَّدًا باحد الازمنة

ومن قبيل اسم الفاعل صِيَغ المبالغة . وهي فَعَّال كجَبَّار . وفَعَّالة كعَلَّامة . وفِعِّيل كصِدِّيق . ومِفْعال كمِفْضال . ومِفْعيل كمِسْكين . وكلها تدل على المبالغة في الصفة . وعدُّوا ايضاً من صيغ المبالغة فَعُول كجَهُول . وفَعِيل كرَحِيم . وفُعُل كغُفُل . وفاعِلة كراوية . وفَعُّولة كفَرُّوقة . وفَيْعُول كقَيُّوم . وفُعَلة كضُحَكة . وفاعُول كفارُوق . وفَعِل كحَذِر . الى غير ذلك . وقيل ان كل ما هو معدول عن اصل فهو للمبالغة نحو رَحِيم ورَحُوم ورَحْمٰن المَعدولة عن راحم . واما التاء التي في اخر بعض الصيغ فليست للتانيث بل للمبالغة

واما الصفة المشبهة فتقييدها بمعنى الثبوت هو لدفع الحدوث في زمانٍ من الازمنة لا لاتصافها بالاستمرار في جميع الازمنة لانها موضوعة على الاطلاق

ولا تُبنَى الصفة المشبهة من غير بابَيْ عَلِم وفَضُل الّا قليلاً .

واما اوزانها فهي بالاستقراء فَعْل كصَعْب . وفِعْل كمِذْق . وفُعْل كصُلْب . وفَعَل كحَسَن . وفَعِل كخَشِن . وفُعُل كجُنُب . وفاعِل كفاضِل . وفَعال كجَبان . وفُعال كشُجاع . وفَيْعِل كسَيِّد وفَعِيل كسَلِيم . وفَعُول كبَتُول . وأَفْعَل كأَبْلَج . وفَعْلان كغَضْبان . وفُعْلان كعُرْيان . ويكثر فَعْلان في ما دلَّ على جوع او عطش

وضدّيهما كجَوْعان وشَبْعان وما اشبههما

والاصل في اسم التفضيل ان يكون لتفضيل الفاعل. وقد جآء لتفضيل المفعول شذوذًا كقولهم العَودُ احمد. كما جآء من غير الثلاثي في نحو قولهم هو اعطاهم للدينار وهذا الكتاب اخصر من ذاك فان الاول من الاعطآء والثاني من الاختصار. وكل ذلك نادرٌ

ولا يبنى اسم التفضيل من الافعال الناقصة مثل كان واخواتها. ولا من الغير المتصرفة مثل نعم وبئس. ولا مما لا يقبل التفاضل مثل فني ومات

واعلم ان صيغتي فعل التعجُّب وهما أَفْعَلَ وأَفْعِلْ تُبنَيان مما يُبنَى منه اسم التفضيل لا غير. كما سيجيء

الفصل الثالث

في اسم المفعول

اسم المفعول ما اشتقَّ لما وقع عليهِ الفعل. وهو يُبنَى من الثلاثي على وزن مَفْعُول كمَضْرُوب ومن غيرهِ بنآء اسم فاعلهِ مفتوحَ ما قبل الاخر كمُكْرَم

ومُدَحرَج ومُستخرَج. وكلهُ لا يُبنَى الا من المتعدي

واعلم انهُ يشترك بين اسم الفاعل واسم المفعول صيغتان احداهما فعُول والاخرى فعِيل. فان كلاًّ منهما يكون تارةً بمعنى الفاعل كصَبُور ومَرِيض وتارةً بمعنى المفعول كرَسُول وجَرِيح. وكلاهما يوخذ بالسماع

الفصل الرابع

في اسم المكان والزمان

اسم المكان والزمان ما اشتقَّ لما وقع فيهِ الفعل. وهو يُبنَى من كل فعلٍ كما يُبنَى المصدر الميميُّ. لكن تُكسَر فيهِ العين من الثلاثي الصحيح الفاء واللام اذا كان مكسورها في المضارع والمعتلّ الفاء مطلقاً كالمَجلِس والمَبِيت والمَورِد والمَوضِع والمَيسِر. وقس عليهِ

يتضمن اسم المكان وساير الموصوفات المشتقة من الفعل ثلثة معانٍ وهي الذات والحدث والنسبة كالمقعد. فانه يتضمن

الذات التي يُقعَد عليها والحدث وهو القعود والنسبة وهي نسبة القعود اليها . واما المعتبر فيه فهو الذات . فيكون معنى هذا الموصوف ذاتًا منسوبًا اليها حدثٌ على الوجه المعتبر فيها ككونها مكانًا او زمانًا او آلة . ولما النسبة المذكورة فتقييدية تجعل المجموع بمنزلة شيء واحدٍ

وتلحق هذا الباب تاء التانيث سماعًا كَمَقْبَرَة للمكان ومَيْسَرَة للزمان

وجاء مَطْلِع ومَغرِب ومَشرِق ومَسجِد ومَنْسِك ومَجْزِر ومَسْكِن ومَنْبِت ومَفْرِق ومَسْقِط ومَفرِق ومَرْفِق ومَنْخِر بكسر العين مع بنايها مما هو مضمومها . لكنها عند البعض اسماء غير منظورٍ فيها الى معنى الفعل

واذا أُريد معنى كثرة الشي في المكان بُنِي منه مَفْعَلَة كَمَسْبَعَة لمكانٍ كثيرِ السباع

الفصل الخامس

في اسم الآلة

اسم الآلة ما اشتقَّ لما يعالج بهِ الفاعلُ المفعولَ لوصول الاثر اليهِ . ولهُ ثلثة اوزانٍ الاول مِفعَل

كَمِبضَع والثاني مِفْعـال كَمِشْراط والثالث مِفعلَة كَمِجْمَة بكسر الميم وفتح العين في الجميع. غير انها سماعية فيهِ. وهو لا يُبنَى الا من الثلاثي المتعدي

واعلم ان الماضي مشتقٌّ من المصدر والمضارع مشتقٌّ من الماضي وبقية التصاريف مشتقةٌ من المضارع. غير ان اسم المفعول مشتقٌّ من مجهولهِ والباقي من معلومهِ. وكل ذلك يجري لفظًا على احكام الصِيَغ المفروضة لهُ ما لم يتغير بادغامٍ او اعلالٍ كما سترى فيُحكَم بجريهِ عليها تقديرًا

اما مُفْعُل ومُفْعُلَة كَمُسْعُط ومُنْخُل ومُدُق ومُدْهُن ومُكحُلة ومُحْرُضَة فقيل انها اسماءٌ وضعت لهذه الآلات بدون اعتبار معنى الفعل فيها. وقيل هي اسماءُ آلةٍ شذَّت عن القياس

ويوجد ايضًا من تصاريف الافعال صيغٌ مختلفة لذواتٍ نُسِب اليها الحدث اما على معنى المفعولية كسَرِقَة. او على معنى الفضلة كقُصَاصَة. او الحِصَّة كقِطْعَة. او ملء الشيء كمُضْغَة. وغير ذلك. واكثرها غالبٌ في الاستعمالِ

جدولٌ يتضمن ما ذكرهُ في هذا الباب من قياس ما يشتق من المزيدات

المصدر	المرة والنوع	اسم الفاعل والصفة المشبهة	اسم المفعول والمصدر الميمي واسما المكان والزمان
إِكْرَام	إِكْرَامَة	مُكْرِم	مُكْرَم
تَقْدِيم	تَقْدِيمَة	مُقَدِّم	مُقَدَّم
قِتَال	قِتَالَة	مُقَاتِل	مُقَاتَل
تَقَدُّم	تَقَدُّمَة	مُتَقَدِّم	مُتَقَدَّم
تَبَاعُد	تَبَاعُدَة	مُتَبَاعِد	مُتَبَاعَد
إِنْطِلَاق	إِنْطِلَاقَة	مُنْطَلِق	مُنْطَلَق
إِجْتِمَاع	إِجْتِمَاعَة	مُجْتَمِع	مُجْتَمَع
إِحْمِرَار	إِحْمِرَارَة	مُحْمَرّ	مُحْمَرّ
إِسْتِغْفَار	إِسْتِغْفَارَة	مُسْتَغْفِر	مُسْتَغْفَر
إِحْدِيدَاب	إِحْدِيدَابَة	مُحْدَوْدِب	مُحْدَوْدَب
تَدَحْرُج	تَدَحْرُجَة	مُتَدَحْرِج	مُتَدَحْرَج
إِقْشِعْرَار	إِقْشِعْرَارَة	مُقْشَعِرّ	مُقْشَعَرّ

الباب الثالث

في الادغام والاعلال وفيهِ اربعة فصول

الفصل الاول

في حقيقة الادغام واحكامهِ

الادغام ادراج اول المِثْلَين المتصلين ساكنًا في الثاني متحركًا. غير ان الاول قد يكون سكونهُ في الاصل كالمَدِّ فان اصلهُ بدالين ساكنة فمتحركة. وقد يكون في الحال اما بحذف الحركة كمَدَّ او بنقلها كيَمُدُّ فان اصلها بدالين متحركتين فحُذِفت حركة الدال الاولى في الاول ونُقِلَت الى ما قبلها في الثاني. واذا سكن ثاني المثلين فان كان سكونهُ لازمًا امتنع الادغام كمَدَدْتُ. والَّا جاز الادغام وعدمهُ كمُدّ بصيغة الامر وامدُدْ

واعلم ان المثلين اللذين يقع بينهما الادغام قد تكون المجانسة بينهما بالوضع كما رايت وقد تكون بابدال احد الحرفين حتى يجانس الاخر كاتَّحد وادَّعى فان الواو قد أُبدِلَت تآءً في الاول والتآءَ دالاً في الثاني كما لا يخفى

اذا سكن اول المثلين فان كانت المجانسة بينهما بالوضع وجب الادغام في كلمتين كما يجب في كلمةٍ نحو سَكَنَّا وقُلْ لَهُ. والا جاز الادغام وعدمهُ نحو منْ لَّيلٍ ومِنْ لَيلٍ. الا في لام التعريف مع الحروف الشمسية نحو الرَّجُل وفي نحو مِمَّا وعَمَّا وقَعَدْتُ فانهُ واجبٌ

واذا تحرك المثلان وجب الادغام ما لم يكن مانعٌ كفوات الالحاق في نحو جَلْبَبَ وخوف الالتباس في اوزان سوف تعرفها نحو سُرُرٍ وكون المثلين اولين في نحو تَتابَع او كونهما في كلمتين نحو أَسْكَنَنا وضَرَبَ بَكرٌ. واما ورود نحو إِثَّاقَل من وزن تَفاعَل بادغام التآء الزايدة في فآء الفعل وزيادة همزة الوصل دفعًا للابتدا بالساكن و إِطَّيَّر مثله من وزن تَفَعَّل ومضارعه يَطَّيَّر فمن النوادر في السماع

واذا سكن ثاني المثلين فقد يُحذَف نحو ظِلْتُ اصلهُ ظَلِلْتُ

وقد يقلب ياءً نحو أَمْلَيتُ اصلهُ أَمْلَلتُ

وقولهُ ادَّعى اشارةٌ الى مواضع يقع فيها الادغام من صيغة افتعل اذا جانس التاءَ ما قبلها. وذلك اما وجوبًا وهو متى كانت فاءُ افتعل تاءً نحو اتَّجَرَ او ثاءً نحو اثَّأَرَ او دالًا نحو ادَّعى او طاءً نحو اطَّرَدَ. واما جوازًا وهو متى كانت فاؤهُ ذالًا نحو اذَّكَرَ او زايًا نحو ازَّانَ او صادًا نحو اصَّبَرَ او ضادًا نحو اضَّجَعَ او ظاءً نحو اظَّلَمَ فانهُ يجوز فيها الادغام كما رايت ويجوز البيان مع قلب التاءِ دالًا بعد الذال والزاي وطاءً بعد الضاد والظاءِ فيقال اذدكر وازدان واصطبر واضطجع واظطلم. ويجوز ايضًا ان تدغم الذال في الدال والظاءَ في الطاءِ فيقال ادَّكَرَ واطَّلَمَ وهي اشهر المواضع. واما ادغام تاءِ افتعل في ما بعدها عند وقوع المجانسة فقد ورد نادرًا في المضارع نحو يقتِّل اصله يَقْتَتِل ويَخَصِّم اصله يَخْتَصِم

واما قولهُ اتَّحد فقد اشار بهِ الى ما يقع من الادغام في وزن افتعل من المثال نحو اتَّحد من الوحدة واتَّسر من اليسر فانهُ واجبٌ فيهما. وانما ذكر مثالين اشارةً الى قلب الثاني حتى يجانس الاول كما في ادَّعى وقلب الاول حتى يجانس الثاني كما في اتَّحد. واما إِتَّخَذ وإِتَّزَرَ فقيل ان الهمزة الاصلية قلبت ياءً لسكونها بعد همزةٍ مكسورة ثم عوملت معاملة الياءِ في إِتَّسر.

وقيل ايضًا ان إِتَّخَذَ مزيد تَخَذَ بمعنى اخذ وان إِتَّزَرَ وما أُجرِيَ مجراه خطأٌ

ومن ادغام المتقاربين ادغام نون انفعل في فآيهِ اذا كانت ميمًا نحو إِمَّحَى اصله إِنْمَحَى فانه جايزٌ

جدول يتضمن اوزان المضاعف التي يقع فيها التغيير

الماضي	المضارع	الامر	ماضي المجهول	مضارع المجهول
مَدَّ	يَمُدُّ	مُدَّ	مُدَّ	يُمَدُّ
أَمَدَّ	يُمِدُّ	أَمِدَّ	أُمِدَّ	يُمَدُّ
مادَّ	يُمادُّ	مادَّ	مُودَّ	يُمادُّ
تَمادَّ	يَتَمادُّ	تَمادَّ	تُمُودَّ	يُتَمادُّ
إِنْمَدَّ	يَنْمَدُّ	إِنْمَدَّ	أُنْمُدَّ	يُنْمَدُّ
إِمْتَدَّ	يَمْتَدُّ	إِمْتَدَّ	أُمْتُدَّ	يُمْتَدُّ
إِسْتَمَدَّ	يَسْتَمِدُّ	إِسْتَمِدَّ	أُسْتُمِدَّ	يُسْتَمَدُّ

جدولٌ يتضمن قياس ما يشتقُّ من هذه الاوزان

المصدر	اسم الفاعل	اسم المفعول
إمْداد	مُمِدّ	مُمَدّ
مِداد او مُمادّة	مُمادّ	مُمادّ
تَمادّ	مُتَمادّ	مُتَمادّ
إنْمِداد	مُنْمَدّ	مُنْمَدّ
إمْتِداد	مُمْتَدّ	مُمْتَدّ
إسْتِمْداد	مُسْتَمِدّ	مُسْتَمَدّ

واما فَعَّل وتَفَعَّل وإفْعَلَّ فليس فيها تغيير

الفصل الثاني

في حقيقة الاعلال ومواقعهِ

الاعلال قلب الحرف او تسكينهُ او حذفهُ. وهو يقع في الهمزة كما يقع في حروف العلَّة غير ان الهمزة تقتصر منهُ على القلب في المشهور وحروف العلَّة تتناول الجميع كما سيجيء

الفصل الثالث

في اعلال الهمزة

اذا سكنت الهمزة في الحشو فان كان ما قبلها همزةً قُلِبت حرفًا يجانس حركة تلك الهمزة كآمَن وأُومِن وإِيمان. فان اصل كلٍّ منهنَّ بهمزتين متحركة فساكنة. وان كان ما قبلها غير الهمزة كلُؤْم ورَأْس وبِئْر جاز قلبها حرفًا يجانس حركتهُ وجاز اثباتها. واذا تحركت في الطرف فان كان ما قبلها واوًا او ياءً ساكنتين كوضوء ومجيء جاز قلبها وادغام ما قبلها فيها وجاز اثباتها ايضًا. ويندر قلبها دون ذلك

اذا كانت اولى الهمزتين المقلوبة ثانيتها حرف مدٍّ همزةَ وصلٍ فالثانية تعود همزةً في الدَّرْج لسقوط همزة الوصل حينئذٍ. نحو فَأْذَنْ فانهُ كان قبل دخول الفاء إِيْذَنْ وكذا نحو يقولُ آئْذَن والذي آؤْتُمِن فانه يقال فيهما بعد حذف الواو والياء لالتقاء الساكنين يقولُؤْذَن والذِئْتُمِن. ثم يجوز حينئذٍ قلب الهمزة ايضًا حرف مدٍّ لسكونها بعد حرفٍ متحركٍ كما هو القياس

والهمزة المتحركة في الحشو بعد واوٍ او ياءٍ ساكنتين تُقلَب مثلها وتُدغَم الواو والياء فيها حيثما كانتا زايدتين لغير معنى الالحاق. نحو أُفَيِّس اصلهُ أُفَيْئِس تصغير أَفْؤُس جمع فَأْس. ولكن اذا كان الساكن قبل الهمزة المتحركة حرفًا صحيحًا او واوًا او ياءً اصليتين او مزيدتين لمعنى الالحاق فقد تُنقَل حركة الهمزة الى ما قبلها وتُقلَب الهمزة حرف لين ثم تُحذَف. نحو مَلَك اصلهُ مَلْأَك وحَوَبَة اصلهُ حَوْأَبة وجَيَلَة اصلهُ جَيْأَلة

واما الهمزة المتحركة بعد حرف متحرك فان كانت حركتها فتحةً وحركة ما قبلها ضمةً او كسرةً فقد تُقلَب واوًا مع الضمة نحو مُوَجَّل اصلهُ مُؤَجَّل وياءً مع الكسرة نحو مِيَر اصلهُ مِئَر. واذا كانت الهمزة المتحركة قبلها همزةٌ متحركةٌ او ساكنة فلا بدَّ من قلبها ما لم تكن في موضع العين نحو ترأَّس. فان كانت حركتها ضمةً او كسرةً تُقلَب حرفًا يجانس حركتها كيفما كانت حركة ما قبلها نحو أَوُبٌ وأَيِمَّة اصلها أَأْبُب وأَأْمِمَة نُقِلت الضمة والكسرة فيهما الى ما قبلها ثم أُدغِمت الباء والميم. ما لم تكن الهمزة المضمومة طرفًا فتنقلب ياءً مطلقًا نحو قَرْأَيٌ او مسبوقة بهمزة المتكلم فيجوز فيها القلب والاثبات نحو أَأُمُّ وأَوُمُّ مضارع أَمَّ. واذا كانت الهمزة الثانية مفتوحةً تُقلَب واوًا نحو أَوادِم جمع آدَم اصلهُ أَآدِم ونحو أُوَيْدِم تصغير آدَم اصلهُ أُأَيْدِم. ما لم تكن الاولى مكسورةً فتقلب ياءً نحو إِيَمّ اصلهُ إِأْمَم. هذا اذا كانت الهمزتان في كلمةٍ

واما اذا كانتا في كلمتين نحو أَأَنت فحينئذٍ يجوز اثباتهما كما رايت ويجوز حذف ثانيهما نحو فقد جآءَ شْرَاطها اي جآءَ أَشراطها . وقد تقحم بينهما مفتوحتين الفٌ نحو آأَنت

واما أَخَذَ وأَكَلَ وأَمَرَ فتُحذَف منها الهمزة الاصلية في صيغة الامر لكثرة الاستعمال وجوبًا من الاولين وجوازًا من الاخير ثم تسقط همزة الوصل للاستغناء عنها بحركة ما بعد الهمزة المحذوفة فيقال خُذْ وكُلْ ومُرْ . ومنهم من يحذف الهمزة من إِيتِ امرأَتَى ثم يستغني عن الوصل ويقول تِ وفي الوقف تِهِ كما في اللفيف المفروق . واما حذف الهمزة من يَرَى وأَرَى ماضيًا اصلهما يرْأَى وأَرْأَى فهو واجبٌ

وفي سَأَلَ يَسْأَلُ إِسْأَلْ يجوز قلب الهمزة آلفًا واجرآوهنَّ مجرى الاجوف فيقال سَال يَسَال سَلْ

جدولٌ يتضمَّن اوزان الافعال المهموزة

المهموز الفاء

الماضي	المضارع	امر	ماضي المجهول	مضارع المجهول
أَثَرَ	يَأْثِرُ	إِيثِرْ	أُثِرَ	يُوثَرُ
أَمَلَ	يَأْمُلُ	أُومُلْ		
أَثَّرَ	يُؤَثِّرُ	أَثِّرْ	أُثِّرَ	يُؤَثَّرُ

آثَرَ	يُؤَاثِرُ	آثِرْ	أُوثِرَ	يُؤَاثَرُ
آثَرَ	يُؤْثِرُ	آثِرْ	أُوثِرَ	يُؤْثَرُ
تَأَثَّرَ	يَتَأَثَّرُ	تَأَثَّرْ	تُؤُثِّرَ	يُتَأَثَّرُ
تَآثَرَ	يَتَآثَرُ	تَآثَرْ	تُؤُوثِرَ	يُتَآثَرُ
إِنْأَثَرَ	يَنْأَثِرُ	إِنْأَثِرْ	أُنْأُثِرَ	يُنْأَثَرُ
إِيتَثَرَ	يَأْتَثِرُ	إِيتَثِرْ	أُوتُثِرَ	يُؤْتَثَرُ
إِسْتَأْثَرَ	يَسْتَأْثِرُ	إِسْتَأْثِرْ	أُسْتُؤْثِرَ	يُسْتَأْثَرُ

المهموز العين

سَأَلَ	يَسْأَلُ	إِسْأَلْ	سُئِلَ	يُسْأَلُ
بَؤُسَ	يَبْؤُسُ	أُبْؤُسْ		
صَئِبَ	يَصْأَبُ	إِصْأَبْ		
سَأَّلَ	يُسَئِّلُ	سَئِّلْ	سُئِّلَ	يُسَأَّلُ
سَاءَلَ	يُسَائِلُ	سَائِلْ	سُوئِلَ	يُسَاءَلُ
أَسْأَلَ	يُسْئِلُ	أَسْئِلْ	أُسْئِلَ	يُسْأَلُ
تَسَأَّلَ	يَتَسَأَّلُ	تَسَأَّلْ	تُسُئِّلَ	يُتَسَأَّلُ
تَسَاءَلَ	يَتَسَاءَلُ	تَسَاءَلْ	تُسُوئِلَ	يُتَسَاءَلُ
إِنْسَأَلَ	يَنْسَئِلُ	إِنْسَئِلْ	أُنْسُئِلَ	يُنْسَأَلُ

إِسْتَأْلَ	يَسْتَئِلُ	إِسْتَئِلْ	أُسْتُئِلَ	يُسْتَأْلُ
إِسْتَنْسَأْلَ	يَسْتَنْسَئِلُ	إِسْتَنْسَئِلْ	أُسْتُنْسِئِلَ	يُسْتَنْسَأْلُ

المهموز اللام

بَرَأَ	يَبْرُؤُ	أُبْرُؤْ	بُرِئَ	يُبْرَأُ
هَنَأَ	يَهْنِئُ	إِهْنِئْ		
جَرُؤَ	يَجْرُؤُ	أُجْرُؤْ		
دَنِئَ	يَدْنَأُ	إِدْنَأْ		
بَرَّأَ	يُبَرِّئُ	بَرِّئْ	بُرِّئَ	يُبَرَّأُ
بَارَأَ	يُبَارِئُ	بَارِئْ	بُورِئَ	يُبَارَأُ
أَبْرَأَ	يُبْرِئُ	أَبْرِئْ	أُبْرِئَ	يُبْرَأُ
تَبَرَّأَ	يَتَبَرَّأُ	تَبَرَّأْ	تُبُرِّئَ	يُتَبَرَّأُ
تَبَارَأَ	يَتَبَارَأُ	تَبَارَأْ	تُبُورِئَ	يُتَبَارَأُ
إِنْبَرَأَ	يَنْبَرِئُ	إِنْبَرِئْ	أُنْبُرِئَ	يُنْبَرَأُ
إِبْتَرَأَ	يَبْتَرِئُ	إِبْتَرِئْ	أُبْتُرِئَ	يُبْتَرَأُ
إِسْتَبْرَأَ	يَسْتَبْرِئُ	إِسْتَبْرِئْ	أُسْتُبْرِئَ	يُسْتَبْرَأُ

الرباعي المهموز

لَأْلَأَ	يُلَأْلِئُ	لَأْلِئْ	لُؤْلِئَ	يُلَأْلَأُ
تَلَأْلَأَ	يَتَلَأْلَأُ	تَلَأْلَأْ	تُلُؤْلِئَ	يُتَلَأْلَأُ
طَمْأَنَ	يُطَمْئِنُ	طَمْئِنْ	طُمْئِنَ	يُطَمْأَنُ
إِطْمَأَنَّ	يَطْمَئِنُّ	إِطْمَئِنَّ	أُطْمُئِنَّ	يُطْمَأَنُّ

جدولٌ يتضمن قياس ما يشتقُّ من الافعال المهموزة

المهموز الفاء

المصدر	اسم الفاعل	اسم المفعول
	آثِر	مَأْثُور
تَأْثِير	مُؤَثِّر	مُؤَثَّر
إِثار او مُؤَاثَرَة	مُؤَاثِر	مُؤَاثَر
إِيثار	مُؤْثِر	مُؤْثَر
تَأَثُّر	مُتَأَثِّر	مُتَأَثَّر
تَآثُر	مُتَآثِر	مُتَآثَر
إِنْئِثار	مُنْأَثِر	مُنْأَثَر
إِيتِثار	مُؤْتَثِر	مُؤْتَثَر
إِسْتِئْثار	مُسْتَأْثِر	مُسْتَأْثَر

المهموز العين

	سَائِل	مَسْؤُول
تَسْئِيل	مُسَئِّل	مُسَأَّل
سِآل او مساءَلَة	مُسَآئِل	مُسَاءَل
إِسْآل	مُسْئِل	مُسْأَل
تَسَأُّل	مُتَسَئِّل	مُتَسَأَّل
تَسَاؤُل	مُتَسَآئِل	مُتَسَاءَل
إِنْسِأَال	مُنْسَئِل	مُنْسَأَل
إِسْتِئَال	مُسْتَئِل	مُسْتَأَل
إِسْتِسْآل	مُسْتَسْئِل	مُسْتَسْأَل

المهموز اللام

	بَارِئٌ	مَبْرُؤٌ
تَبْرِئَة	مُبَرِّئٌ	مُبَرَّأٌ
بِرَآءٌ او مُبَارَأَة	مُبَارِئٌ	مُبَارَأٌ
إِبْرَآءٌ	مُبْرِئٌ	مُبْرَأٌ
تَبَرُّؤٌ	مُتَبَرِّئٌ	مُتَبَرَّأٌ
تَبَارُؤٌ	مُتَبَارِئٌ	مُتَبَارَأٌ

إِنْبِرَآءٌ	مُنْبَرِئٌ	مُنْبَرَأٌ
إِبْتِرَآءٌ	مُبْتَرِئٌ	مُبْتَرَأٌ
إِسْتِبْرَآءٌ	مُسْتَبْرِئٌ	مُسْتَبْرَأٌ

الرباعي المهموز

لِئْلَاءٌ او لَأْلَأَةٌ	مُلَأْلِئٌ	مُلَأْلَأٌ
تَلَأْلُؤٌ	مُتَلَأْلِئٌ	مُتَلَأْلَأٌ
طِمْأَنٌ او طَمْأَنَةٌ	مُطَمْئِنٌ	مُطَمْأَنٌ
إِطْمِئْنَانٌ	مُطْمَئِنٌ	مُطْمَأَنٌ

الفصل الرابع

في اعلال حروف العلة

اذا سكن حرف العلة فان كان واوًا بعد كسرةٍ او يآءً بعد ضمةٍ او الفًا بعد احداهما قُلِبَ حرفًا يجانس حركة ما قبلهُ كمِيعاد ومُوسِر ومفاتِيح وشُوهِد اصلهنَّ بالواو والياءِ في الاولين والالف في الاخيرين. وان

كان بعد حركةٍ تجانسهُ فان سكن ما بعدهُ حُذِف كقُمْ وخَفْ وبِعْ اصلهنَّ بالواو والالف والياء . واذا تحركت الواو والياء فان كان ما قبلها مفتوحًا قُلِبَتا الفًا كقام ورمَى . ما لم تكن الواو لامًا فوق الثالثة فانها تُقلَب ياءً بعدهُ كيفما كانت كيرضَيان وارضَيْتُ . فان كُسِرَ ما قبلها قُلِبَت ياءً حيثما وقعت كرضِي ويرتضِي اصلهنَّ بالياء في رمى والواو في البواقي . وان كان ما قبلها ساكنًا نُقِلَت حركتها اليهِ كيقُوم ويبِيع اصلها بضم الواو وكسر الياء . فان كانت الحركة لاتجانسهما قُلِبَتا حرفًا يجانسها كيخاف ويهاب اصلها بالواو والياء مفتوحتين . واذا اجتمعت الواو والياء فان سكنت الاولى منهما قُلِبَت الواو حيثما كانت ياءً وأُدغِمَت الياء في الياء كطَيّ وسَيِّد اصلها بواوٍ قبل اخرها

وعلى هذا مدارُ الاعلال في الاصل بطريق العموم

وعليهِ القياس. واما ما خرج عن ذلك او زاد عليهِ لغرضٍ او مانعٍ بطريق الخصوص فسياتي الكلام على ما يُذكَر منهُ في مواطنهِ

قولهُ ما لم تكن الواو لامًا فوق الثالثة اي لام فعل كما مثّل او لام اسم كمُعطًى ومُصطفًى ونحوهما. وقولهُ فانها تُقلَب ياءً بعدهُ اي بعد المفتوح كما ترى. وقولهُ كيفما كانت اي متحركة كما في يرضيَان او ساكنة كما في ارضيْت. وقولهُ قُلِبت ياءً حيثما وقعت اي كانت فوق الثالثة كما في يرتَضِي او لم تكن فوقها كما في رضِي. وقولهُ قلبت الواو حيثما كانت ياءً اي كانت قبل الياءَ كما في طَيّ او بعدها كما في سيّد. وقولهُ وأُدغِمت الياءَ في الياءَ يريد الياءَين الحاصلتين في الحال وان كان اصل احداهما واوًا كما نرى

اما قولهُ ما خرج عن ذلك او زاد عليهِ لغرضٍ او مانعٍ. فاما ما خرج عنه لغرضٍ فنحو سلامة الواو والياءَ في مثل الجوَلان والهيَجان للمطابقة في الحركة بين اللفظ والمعنى. واما ما خرج لمانعٍ فنحو سلامتهما ايضًا في مثل طَوًى واحيَى لِئَلَّا يتوالى اعلالان في كلمةٍ. واما ما زاد عليهِ لغرضٍ فنحو الحاق التاءَ بمثل اجابة واستقامة للتعويض عن حرف العلة المحذوف. واما ما زاد لمانعٍ فنحو ابدال الهمزة من الواو وعكسهِ في مثل اواصل واوادم

جمع واصل وآدم ليلا تجتمع الامثال الثقيلة فان اصلهما وَواصل وأ آدِم. وقولهُ بطريق الخصوص لان كل ذلك لا يطَّرد في كل مثالٍ فلا تبدل الهمزة من الواو في نحو قوول وكذلك البواقي

واعلم ان قلب الواو والياءَ الفًا اذا كانتا متحركتين بعد فتحةٍ قد شرطوا لهُ سبع شرايط. الاولى ان تكونا في فعلٍ او في اسمٍ على وزن فعلٍ. الثانية ان تكون حركتهما غير عارضة. الثالثة ان لا تكون فتحة ما قبلهما في حكم السكون. الرابعة ان لا يكون في معنى الكلمة اضطرابٌ. الخامسة ان لا يجتمع اعلالان في الكلمة. السادسة ان لا يلزم ضم حرف العلة في المضارع. السابعة ان لا يُترَك للدلالة على الاصل. فخرج بالاول مثل صَوَرَى وحَيَدَى لخروجهما عن وزن الفعل بعلامة التانيث. وبالثاني مثل دَعَوُا القوم واخشَيِ الله لعروض الحركة الدافعة التقاء الساكنين. وبالثالث مثل عَوِرَ واجتَوَرَ لان حركة العين والتاءَ في حكم سكون عين إعْوَرَّ والف تجاوَر. وبالرابع مثل طَوَفان وحَيَوان. وبالخامس مثل واو طَوَى. وبالسادس مثل الياءَ الاولى في حَيِيَ. وبالسابع مثل قَوَد وصَيَد

واما حرف العلة المكسور ما قبلهُ فاذا فُتِح في اسمٍ ليس مشتقًّا ولا على وزن فعلٍ فلا اعلال فيهِ نحو دِوَل. واذا ضُمَّ تُنقَل حركتهُ الى ما قبلهُ ثم يُحذَف نحو رَضُوا. اصلهُ رَضِيُوا. واذا كُسِر يُحذَف مع حركتهِ نحو ترَمِينَ. اصلهُ ترَمِيِينَ. والمضموم

ما قبلهُ اذا فُتِحَ لا يُعَلّ نحو لن يغزُوَ وغُيَبَة ونُوَمَة. واذا ضُمَّ يسكن نحو يغزُوْ. واذا كُسِرَ تُقلَب الياء واوًا نحو بُوعَ. اصلهُ بُيِعَ. او تُقلَب ضمة ما قبل حرف العلة كسرةً ثم تُقلَب الواو ياءً نحو قِيلَ. اصلهُ قُوِلَ. وهذه اللغة افصح من الاولى. ولهذه الصيغة لغةٌ ثالثة وهي ان تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتُمِيل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلاً. وهذه اللغة يقال لها الاشمام ومثل قِيلَ أُنقِيدَ وأُختِيرَ في اللغات الثلث

واذا سكن ما قبل حرف العلة لا يُعَلّ في مثل أَعْيُن وأَدْوُر خوف الالتباس بمثل أَعِيْنُ وأَدُوْرُ من الافعال. ولا مثل جَدْوَل وعِثْيَر حفظاً للالحاق. ولا مثل قوَّم ليلا يلزم الاعلال في الاعلال. ولا مثل غَزْوٌ ورَمْيٌ ليلا يلزم السكون في اخر المُعرَب من غير ضرورة. ولا مثل تقويم وتبيان وتجوال ومخياط ليلا يجتمع ساكنان بتقدير الاعلال. ولا صيغة التعجب وما يجري مجراهُ نحو ما اطوَلَهُ واحيَلهُ واسوَد وابيَض ليلا يفوت الوزن. ولا مثل اغيَلَ واستحوَذَ للدلالة على الاصل

واذا وقع حرف العلة متحركاً بعد فتحةٍ ممدودةٍ بأَلِفٍ حيث يتعذر حذف الالف تُبدَل منهُ الهمزة نحو قايل وبايع وصحراء وكساء. وربما وقع هذا الابدال تخفيفًا في مثل أَدْؤُر جمع دار لثقل الضمة على الواو. ومن ذلك ما عرفت في نحو اواصل من استثقال المِثلَين

ومما يُحذَف للتخفيف ايضًا واو مضارع المثال الواوي المكسور العين نحو يَعِدُ لوقوعها بين الياء والكسرة واما يَضَع ويَسَع ويَطَأ ويَقَع ويَدَع ويَذَر المفتوحة العين وكذلك الضعة والسعة ونحوهما فهي واردةٌ مورد الشذوذ. ثم تُحمَل عليهِ بقية التصاريف كفعل المخاطب والمتكلم نحو تَعِد ونَعِد والامر والمصدر كعِدْ وعِدَة. غير ان المصدر يُعوَّض فيهِ عنها بالتاء في آخرهِ كما رأيت. وقيل ان اصلهُ على وزن فِعلة فلا تعويض فيهِ. ومما يُعوَّض فيهِ بالتاء ايضًا مصدر أَفعَلَ واستَفعَلَ الاجوفين نحو اقامة واستقامة. فان اصلها إقْوَام واستِقْوَام. فقلبت الواو فيهما الفًا بعد نقل حركتها الى ما قبلها ثم حُذِفَت احدى الالفين لالتقاء الساكنين بينهما وعُوِّض عنها بالتاء

ومما يُحذَف لالتقاء الساكنين ايضًا اخر اسم الفاعل من الناقص مجردًا ومزيدًا لالتقاء الساكنين بينهُ وبين التنوين بعد حذف حركتهِ في حالة الرفع والجر نحو غازٍ ورامٍ بخلاف حالة النصب فلا حذف فيها. واما اسم المفعول فيُحذَف اخرهُ من مزيد الناقص مع التنوين في كل حالٍ نحو مُعطًى ومُشتَرًى. ومثلهُ ساير الاسماء المقصورة نحو عصًا وفتًى اصلها عصَوٌ وفتيٌ.

وعلى هذا الحكم تُحذَف عين الاجوف مع ضمير التكلم والخطاب ماضيًا ومع ضمير الاناث ماضيًا ومضارعًا وامرًا. وذلك لالتقاء الساكنين بين عينهِ ولامهِ في هذه الصُوَر. غير ان

ماضي الثلاثي منهُ ان كان من وزن نَصَرَ تُضَمّ فآؤهُ نحو قُلْتِ للدلالة على الواو المحذوفة وان كان من وزن ضرب تُكسَر نحو بِعْت للدلالة على الياء فان كان من وزن عَلِمَ نُقِلَت حركة عينهِ المحذوفة الى فآيهِ فكُسِرَت مطلقًا نحو خِفْتُ وهِبْتُ

واما حذف اخر الامر من الناقص نحو اغزُ واخشَ وارمِ فلانهُ جارٍ مجرى المضارع المجزوم في سكونهِ. ولما كان اللفيف المفروق يجري مجرى المثال والناقص جميعًا حُذِف حرف العلة من اول امرهِ واخرهِ فبقي على حرفٍ واحدٍ نحو قِ امر وَقَى . فاذا وُقِف عليهِ لحقتهُ هآء السكت نحو قِهْ

وقد نبَّه المصنف على كل هذه الاحكام المطَّردة في مواضعها لكننا استحسنّا ان نذكرها هنا لاستنارة الواقف على هذه الجداول مع ان ما ذكرناهُ لايخلو من زيادةٍ في الفايدة

جدولٌ يتضمن اوزان المعتلّ التي يقع فيها التغيير

الماضي	المضارع	الامر	الماضي المجهول	المضارع المجهول
		المثال		
وَعَدَ	يَعِدُ	عِدْ	وُعِدَ	يُوعَدُ
وَرِثَ	يَرِثُ	رِثْ		
وَجِلَ	يَوجَلُ	إيجَلْ		

يَسَرَ	يَيْسِرُ	إِيسِرْ	يُسِرَ	يُوسَرُ
يَمُنَ	يَيْمُنُ	أُومُنْ		
أَيْسَرَ	يُوسِرُ	أَيْسِرْ	أُوسِرَ	يُوسَرُ
إِتَّسَرَ	يَتَّسِرُ	إِتَّسِرْ	أُتُّسِرَ	يُتَّسَرُ
إِسْتَيْسَرَ	يَسْتَيْسِرُ	إِسْتَيْسِرْ	أُسْتُوسِرَ	يُسْتَيْسَرُ

الاجْوَف

صَانَ	يَصُونُ	صُنْ	صِينَ	يُصَانُ
خَافَ	يَخَافُ	خَفْ		
بَاعَ	يَبِيعُ	بِعْ		
أَصَانَ	يُصِينُ	أَصِنْ	أُصِينَ	يُصَانُ
إِنْصَانَ	يَنْصَانُ	إِنْصَنْ	أُنْصِينَ	يُنْصَانُ
إِصْطَانَ	يَصْطَانُ	إِصْطَنْ	أُصْطِينَ	يُصْطَانُ
إِسْتَصَانَ	يَسْتَصِينُ	إِسْتَصِنْ	أُسْتُصِينَ	يُسْتَصَانُ

الناقص

غَزَا	يَغْزُو	أُغْزُ	غُزِيَ	يُغْزَى
رَمَى	يَرْمِي	إِرْمِ		

خَشِيَ يَخْشَى إِخْشَ

غَزَّى يُغَزِّي غَزِّ غُزِّيَ يُغَزَّى

غَازَى يُغَازِي غَازِ غُوزِيَ يُغَازَى

أَغْزَى يُغْزِي أَغْزِ أُغْزِيَ يُغْزَى

تَغَزَّى يَتَغَزَّى تَغَزَّ تُغُزِّيَ يُتَغَزَّى

تَغَازَى يَتَغَازَى تَغَازَ تَغُوزِيَ يُتَغَازَى

إِنْغَزَى يَنْغَزِي إِنْغَزِ أُنْغُزِيَ يُنْغَزَى

إِغْتَزَى يَغْتَزِي إِغْتَزِ أُغْتُزِيَ يُغْتَزَى

إِسْتَغْزَى يَسْتَغْزِي إِسْتَغْزِ أُسْتُغْزِيَ يُسْتَغْزَى

اللفيف المفروق

وَقَى يَقِي قِ وُقِيَ يُوقَى

وَلِيَ يَلِي لِ

وَجِيَ يَوْجَى إِيجَ

وَقَّى يُوَقِّي وَقِّ وُقِّيَ يُوَقَّى

وَاقَى يُوَاقِي وَاقِ وُوقِيَ يُوَاقَى

أَوْقَى يُوقِي أَوْقِ أُوقِيَ يُوقَى

تَوَقَّى يَتَوَقَّى تَوَقَّ تُوُقِّيَ يُتَوَقَّى

تَوَاقَى	يَتَوَاقَى	تَوَاقَ	تُووقِيَ	يُتَوَاقَى
إِنْوَقَى	يَنْوَقِي	إِنْوَقِ	أُنْوُقِيَ	يُنْوَقَى
إِتَّقَى	يَتَّقِي	إِتَّقِ	أُتُّقِيَ	يُتَّقَى
إِسْتَوْقَى	يَسْتَوْقِي	إِسْتَوْقِ	أُسْتُوقِيَ	يُسْتَوْقَى

المصدر	اسم الفاعل	اسم المفعول
	المثال الواوي	
عِدَة	وَاعِد	مَوْعُود
إِيعَاد	مُوعِد	مُوعَد
إِتِّعَاد	مُتَّعِد	مُتَّعَد
إِسْتِيعَاد	مُسْتَوْعِد	مُسْتَوْعَد
	المثال اليائي	
إِيسَار	مُوسِر	مُوسَر
إِتِّسَار	مُتَّسِر	مُتَّسَر
	الاجوف	
	صَائِن	مَصُون

	بائِع	مَبِيع
إِصانَة	مُصِين	مُصان
إِنْصِيان	مُنْصان	مُنْصان
إِصْطِيان	مُصْطان	مُصْطان
إِسْتِصانَة	مُسْتَصِين	مُسْتَصان

—

الناقص

	غازٍ	مَغْزُوّ
	رامٍ	مَرْمِيّ
تَغْزِيَة	مُغَزٍّ	مُغَزًّى
غِزاء او مُغازاة	مُغازٍ	مُغازًى
إِغْزاء	مُغْزٍ	مُغْزًى
تَغَزٍّ	مُتَغَزٍّ	مُتَغَزًّى
تَغازٍ	مُتَغازٍ	مُتَغازًى
إِنْغِزاء	مُنْغَزٍ	مُنْغَزًى
إِغْتِزاء	مُغْتَزٍ	مُغْتَزًى
إِسْتِغْزاء	مُسْتَغْزٍ	مُسْتَغْزًى

—

اللفيف المفروق

مَوْقِيّ	واقٍ	
مُوَقًّى	مُوَقٍّ	تَوْفِيَة
مُواقًى	مُواقٍ	وِقَاء او مُواقاة
مُوقًى	مُوقٍ	إِيقاء
مُتَوَقًّى	مُتَوَقٍّ	تَوَقٍّ
مُتَواقًى	مُتَواقٍ	تَواقٍ
مُنْوَقًى	مُنْوَقٍ	إِنْوِقاء
مُتَّقًى	مُتَّقٍ	إِتِّقاء
مُسْتَوْقًى	مُسْتَوْقٍ	إِسْتِيقاء

واما فَعَّل وفاعَل وتَفَعَّل وتَفاعَل وانفَعَل من المثال فلا اعلال فيها. وكذلك فَعَّل وفاعَل وتَفَعَّل وتفاعَل وافعَلَّ من الاجوف واما ما يعلُّ من الاجوف والناقص فوق الثلاثي فلا فرق فيهِ بين الواوي والياءِي. وكذلك المصدر واسما الفاعل والمفعول في وزني أَفْعَلَ وافتَعَلَ. والمصدر في وزن إِسْتَفْعَلَ من المثال. واما اللفيف فالمقرون منه يجري مجرى الناقص بدون اعلال العين والمفروق يجري مجرى المثال والناقص معًا كما رايت

الباب الرابع

في تصريف الافعال مع الضماير واعلالها وتاكيدها وفيهِ ستة فصول

الفصل الاول

في الضماير المتصلة بالفعل

لابد للفعل من اسنادهِ الى اسمٍ لعدم افادتهِ بدونهِ. غير ان من الاسم ما يكون ظاهرًا منفصلاً عنهُ كزيد فلا يتاثر باسنادهِ اليهِ وهو لا يقع تحت الحصر. ومنه ما يكون ضميرًا متصلاً بهِ وهو التآءُ مضمومةً للمتكلم مذكرًا ومونثًا ومفتوحةً للمخاطب ومكسورةً للمخاطبة في الماضي. فاذا أُريد المثنَّى والمجموع من ذلك استُعمِلَت لهما نا في التكلم والتآءُ مضمومةً في الخطاب ملحقةً بالميم مع الالف للمثنَّى

وبدونها لجمع الذكور. وبالنون مشدَّدةً لجمع الاناث. والالف لمثنَّى الغايب والغايبة في الماضي والمضارع والمخاطَب والمخاطَبة في المضارع والامر. والواو في جمع الغايب في الاولين والمخاطَب في الاخيرين وكذا النون للغايبات والمخاطَبات. والياء للمخاطَبة في المضارع والامر

وكل ذلك يتَّحد بالفعل فيسكن اخرهُ مع الصحيح منهُ ويجانس المعتلَّ في الحركة لفظاً او تقديرًا. واما ضمير التكلُّم في المضارع وخطاب الواحد في المضارع والامر وغيبة الواحد والواحدة في الماضي والمضارع فيستتر في الفعل اذ لا صورة لهُ في اللفظ. غير ان الحاضر منهُ يلزم فعلهُ الاسنادَ اليهِ فيلزم الاستتارَ فيهِ والغايب يُسنَد الفعل تارةً اليهِ وتارةً الى الظاهر فيستتر فيهِ مرةً دون اخرى. وكلهُ لا يغير شيئاً من حكمهِ

قولهُ يتحد بالفعل اي يصير معهُ كلمةً واحدة . ولذلك يسكن اخرهُ مع الصحيح منهُ وهو التاء والنون مفردةً للنسوة وملحقةً بالالف للتكلمين . ويجانس حركة المعتلّ وهو الواو والالف والياء . اي انهُ يُضَمُّ اخرهُ قبل الواو كضربوا ويُفتح قبل الالف كيضربان ويُكسر قبل الياء كتضربين . فلا يُراعَى معهُ حقّ الفعل لان اخرهُ قد صار بمنزلة حشو الكلمة

وقولهُ لفظاً او تقديرًا اي ان هذه المجانسة تكون تارةً لفظاً كما رايت . وتارةً تقديرًا كما في نحو غزَوا وتخشَين من المعتل اللام فان اصلهما غزَوُوا وتخشَيِين . فحُذِفَت ضمة الواو وكسرة الياء استثقالاً لهما فالتقى ساكنان فحُذِفَت الواو والياء وبقي ما قبلهما على حركتهِ . وهم يعتبرون المحذوف لعلةٍ كالثابت فكانت المجانسة مقدَّرة

وقولهُ ان الحاضر منهُ يلزم فعلهُ الاسناد اليهِ الى اخرهِ يريد بالحاضر ضمير المتكلم والمخاطب فان الفعل المسند اليهِ لا يمكن تحويل اسنادهِ الى الاسم الظاهر فلا ينفكُّ الضمير عن الاستتار فيهِ بخلاف الغائب نحو زيدٌ قام فانهُ يمكن ان يقال زيدٌ قام غلامهُ فيتحول اسناد الفعل عن ضمير زيد المستتر فيهِ الى غلامهِ وحينئذٍ يخلو الفعل من الضمير . ولذلك يقولون ان الاول مستترٌ وجوبًا والثاني جوازًا

وقولهُ كلهُ لا يغيّر شيئًا من حكمهِ اي ان الضمير المستتر

باسرهِ لا يغيّر شيئاً من حكم الفعل وانما التغيير يختص بالضمائر البارزة لاتصالها بهِ لفظاً. واما نحو هندٌ أَتَتْ فانَّ الفهُ انما حُذِفَت لالتقاءِ الساكنين بينها وبين تاءِ التانيث كما حُذِفت في قولك أَتَتْ هند حيث لا ضمير فلا دِخْلَ في ذلك للضمير المستتر فيهِ

الفصل الثاني

في تصريف السالم والصحيح والمثال مع الضمائر

اذا اتصل السالم بالضمائر اقتصر على اختلاف اخرهِ معها في الحركة والسكون كما علمت. فيُقال في تصريف الماضي الثلاثي ضَرَبَ ضَرَبا ضَرَبُوا ضَرَبَتْ ضَرَبَتا ضَرَبْنَ ضَرَبْتَ ضَرَبْتُما ضَرَبْتُم ضَرَبْتِ ضَرَبْتُما ضَرَبْتُنَّ ضَرَبْتُ ضَرَبْنا. وفي تصريف المضارع يَضْرِبُ يَضْرِبانِ يَضْرِبونَ تَضْرِبُ تَضْرِبانِ يَضْرِبْنَ تَضْرِبُ تَضْرِبانِ تَضْرِبونَ تَضْرِبِينَ تَضْرِبانِ تَضْرِبْنَ أَضْرِبُ نَضْرِبُ. وفي تصريف الامر إِضْرِبْ إِضْرِبا إِضْرِبُوا إِضْرِبِي إِضْرِبا إِضْرِبْنَ

وعلى ذلك تصريف الصحيح والمثال غير ان مضاعف الثلاثي اذا اتصل بالضمير الصحيح تعذَّر سكون ما قبل اخرهِ ايضًا فامتنع ادغامهُ كمَدَدْتُ ومَدَدْتُم ويمْدُدْنَ. وقس على ذلك ما جرى مجراهُ مجرَّدًا ومزيدًا

واعلم ان المثال الواويَّ المجرَّد اذا كان مكسور العين في المضارع تُحذَف فاؤُهُ مضارعًا وامرًا كيَعِدُ يَعِدانِ يَعِدُونَ. وكذا عِدْ وعِدا وهلمَّ جرًّا. والنون اللاحقة الاواخر تُكسر مع المثنَّى وتُفتَح مع غيرهِ كيفما وقعت على الاطلاق. وذلك مطَّردٌ لها في تصريف الافعال والاسماء

قولهُ اقتصر على اختلاف اخرهِ معها في الحركة والسكون اي انهُ لا يزيد على ذلك. فيجانس حركة الضمير المعتل ويسكن مع الصحيح. وذلك في جميع تصاريفهِ ماضيًا ومضارعًا وامرًا وأراد بمضاعف الثلاثي المجرَّد منهُ وهو المفهوم عند الاطلاق. وقولهُ تعذَّر سكون ما قبل اخرهِ ايضًا فامتنع ادغامهُ

اي ان الادغام انما يكون بين حرفين اولها ساكنٌ والثاني متحركٌ . فاذا سكن الثاني وجب تحريك الاول لئلا يلتقي ساكنان فامتنع الادغام لانتقاض شرطهِ

واحترز بقولهِ ما جرى مجراهُ مجردًا ومزيدًا عن نحو مذَّد وتمدَّد فانهما لا يجريان مجراهُ لعدم اتصال الحرف المُدغَم فيهِ بالضمير فلا يُفَكُّ ادغامهما بخلاف امتدَّ واستمدَّ ونحوهما

وقولهُ النون اللاحقة الاواخر تُكسَر مع المثنى وتُفتَح مع غيرهِ الى اخرهِ يشمل الواقعة مع الافعال كما رايت وهي نون المثنى كيضربانِ والجمع المذكر كيضربونَ والمونث كضربتُنَّ ويضربنَ والمفردة المخاطبة كتضربينَ . والواقعة مع الاسماء بعد الالف في المثنى كقام الرجلانِ وبعد الواو في الجمع كقام المومنونَ وبعد الياء فيهما كرايت الرجلينِ والمومنينَ . وهي في كل ذلك مكسورةٌ مع المثنى ومفتوحةٌ مع غيرهِ بالاجمال

واعلم ان مضارع تفعَّل وتَفاعَل اذا كان حرف المضارعة فيهِ تاء جاز ان تُحذَف احدى التاءين للتخفيف قياسًا فيقال انتم تَقدَّمُونَ وهي تَباعَدُ اي تتقدَّمون وتتباعد . وشذَّ حذف اللام من مَسِستُ وظَلِلتُ فيقال فيهما مِسْتُ وظِلْتُ بنقل حركة العين الى الفاء . وتُبدَل ياء في امللتُ شذوذًا فيقال امليتُ . وشذَّ في المثال حذف الواو من يَضَع ويَسَع ويقَع ويَدَع ويَذَر ويَطَأ مع فتح العين كما ترى

جدولٌ يتضمن تصريف السالم والصحيح والمثال ماضيًا ومضارعًا وامرًا

المفرد　　المثنى　　الجمع

ماضي السالم

الغيبة. ضَرَبَ ضَرَبَتْ ضَرَبا ضَرَبَتا ضَرَبُوا ضَرَبْنَ

الخطاب. ضَرَبْتَ ضَرَبْتِ ضَرَبْتُمَا ضَرَبْتُمْ ضَرَبْتُنَّ

التكلم. ضَرَبْتُ ضَرَبْنا

مضارعهُ

الغيبة. يَضْرِبُ تَضْرِبُ يَضْرِبانِ تَضْرِبانِ يَضْرِبُونَ يَضْرِبْنَ

الخطاب. تَضْرِبُ تَضْرِبِينَ تَضْرِبانِ تَضْرِبُونَ تَضْرِبْنَ

التكلم. أَضْرِبُ نَضْرِبُ

امرهُ

إِضْرِبْ إِضْرِبِي إِضْرِبا إِضْرِبُوا إِضْرِبْنَ

ماضي المضاعف

الغيبة. مَدَّ مَدَّتْ مدَّا مَدَّتا مَدُّوا مَدَدْنَ

الخطاب. مَدَدْتَ مَدَدْتِ مَدَدْتُمَا مَدَدْتُم مَدَدْتُنَّ

التكلم. مَدَدْتُ مَدَدْنا

مضارعهُ

الغيبة. يَمُدُّ تَمُدُّ يَمُدَّانِ تَمُدَّانِ يَمُدُّونَ يَمْدُدْنَ

وبدونها لجمع الذكور. وبالنون مشدَّدةً لجمع الاناث.
والالف لمثنّى الغايب والغايبة في الماضي والمضارع
والمخاطَب والمخاطَبة في المضارع والامر. والواو في جمع
الغايب في الاولين والمخاطَب في الاخيرين وكذا
النون للغايبات والمخاطَبات. والياء للمخاطَبة في
المضارع والامر

وكل ذلك يتَّحد بالفعل فيسكن اخرهُ مع الصحيح
منهُ ويجانس المعتلَّ في الحركة لفظاً او تقديرًا. واما
ضمير التكلُّم في المضارع وخطاب الواحد في المضارع
والامر وغيبة الواحد والواحدة في الماضي والمضارع
فيستتر في الفعل اذ لا صورة لهُ في اللفظ. غير ان
الحاضر منهُ يلزم فعلهُ الاسنادَ اليهِ فيلزم الاستتارَ فيهِ
والغايب يُسنَد الفعل تارةً اليهِ وتارةً الى الظاهر
فيستتر فيهِ مرةً دون اخرى. وكلهُ لا يغير شيئاً من
حكمهِ

قولهُ يتّحد بالفعل اي يصير معهُ كلمةً واحدة. ولذلك يسكن اخرهُ مع الصحيح منهُ وهو التاء والنون مفردةً للنسوة وملحقةً بالالف للمتكلمين. ويجانس حركة المعتلّ وهو الواو والالف والياء. اي انهُ يُضمّ اخرهُ قبل الواو كضربوا ويُفتح قبل الالف كيضربان ويُكسر قبل الياء كتضربين. فلا يُراعَى معهُ حقّ الفعل لان اخرهُ قد صار بمنزلة حشو الكلمة

وقولهُ لفظاً او تقديرًا اي ان هذه المجانسة تكون تارةً لفظاً كما رايت. وتارةً تقديرًا كما في نحو غزَوا وتخشَين من المعتل اللام فان اصلهما غزَوُوا وتخشَيِين. فحُذِفَت ضمة الواو وكسرة الياء استثقالًا لهما فالتقى ساكنان فحُذِفَت الواو والياء وبقي ما قبلهما على حركتهِ. وهم يعتبرون المحذوف لعلّةٍ كالثابت فكانت المجانسة مقدَّرة

وقولهُ ان الحاضر منهُ يلزم فعلهُ الاسناد اليهِ الى اخرهِ يريد بالحاضر ضمير المتكلم والمخاطب فان الفعل المسند اليهِ لا يمكن تحويل اسنادهِ الى الاسم الظاهر فلا ينفكُّ الضمير عن الاستتار فيهِ بخلاف الغائب نحو زيدٌ قام فانهُ يمكن ان يقال زيدٌ قام غلامهُ فيتحول اسناد الفعل عن ضمير زيد المستتر فيهِ الى غلامهِ وحينئذٍ يخلو الفعل من الضمير. ولذلك يقولون ان الاول مستترٌ وجوبًا والثاني جوازًا

وقولهُ كلهُ لا يغيّر شيئًا من حكمهِ اي ان الضمير المستتر

باسرهِ لا يغيّر شيئًا من حكم الفعل وانما التغيير يختص بالضمائر البارزة لاتصالها بهِ لفظًا. واما نحو هندٌ أَتَتْ فان الفهُ انما حُذِفَت لالتقاء الساكنين بينها وبين تاء التانيث كما حُذِفَت في قولك أَتَتْ هند حيث لا ضمير فلا دِخْلَ في ذلك للضمير المستتر فيهِ

الفصل الثاني

في تصريف السالم والصحيح والمثال مع الضمائر

اذا اتصل السالم بالضمائر اقتصر على اختلاف اخرهِ معها في الحركة والسكون كما علمت. فيُقال في تصريف الماضي الثلاثي ضَرَبَ ضَرَبا ضَرَبُوا ضَرَبَتْ ضَرَبَتا ضَرَبْنَ ضَرَبْتَ ضَرَبْتُما ضَرَبْتُمْ ضَرَبْتِ ضَرَبْتُما ضَرَبْتُنَّ ضَرَبْتُ ضَرَبْنا. وفي تصريف المضارع يَضْرِبُ يَضْرِبانِ يَضْرِبونَ تَضْرِبُ تَضْرِبانِ يَضْرِبْنَ تَضْرِبُ تَضْرِبانِ تَضْرِبونَ تَضْرِبِينَ تَضْرِبانِ تَضْرِبْنَ أَضْرِبُ نَضْرِبُ. وفي تصريف الامر إِضْرِبْ إِضْرِبا إِضْرِبُوا إِضْرِبِي إِضْرِبا إِضْرِبْنَ

وعلى ذلك تصريف الصحيح والمثال غير ان مضاعف الثلاثي اذا اتصل بالضمير الصحيح تعذَّر سكون ما قبل اخرهِ ايضاً فامتنع ادغامهُ كمَدَدْتُ ومَدَدْتُم ويمدُدْنَ. وقس على ذلك ما جرى مجراهُ مجرَّدًا ومزيدًا

واعلم ان المثال الواويَّ المجرَّد اذا كان مكسور العين في المضارع تُحذَف فاؤُهُ مضارعًا وامرًا كيَعِدُ يَعِدانِ يَعِدُونَ. وكذا عِدْ وعِدا وهلمَّ جرًّا. والنون اللاحقة الاواخر تُكسَر مع المثنَّى وتُفتَح مع غيرهِ كيفما وقعت على الاطلاق. وذلك مطَّردٌ لها في تصريف الافعال والاسماء

قولهُ اقتصر على اختلاف اخرهِ معها في الحركة والسكون اي انهُ لا يزيد على ذلك. فيجانس حركة الضمير المعتل ويسكن مع الصحيح. وذلك في جميع تصاريفهِ ماضيًا ومضارعًا وامرًا. واراد بمضاعف الثلاثي المجرَّدَ منهُ وهو المفهوم عند الاطلاق. وقولهُ تعذَّر سكون ما قبل اخرهِ ايضًا فامتنع ادغامهُ

اي ان الادغام انما يكون بين حرفين اولهما ساكنٌ والثاني متحركٌ . فاذا سكن الثاني وجب تحريك الاول لئلا يلتقي ساكنان فامتنع الادغام لانتقاض شرطهِ

واحترز بقولهِ ما جرى مجراهُ مجردًا ومزيدًا عن نحو مدَّد وتمدَّد فانهما لا يجريان مجراهُ لعدم اتصال الحرف المُدغَم فيهِ بالضمير فلا يُفَكُّ ادغامهما بخلاف امتدَّ واستمدَّ ونحوهما

وقولهُ النون اللاحقة الاواخر تُكسَر مع المثنى وتُفتَح مع غيرهِ الى اخرهِ يشمل الواقعة مع الافعال كما رايت وهي نون المثنى كيضربانِ والجمع المذكر كيضربونَ والمونث كضربتُنَّ ويضربنَ والمفردة المخاطبة كتضربينَ . والواقعة مع الاسماء بعد الالف في المثنى كقام الرجلانِ وبعد الواو في الجمع كقام المومنونَ وبعد الياء فيهما كرايت الرجلينِ والمومنينَ . وهي في كل ذلك مكسورةٌ مع المثنى ومفتوحةٌ مع غيرهِ بالاجمال

واعلم ان مضارع تفعَّل وتفاعَل اذا كان حرف المضارعة فيهِ تاء جاز ان تُحذَف احدى التاءين للتخفيف قياسًا فيقال انتم تَقدَّمونَ وهي تَباعَدُ اي تتقدَّمون وتتباعد . وشذَّ حذف اللام من مَسِسْتُ وظَلِلْتُ فيقال فيهما مِسْتُ وظِلْتُ بنقل حركة العين الى الفاء . ونُبدَل ياء في امللتُ شذوذًا فيقال امليتُ . وشذَّ في المثال حذف الواو من يَضَع ويَسَع ويَقَع ويَدَع ويَذَر ويَطَأ مع فتح العين كما نرى

جدول يتضمن تصريف الماضي من الصحيح والمضاعف والمضارع والامر

	مفرد	مثنى	جمع

ماضي السالم

الغيبة. ضَرَبَ ضَرَبَتْ ضَرَبَا ضَرَبَتَا ضَرَبُوا ضَرَبْنَ

الخطاب. ضَرَبْتَ ضَرَبْتِ ضَرَبْتُمَا ضَرَبْتُمْ ضَرَبْتُنَّ

التكلم. ضَرَبْتُ ضَرَبْنَا

مضارعه

الغيبة. يَضْرِبُ تَضْرِبُ يَضْرِبَانِ تَضْرِبَانِ يَضْرِبُونَ يَضْرِبْنَ

الخطاب. تَضْرِبُ تَضْرِبِينَ تَضْرِبَانِ تَضْرِبُونَ تَضْرِبْنَ

التكلم. أَضْرِبُ نَضْرِبُ

امره

اِضْرِبْ اِضْرِبِي اِضْرِبَا اِضْرِبُوا اِضْرِبْنَ

ماضي المضاعف

الغيبة. مَدَّ مَدَّتْ مَدَّا مَدَّتَا مَدُّوا مَدَدْنَ

الخطاب. مَدَدْتَ مَدَدْتِ مَدَدْتُمَا مَدَدْتُمْ مَدَدْتُنَّ

التكلم. مَدَدْتُ مَدَدْنَا

مضارعه

الغيبة. يَمُدُّ تَمُدُّ يَمُدَّانِ تَمُدَّانِ يَمُدُّونَ يَمْدُدْنَ

الخطاب. تَمُدُّ تَمُدِّينَ تَمُدَّانِ تَمُدُّونَ تَمْدُدْنَ
التكلم. أَمُدُّ نَمُدُّ

امرهُ

مُدَّ او أُمْدُدْ مُدِّي مُدَّا مُدُّوا أُمْدُدْنَ

ماضي المثال

مثل ماضي السالم

مضارعهُ

الغيبة. يَعِدُ تَعِدُ يَعِدَانِ تَعِدَانِ يَعِدُونَ يَعِدْنَ
الخطاب. تَعِدُ تَعِدِينَ تَعِدَانِ تَعِدُونَ تَعِدْنَ
التكلم. أَعِدُ نَعِدُ

امرهُ

عِدْ عِدِي عِدَا عِدُوا عِدْنَ

الفصل الثالث

في تصريف الاجوف

اذا اتّصل الاجوف الثلاثي بالضمائر فان تحركت لامهُ ثبتت عينهُ والّا حُذِفت. فيقال في تصريف الماضي قَامَ قَامَا قَامُوا قَامَتْ قَامَتَا قُمْنَ قُمْتَ قُمْتُمَا

قُمْتُمْ قُمْتِ قُمْتُمَا قُمْتُنَّ قُمْتُ قُمْنَا . وفي تصريف المضارع يَقُومُ يَقُومَانِ يَقُومُونَ تَقُومُ تَقُومَانِ يَقُمْنَ تَقُومُ تَقُومَانِ تَقُومُونَ تَقُومِينَ تَقُومَانِ تَقُمْنَ أَقُومُ نَقُومُ وفي تصريف الامر قُمْ قُومَا قُومُوا قُومِي قُومَا قُمْنَ .

واما المزيد فان أُعِلَّت عينهُ كاقام واستقام جرى كالثلاثي وان صحَّت كقاوَم وقوَّم جرى كالصحيح

واعلم ان ماضي الثلاثي المحذوف العين اذا كان من مضمومها في المضارع كقام ضُمَّت فاؤهُ كقُمْتُ والاَّ كُسِرَت مطلقًا كخِفْتُ وبِعْتُ بخلاف المزيد فان فاءَهُ لا تحول عن حكمها كأَقَمْتُ ونحوهِ

قولهُ جرى كالصحيح اراد بالصحيح نقيض المعتلّ . اي انهُ يجري في تصريفهِ كالصحيح في سلامتهِ من الاعلال الذي يلحق بابهُ عند اتصال الضمائر بهِ

واراد بالمحذوف العين ما تُحذَف عينهُ عند اتصالهِ بالضمير الصحيح لالتقاءِ الساكنين بينها وبين لامهِ كقمتُ ونحوهِ

وقولهُ اذا كان من مضمومها في المضارع اي اذا كان

مضموم العين باعتبار اصلهِ لان يقوم مثلاً اصلهُ يَقْوُمُ فنقلت ضمة الواو الى ما قبلها كما علمت في باب الاعلال

وقولهُ كُسِرَت مطلقًا اي سواءٌ كان واويًّا ام يائيًّا مفتوح العين ام مكسورها . ولذلك مثَّل لهُ بخِفْتُ وبِعْتُ

جَدْوَلٌ يتضمن تصريف الاجْوَف

جمعٌ	مثنًّى	مفردٌ

ماضي المضموم العين في المضارع

	مفرد		مثنى	جمع	
الغيبة .	قامَ	قامَتْ	قاما قامتا	قاموا	قُمْنَ
الخطاب .	قُمْتَ	قُمْتِ	قُمْتُما	قُمْتُمْ	قُمْتُنَّ
التكلم .	قُمْتُ			قُمْنا	

مضارعهُ

	مفرد		مثنى	جمع	
الغيبة .	يَقُومُ	تَقُومُ	يَقُومانِ تَقُومانِ	يَقُومُونَ	يَقُمْنَ
الخطاب .	تَقُومُ	تَقُومِينَ	تَقُومانِ	تَقومونَ	تَقُمْنَ
التكلم .	أَقُومُ			نَقُومُ	

امرهُ

قُمْ	قُومِي	قُوما	قُومُوا	قُمْنَ

ماضي المفتوح العين في المضارع

الغيبة .	خافَ	خافَتْ	خافا خافتا	خافُوا	خِفْنَ

الخطاب. خِفْتَ خِفْتِ خِفْتُمَا خِفْتُمْ خِفْتُنَّ
التكلم. خِفْتُ خِفْنا

مضارعهُ

الغيبة. يَخافُ تَخافُ يَخافانِ تَخافانِ يَخافُونَ يَخَفْنَ
الخطاب. تَخافُ تَخافِينَ تَخافانِ تَخافُونَ تَخَفْنَ
التكلم. أَخافُ نَخافُ

امرهُ

خَفْ خافِي خافا خافُوا خَفْنَ

ماضي المكسور العين في المضارع

الغيبة. باعَ باعَتْ باعا باعَتا باعُوا بِعْنَ
الخطاب. بِعْتَ بِعْتِ بِعْتُمَا بِعْتُمْ بِعْتُنَّ
التكلم. بِعْتُ بِعْنَا

مضارعهُ

الغيبة. يَبِيعُ تَبِيعُ يَبِيعانِ تَبِيعانِ يَبِيعُونَ يَبِعْنَ
الخطاب. تَبِيعُ تَبِيعِينَ تَبِيعانِ تَبِيعُونَ تَبِعْنَ
التكلم. أَبِيعُ نَبِيعُ

امرهُ

بِعْ بِيعِي بِيعا بِيعُوا بِعْنَ

الفصل الرابع
في تصريف الناقص

اذا اتصل الناقص بواو الجماعة او ياءِ المخاطبة حُذِفَت لامهُ مطلقًا. فان كانت عينهُ مفتوحةً بقيت على حكمها. والاَّ لزمت المجانسةَ لهما في الحركة. واذا اتصل بضمير الغائبة ومثنَّاها فان كان ماضيًا مفتوح العين حُذِفَت ايضًا. وتثبت دون ذلك مع الجميع ما لم يكن امرًا لمفردٍ مذكَّرٍ فانهُ يُبنَى على حذفها نيابةً عن السكون في الصحيح. غير ان المقلوبة منها الفًا ان كانت ثالثةً رُدَّت مع الضمير البارز الى اصلها. والاَّ قُلِبَت معهُ ياءً على الاطلاق

فيقال في تصريف الماضي غزا غزَوَا غزَوْا غزَتْ غزَتَا غزَوْنَ غزَوتَ غزَوتُمَا غزَوتُمْ غزَوتِ غزَوتُمَا غزَوتُنَّ غزَوتُ غزَونا. وفي تصريف المضارع يَغْزُو يَغْزُوَانِ يَغْزُونَ تَغْزُو تَغْزُوَانِ يَغْزُونَ تَغْزُو تَغْزُوَانِ

نَغْزُونَ تَغْزِينَ تَغْزُوانِ تَغْزُونَ أَغْزُو نَغْزُو . وفي تصريف الامر أُغْزُ أُغْزُوَا أُغْزُوا أُغْزِي أُغْزُوَا أُغْزُونَ . وكذا رَمَى رَمَيا رَمَوا ورَضِيَتْ رَضِيَتا رَضِينَ وهلمَّ جرًّا على ما علمت من حكمهِ . وقس عليهِ مجردًا ومزيدًا

واعلم ان اللفيف يجري اخرهُ مطلقًا على الناقص واول المفروق منهُ على المثال فيقاس في تصريفهِ عليهما

قولهُ حُذِفَت لامهُ مطلقًا اي ماضيًا ومضارعًا وامرًا نحو غزوا ويغزون واغزوا وكذا تغزين وأُغزِي . وقولهُ فان كانت عينهُ مفتوحةً الى اخرهِ اي ان كانت عين الفعل المتصل بالواو او الياء مفتوحةً بقيت على فتحها كما في نحو غَزَوْا وتخشَيْنَ . وان لم تكن مفتوحةً جانست الضمير في الحركة فيقال رَضُوا وتغزِين بضم الضاد وكسر الزاي لمجانسة الواو والياء . وقولهُ وتثبت دون ذلك الى اخرهِ اي ان الفعل الناقص اذا لم يتصل بالواو كغزوا او بالياء كتغزين او بضمير الغايبة ومثناها كغزَتْ وغزَتا تثبت لامهُ فلا تُحذَف الا في امر المفرد المذكر نحو اغزُ كما ترى في تصريفهِ

وقولهُ غير ان المقلوبة منها الفًا الى اخرهِ اي ان لام

الناقص التي تثبت مع الضمير البارز اذا كانت الفًا ثالثة تُرَدُّ الى اصلها . وذلك خاصٌّ بالماضي مع التاء ونا والف المثنّى ونون الاناث فيقال غزوت ورَمَيْنا وكذا غَزَوَا ورمين بردّ الف غزا الى الواو المقلوبة عنها والف رمى الى الياء . فان لم تكن ثالثةً قلبت ياء على الاطلاق اي سوآء كانت مقلوبةً عن الواو ام عن الياء فيقال اغزيت واجريت واستدعيت وهلمَّ جرًّا وكذلك يرضيان ويخشيان ونحوهما

وقولهُ ان اللفيف الى آخرهِ اي ان لام اللفيف باسرهِ من المقرون والمفروق تجري مع الضمير على احكام الناقص في الحذف والاثبات وغيرهما . وفاء المفروق منهُ تجري على احكام المثال في حذفها واثباتها كما علمت

جدولٌ يتضمن تصريف الناقص واللفيف

غزا

ماضي الناقص الواويّ المفتوح العين

الغيبة .	غَزا	غَزَتْ	غَزَوَا	غَزَتا	غَزَوْا	غَزَوْنَ
الخطاب .	غَزَوْتَ	غَزَوْتِ	غَزَوْتُما		غَزَوْتُمْ	غَزَوْتُنَّ
التكلم .	غَزَوْتُ				غَزَوْنا	

المضارع المضموم العين

الغيبة .	يَغْزُو	تَغْزُو	يَغْزُوانِ	تَغْزُوانِ	يَغْزُونَ	يَغْزُونَ

الخطاب . تَغْزُو تَغْزِينَ تَغْزُوَانِ تَغْزُونَ تَغْزُونَ

التكلم . أَغْزُو نَغْزُو

امرٌ

أُغْزُ أُغْزِي أُغْزُوَا أُغْزُوا أُغْزُونَ

ماضي الواويّ المضموم العين

الغيبة . سَرُوَ سَرُوَتْ سَرُوَا سَرُوَتَا سَرُوا سَرُونَ

الخطاب . سَرُوتَ سَرُوتِ سَرُوتُمَا سَرُوتُمْ سَرُوتُنَّ

التكلم . سَرُوتُ سَرُونَا

ماضي اليائيّ المفتوح العين

الغيبة . رَمَى رَمَتْ رَمَيَا رَمَتَا رَمَوْا رَمَيْنَ

الخطاب . رَمَيْتَ رَمَيْتِ رَمَيْتُمَا رَمَيْتُمْ رَمَيْتُنَّ

التكلم . رَمَيْتُ رَمَيْنَا

المضارع المكسور العين

الغيبة . يَرْمِي تَرْمِي يَرْمِيَانِ تَرْمِيَانِ يَرْمُونَ يَرْمِينَ

الخطاب . تَرْمِي تَرْمِينَ تَرْمِيَانِ تَرْمُونَ تَرْمِينَ

التكلم . أَرْمِي نَرْمِي

امرٌ

إِرْمِ إِرْمِي إِرْمِيَا إِرْمُوا إِرْمِينَ

ماضي اليائيّ المكسور العين

الغيبة. خَشِيَ خَشِيَتْ خَشِيَا خَشِيَتَا خَشُوا خَشِينَ

الخطاب. خَشِيتَ خَشِيتِ خَشِيتُمَا خَشِيتُمْ خَشِيتُنَّ

التكلم. خَشِيتُ خَشِينَا

المضارع المفتوح العين

الغيبة. يَخْشَى تَخْشَى يَخْشَيَانِ تَخْشَيَانِ يَخْشَوْنَ يَخْشَيْنَ

الخطاب. تَخْشَى تَخْشَيْنَ تَخْشَيَانِ تَخْشَوْنَ تَخْشَيْنَ

التكلم. أَخْشَى نَخْشَى

امرهُ

إِخْشَ إِخْشَيْ إِخْشَيَا إِخْشَوْا إِخْشَيْنَ

ماضي اللفيف المفروق

الغيبة. وَقَى وَقَتْ وَقَيَا وَقَتَا وَقَوْا وَقَيْنَ

الخطاب. وَقَيْتَ وَقَيْتِ وَقَيْتُمَا وَقَيْتُمْ وَقَيْتُنَّ

التكلم. وَقَيْتُ وَقَيْنَا

مضارعهُ

الغيبة. يَقِي تَقِي يَقِيَانِ تَقِيَانِ يَقُونَ يَقِينَ

الخطاب. تَقِي تَقِينَ تَقِيَانِ تَقُونَ تَقِينَ

التكلم. أَقِي نَقِي

امرٌ

قِ قِي قِيا قُوا قِينَ

الفصل الخامس

في تصريف المجهول

اذا صُرِّفَ المجهول جرى على تصريف المعلوم غير ان مضارع المعتلّ الفآء تثبت فيهِ فآؤُهُ مطلقًا كيُوعَد ويُوفَى. وماضي الاجوف ثلاثيًّا وخماسيًّا تُنقَل كسرة عينهِ الى ما قبلها مسلوب الحركة فتُقلَب الواو بعدهُ يآءً وتُكسَر همزة الوصل قبلهُ كقِيلَ وإِنقِيدَ وإِعتِيدَ. غير ان الثلاثي اذا حُذِفَت عينهُ مع الضمائر تجري فآؤُهُ على حكمها مع المعلوم ما لم يقع التباسٌ فتجري على عكسهِ. وجميع الافعال في بقية اعلالها تجري على قياس الاعلال المذكور في بابهِ

قولهُ جرى على تصريف المعلوم اي ان الصحيح اللام منهُ يسكن اخرهُ مع الضمير الصحيح ويجانس حركة المعتل كما في

المعلوم . والمعتلّ اللام يجري منهُ نحو رُمِيَ على تصريف خَشِيَ
ونحو يُرمى على تصريف يَخشَى وقس عليهِ . واما المعتل الفآء فلا
خلاف في ماضيهِ وانما الخلاف في مضارعهِ فان فآءهُ تثبت
بخلاف المعلوم لفقد كسرة العين المعاضدة لحذفها في معلومهِ .
واما المعتل العين فلا خلاف في مضارعهِ وانما الخلاف في ماضيهِ
من الثلاثي والخماسي فان كسرة عينهِ تُنقَل الى الحرف الذي
قبلها وهو فآء فُعِل وانفُعِل وتآء افتُعِل وذلك بعد سلب
حركتهِ فتسكن عينهُ بعدها وحينئذٍ تُقلَب الواو منها يآء
لسكونها وانكسار ما قبلها وتُكسَر همزة الوصل في الخماسي اتباعًا
لكسر ما قبل عينهِ كما ضُمَّت اتباعًا لضمهِ في الصحيح العين

وقولهُ اذا حُذِفَت عينهُ مع الضمائر الى اخرهِ اي ان فآءهُ
تُضَمّ اذا كان من باب نَصَر والا فتُكسَر كما في المعلوم . الا اذا
وقع التباسٌ بين المعلوم والمجهول فيُضَمّ ما كان يُكسَر معلومًا
ويُكسَر ما كان يُضَمّ فيقال صِنْتُ بكسر الصاد وبُعْتُ بضم
البآء تنبيهًا على المجهولية لمخالفتهِ للمعلوم

وقولهُ جميع الافعال الى اخرهِ اي ان الافعال بجملتها
معلومةً ومجهولةً تجري على بقيَّة طرق الاعلال التي لم تُذكَر في
تصريفها على قياس الاعلال العام المذكور في باب اعلال
حروف العلة فيرجع حكمها اليهِ

واعلم ان الامر لا ياتي من المجهول لان الامر انما هو طلب

انشاء الفعل عن الفاعل ولا فاعل في الافعال المجهولة

جدولٌ يتضمن تصريف المجهول

ماضي السالم

الغيبة .	ضُرِبَ	ضُرِبَتْ	ضُرِبا	ضُرِبَتا	ضُرِبُوا	ضُرِبْنَ
الخطاب .	ضُرِبْتَ	ضُرِبْتِ	ضُرِبْتُما		ضُرِبْتُمْ	ضُرِبْتُنَّ
التكلم .	ضُرِبْتُ				ضُرِبْنا	

مضارعهُ

الغيبة .	يُضْرَبُ	تُضْرَبُ	يُضْرَبانِ	تُضْرَبانِ	يُضْرَبُونَ	يُضْرَبْنَ
الخطاب .	تُضْرَبُ	تُضْرَبِينَ	تُضْرَبانِ		تُضْرَبُونَ	تُضْرَبْنَ
التكلم .	أُضْرَبُ				نُضْرَبُ	

ماضي المضاعف

الغيبة .	مُدَّ	مُدَّتْ	مُدَّا	مُدَّتا	مُدُّوا	مُدِدْنَ
الخطاب .	مُدِدْتَ	مُدِدْتِ	مُدِدْتُما		مُدِدْتُمْ	مُدِدْتُنَّ
التكلم .	مُدِدْتُ				مُدِدْنا	

مضارعهُ

الغيبة .	يُمَدُّ	تُمَدُّ	يُمَدَّانِ	تُمَدَّانِ	يُمَدُّونَ	يُمْدَدْنَ
الخطاب .	تُمَدُّ	تُمَدِّينَ	تُمَدَّانِ		تُمَدُّونَ	تُمْدَدْنَ
التكلم .	أُمَدُّ				نُمَدُّ	

ماضي المهموز الفاء

مثل السالم

مضارعهُ

الغيبة .	يُؤْخَذُ	تُؤْخَذُ	يُؤْخَذانِ	تُؤْخَذانِ	يُؤْخَذُونَ	يُؤْخَذْنَ
الخطاب .	تُؤْخَذُ	تُؤْخَذِينَ	تُؤْخَذانِ		تُؤْخَذُونَ	تُؤْخَذْنَ
التكلم .	أُوخَذُ		نُؤْخَذُ			

ماضي المهموز العين

الغيبة .	سُئِلَ	سُئِلَتْ	سُئِلا	سُئِلَتا	سُئِلُوا	سُئِلْنَ
الخطاب .	سُئِلْتَ	سُئِلْتِ	سُئِلْتُما		سُئِلْتُمْ	سُئِلْتُنَّ
التكلم .	سُئِلْتُ		سُئِلْنا			

مضارعهُ

مثل السالم

ماضي المهموز اللام

الغيبة .	بُرِئَ	بُرِئَتْ	بُرِئا	بُرِئَتا	بُرِئُوا	بُرِئْنَ
الخطاب .	بُرِئْتَ	بُرِئْتِ	بُرِئْتُما		بُرِئْتُمْ	بُرِئْتُنَّ
التكلم .	بُرِئْتُ		بُرِئْنا			

مضارعهُ

مثل السالم

ماضي المثال الواوي

مثل السالم

مضارعه

الغيبة. يُوعَدُ تُوعَدُ يُوعَدانِ تُوعَدانِ يُوعَدُونَ يُوعَدْنَ
الخطاب. تُوعَدُ تُوعَدِينَ تُوعَدانِ تُوعَدُونَ تُوعَدْنَ
التكلم. أُوعَدُ نُوعَدُ

ماضي المثال اليائي

مثل السالم

مضارعه

الغيبة. يُوسَرُ تُوسَرُ يُوسَرانِ تُوسَرانِ يُوسَرُونَ يُوسَرْنَ
الخطاب. تُوسَرُ تُوسَرِينَ تُوسَرانِ تُوسَرُونَ تُوسَرْنَ
التكلم. أُوسَرُ نُوسَرُ

ماضي الاجوف المضموم العين في المضارع

الغيبة. صِينَ صِينَتْ صِينا صِينَتا صِينُوا صُنَّ او صِنَّ
الخطاب. صُنْتَ صُنْتِ صُنْتُما صُنْتُمْ صُنْتُنَّ
او صِنْتَ صِنْتِ صِنْتُما صِنْتُمْ صِنْتُنَّ
التكلم. صُنْتُ او صِنْتُ صُنَّا او صِنَّا

مضارعه

الغيبة. يُصانُ تُصانُ يُصانانِ تُصانانِ يُصانُونَ يُصَنَّ

الخطاب . تُصانُ تُصانِينَ تُصانانِ تُصانُونَ تُصَنَّ

التكلم . أُصانُ نُصانُ

ماضي الاجوف المكسور العين في المضارع

الغيبة . بِيعَ بِيعَتْ بِيعا بِيعَتا بِيعُوا بِعْنَ او بُعْنَ

الخطاب . بِعْتَ بِعْتِ بِعْتُما بِعْتُمْ بِعْتُنَّ

او بُعْتَ بُعْتِ بُعْتُما بُعْتُمْ بُعْتُنَّ

التكلم . بِعْتُ او بُعْتُ بِعْنا او بُعْنا

مضارعهُ

مثل مضارع المضموم العين

ماضي الناقص الواوي

الغيبة . غُزِيَ غُزِيَتْ غُزِيا غُزِيَتا غُزُوا غُزِينَ

الخطاب . غُزِيتَ غُزِيتِ غُزِيتُما غُزِيتُمْ غُزِيتُنَّ

التكلم . غُزِيتُ غُزِينا

مضارعهُ

الغيبة . يُغزَى تُغزَى يُغزَيانِ تُغزَيانِ يُغزَوْنَ يُغزَوْنَ

الخطاب . تُغزَى تُغزَيْنَ تُغزَيانِ تُغزَوْنَ تُغزَوْنَ

التكلم . أُغزَى نُغزَى

ماضي الناقص اليائيّ

مثل الواويّ

مضارعهُ

الغيبة .	يُرْمَى	تُرْمَى	يُرْمَيَانِ	تُرْمَيَانِ	يُرْمَوْنَ	يُرْمَيْنَ
الخطاب .	تُرْمَى	تُرْمَيْنَ	تُرْمَيَانِ		تُرْمَوْنَ	تُرْمَيْنَ
التكلم .	أُرْمَى	نُرْمَى				

الفصل السادس

في احكام الفعل مع نون التوكيد

يلحق اخر الفعل المستقبل نونٌ مشدَّدةٌ مفتوحةٌ او خفيفةٌ ساكنةٌ للتاكيد . وهي تختص بالامر والمضارع الواقع في سياق قَسَمٍ او طلبٍ كالاستفهام والنهي ونحوهما . والفعل اما ان يكون اخرهُ متَّصلاً بالنون فيبنَى معها على الفتح كاضربَنَّ ولاتضربَنْ . فان كان قد حُذِفَ منهُ شيءٌ بسبب السكون رُدَّ اليهِ كقومَنَّ وارمِينَّ . واما ان يكون منفصلاً عنها وهو اما ان يُفصَل بنون الاناث فيُفصَل بين النونين بالفٍ . او

بغيرها فيُحذَف الفاصل مالم يكن الفًا وتستمرُّ لام الفعل على حركتها . غير ان النون لا تقع بعد الالف مطلقًا الا مشدَّدةً . وهي تُكسَر هناك تشبيهًا لها بنون التثنية . فيقال لا تضربنانِّ للاناث . واضربُنَّ بضم اللام للذكور وبكسرها للانثى . وعلى هذا يجري التوكيد في جميع الافعال . غير ان الناقص اذا كان مفتوح العين تثبت ايضًا معهُ واو الجمع مضمومةً كاخشَوُنَّ . وياء المخاطبة مسكورةً كارضَيِنَّ . ولا خلاف في غير ذلك

في قولهِ سياق قسمٍ او طلبٍ تفصيلٌ . اما في القَسَم فالغالب ان يكون مثبتًا موكدًا باللام ايضًا غير منفصلٍ عنها نحو والله لافعلنَّ . والنون لازمةٌ لهُ في هذه الصورة . واذا لم يكن كذلك فان كان منفيًا قلَّ تاكيدهُ وان كان منفصلًا عن اللام امتنع . واما في الطلب فانهُ جنسٌ يشمل التمني ايضًا نحو ليتك تفعلنَّ . والترجي نحو لعلك تفعلنَّ . والعرض والتحضيض نحو ألا تفعلنَّ وهلَّا تفعلنَّ . وقلَّ توكيد المنفيّ نحو مثلك لا يجلنَّ

وقولهُ حُذِف منهُ شيء بسبب السكون يشمل نحو قُمْ فان الواو حُذِفت فيهِ لسكون الميم بعدها. ونحو ارمِ فان ياءهُ حذفت ايضًا لنيابتها عن السكون كما علمت. فاذا اتصلت بهما نون التوكيد رُدَّت الواو لتحرك ما بعدها والياء لبناء الفعل على الفتح

وقولهُ او بغيرها الى اخرهِ اي بغير النون يريد واو الجمع والف الاثنين وياء المخاطبة. فان الواو والياء تُحذَف فان لا لتقاء الساكنين بين احداها ونون التوكيد سواء كانت خفيفةً ام مشددة باعتبار النون المدغمة فيها. فيقال اضربُنَّ يا رجال بضم الباء ولا تضربِنَّ يا هند بكسرها. لان الاصل اضربونَّ واضربينَّ فلما حذفت الواو والياء بقيت الباء على ضمها في الاول وكسرها في الثاني. والى ذلك اشار بقولهِ وتستمرُّ لام الفعل على حركتها. واما الف المثنى فلا تُحذَف لان ما قبلها مفتوحٌ فاذا حُذِفَت التبس فعل الاثنين بفعل الواحد ولذلك يقال اضربانِّ باثبات الالف

وقولهُ وهي تُكسَر هناك اي تُكسَر بعد الالف مطلقًا سواء كانت للفصل بين نون الاناث ونون التوكيد ام كانت ضمير المثنى

جدولٌ يتضمن تصريف الفعل مع نون التوكيد المشدَّدة

مضارع السالم

الغيبة . يَضْرِبَنَّ تَضْرِبَنَّ يَضْرِبانِّ تَضْرِبانِّ يَضْرِبُنَّ يَضْرِبْنانِّ

الخطاب . تَضْرِبَنَّ تَضْرِبِنَّ تَضْرِبانِّ تَضْرِبُنَّ تَضْرِبْنانِّ

التكلم . أَضْرِبَنَّ نَضْرِبَنَّ

امرٌ

إِضْرِبَنَّ إِضْرِبِنَّ إِضْرِبانِّ إِضْرِبُنَّ إِضْرِبْنانِّ

مضارع الاجوف

الغيبة . يَقُومَنَّ تَقُومَنَّ يَقُومانِّ تَقُومانِّ يَقُومُنَّ يَقُمْنانِّ

الخطاب . تَقُومَنَّ تَقُومِنَّ تَقُومانِّ تَقُومُنَّ تَقُمْنانِّ

التكلم . أَقُومَنَّ نَقُومَنَّ

امرٌ

قُومَنَّ قُومِنَّ قُومانِّ قُومُنَّ قُمْنانِّ

مضارع الناقص المضموم العين

الغيبة . يَغْزُوَنَّ تَغْزُوَنَّ يَغْزُوانِّ تَغْزُوانِّ يَغْزُنَّ يَغْزُونانِّ

الخطاب . تَغْزُوَنَّ تَغْزِنَّ تَغْزُوانِّ تَغْزُنَّ تَغْزُونانِّ

التكلم . أَغْزُوَنَّ نَغْزُوَنَّ

امرٌ

أُغْزُوَنَّ أُغْزِنَّ أُغْزُوَانِّ أُغْزُنَّ أُغْزُونَانِّ

مضارع الناقص المفتوح العين

الغيبة . يَخْشَيَنَّ تَخْشَيَنَّ يَخْشَيَانِّ تَخْشَيَانِّ يَخْشَوُنَّ يَخْشَيْنَانِّ

الخطاب . تَخْشَيَنَّ تَخْشَيِنَّ تَخْشَيَانِّ تَخْشَوُنَّ تَخْشَيْنَانِّ

التكلم . أَخْشَيَنَّ نَخْشَيَنَّ

امرٌ

إِخْشَيَنَّ إِخْشَيِنَّ إِخْشَيَانِّ إِخْشَوُنَّ إِخْشَيْنَانِّ

مضارع الناقص المكسور العين

الغيبة . يَرْمِيَنَّ تَرْمِيَنَّ يَرْمِيَانِّ تَرْمِيَانِّ يَرْمُنَّ يَرْمِينَانِّ

الخطاب . تَرْمِيَنَّ تَرْمِنَّ تَرْمِيَانِّ تَرْمُنَّ تَرْمِينَانِّ

التكلم . أَرْمِيَنَّ نَرْمِيَنَّ

امرٌ

إِرْمِيَنَّ إِرْمِنَّ إِرْمِيَانِّ إِرْمُنَّ إِرْمِينَانِّ

تصريف الفعل مع النون الخفيفة

مضارع السالم

الغيبة . يَضْرِبَنْ تَضْرِبَنْ يَضْرِبُنْ

الخطاب .	تَضْرِبْنَ تَضْرِبِنْ	تَضْرِبُنْ
التكلم .	أَضْرِبَنْ	نَضْرِبَنْ

امرٌ

إِضْرِبَنْ إِضْرِبِنْ	إِضْرِبُنْ

مضارع الاجوف

الغيبة .	يَقُومَنْ تَقُومَنْ	يَقُومَنْ
الخطاب .	تَقُومَنْ تَقُومِنْ	تَقُومَنْ
التكلم .	أَقُومَنْ	نَقُومَنْ

امرٌ

قُومَنْ قُومِنْ	قُومُنْ

مضارع الناقص المضموم العين

الغيبة .	يَغْزُوَنْ تَغْزُوَنْ	يَغْزُنْ
الخطاب .	تَغْزُوَنْ تَغْزِنْ	تَغْزُنْ
التكلم .	أَغْزُوَنْ	نَغْزُوَنْ

امرٌ

أُغْزُوَنْ أُغْزِنْ	أُغْزُنْ

مضارع الناقص المفتوح العين

الغيبة .	يَخْشَيَنْ تَخْشَيَنْ	يَخْشَوُنْ

الخطاب	تَخْشَيَنْ تَخْشَيِنْ	تَخْشَوُنْ
التكلم	أَخْشَيَنْ	نَخْشَيَنْ

امرٌ

إِخْشَيَنْ إِخْشَيِنْ إِخْشَوُنْ

مضارع الناقص المكسور العين

الغيبة	يَرْمِيَنْ تَرْمِيَنْ	يَرْمُنْ
الخطاب	تَرْمِيَنْ تَرْمِنْ	تَرْمُنْ
التكلم	أَرْمِيَنْ	نَرْمِيَنْ

امرٌ

إِرْمِيَنْ إِرْمِنْ إِرْمُنْ

الباب الخامس

في تصريف الاسمآء المشاركة للفعل واعلالها . وفيهِ ثلثة فصول

الفصل الاول

في احكام هذه الاسمآء في التصرُّف

تتصرف الاسمآء المشاركة للفعل في التثنية والجمع وغيرهما كما يتصرف سائر الاسمآء . غير ان المصدر لا يُثنَّى ولا يُجمَع ما لم يدلَّ على عددٍ او نوعٍ كضربتهُ ضربتين وقلت في المسئَلة اقوالاً . وافعل التفضيل يلزم الافراد والتذكير ما لم يُضَفْ الي معرفةٍ او يُعرَّف بال فيجوز تصرُّفهُ في الاول كهندٌ فُضلَى النسآء ويجب في الثاني كرايت الرجلين الافضلين وقس عليهِ . واما اعلالها فسياتي الكلام عليهِ

قولهُ الاسماءَ المشاركة للفعل يشمل ما كان مشتقاً من الفعل وما كان الفعل مشتقًّا منهُ . فيعمُّ المصدر واسم الفاعل والمفعول وغيرهما من المشتقات . وقولهُ قلت في المسئلة اقوالًا اي اقوالًا متنوعة باعتبار تفاوتها في الاحكام لا باعتبار تكرُّرها في الحدوث

وقولهُ افعل التفضيل الى اخرهِ اي انهُ اذا كان مجردًا من الاضافة وألْ يكون مفردًا مذكرًا مع الجميع نحو زيدٌ افضل من عمرٍو وهندٌ افضل من زينب والرجلان افضل من الغلامين والحُرَّتان افضل من الأَمَتَين والعلماءَ افضل من الجهلاءِ والمومنات افضل من الكافرات فلا يُؤنَّث ولا يُثَنَّى ولا يُجمَع . فان اضيف الى معرفةٍ جاز تصرُّفهُ على قلَّةٍ وضعفٍ حملاً على المعرَّف بال فيقال هما افضلا القوم وهم افضلوهم وهلمَّ جرًّا . وانما قيَّد الاضافة بكونها الى معرفةٍ لان المضاف الى نكرةٍ يلزم الافراد والتذكير كالمجرَّد نحو انت افضل رجلٍ وهما افضل رجلين وهي افضل امرأةٍ وهلمَّ جرًّا . واما المعرَّف بال فلا بُدَّ فيهِ من التصرف نحو الرجل الافضل والمرأة الفُضلَى وكذا الافضلان والفُضلَيان والافضلون والفُضلَيات وقس على كل ما ذُكِر

الفصل الثاني

في اعلال المصدر

اذا كان المصدر مكسور الفآء من المثال المحذوفة فاوُهُ في المضارع اوكان من الاجوف المعتلّة عينهُ رباعيًّا وسداسيًّا تُلقَى حركة فآء المثال على عينهِ وتُقلَب عين الاجوف الفًا فتحذف الواو واحدى الألِفَين ويُعوَّض عنهما بالتآء في اخرهِ كالعِدَة والاقامة والاستقامة . وان كان من الناقص فان وقعت لامهُ طرفًا بعد الفٍ قلبت همزةً كالرجآء والاستقصآء. وان وقعت بعد ضمةٍ قلبت الضمة كسرةً والواو يآءً كالترجّي والتراضي . ويجري في غير ذلك على طرق الاعلال المعلومة

واعلم ان ما ذُكِر من حكم الناقص مطّردٌ في جميع الاسمآء المتصرفة فقس عليهِ بالاستقرآء

قولهُ اذا كان المصدر مكسور الفآء الى اخرهِ اي ان

المصدر المكسور الفاء من المثال الواوي المكسور العين في المضارع تُنقَل حركة فائِهِ الى عينِهِ فتسكن الفاء. ومن ثَمّ تُحذَف لامتناع الابتداء بالساكن ويُعوَّض عنها بالتاء في اخرهِ فيقال في مصدر وَعَدَ عِدَةٌ اصلها وِعْدٌ فأُعِلّت الاعلال المذكور

ومصدر الاجوف الذي ذكرهُ تُقلَب عينهُ الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فتلتقي مع الف المصدر. ومن ثَمَّ تُحذَف احداهما دفعًا لالتقاء الساكنين ويُعوَّض عنها بالتاء في اخرهِ. فيقال في مصدر اقام واستقام اقامة واستقامة اصلهما إقوام و إستقوام فجرى عليهما الاعلال المذكور. وقيَّد الاجوف بالمعتلّ العين اي الذي تُعَلُّ عينهُ احترازًا عما تصحُّ عينهُ كقاوَمَ ونحوهِ فان مصدرهُ لا يجري عليهِ الاعلال

وقيَّد لام الناقص بوقوعها طرفًا احترازًا عن نحو غباوة ودراية فان لامها لا تُقلَب لوقوعها حشوًا. وقولهُ ان وقعت بعد ضمةٍ الى اخرهِ اي ان لام الناقص في التفعُّل والتَفَاعُل لا بُدَّ من قلب الضمة التي قبلها كسرةً فان كانت واوًا قُلِبت ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها وان كانت ياءً بقيت على حالها. وذلك لان ليس في الاسماء المتصرفة ما اخرهُ واوٌ قبلها ضمةٌ فلو بقيت الضمة قبلها ثبتت الواو ولزم قلب الياء واوًا ايضًا لسكونها وانضمام ما قبلها وذلك ممتنعٌ كما مرّ. وقيل بل قلب الواو ياءً

سابقٌ في الواوي ثم تُقلَب الضمة كسرةً لتسلم الياء المنقلبة عن الواو. ولذلك تُقلَب ايضًا في اليائي. ولعلّ الاول اولى لانهُ اكثر مطابقةً لحكم الاعلال والظاهر انهُ اختيار المصنف. على ان عبارتهُ يمكن ان تحتمل المذهبين باعتبار انهُ قدَّم قلب الضمة لانهُ يعمُّ الواويَّ واليائيَّ والعام قبل الخاص

وقولهُ ما ذُكِر من حكم الناقص مطَّردٌ الى اخرهِ اي ان قلب اللام همزةً والضمة كسرةً والواو ياءً مطَّردٌ في غير المصادر ايضًا ككساءٍ ورداءٍ وأدْلٍ جمع دلو على مثال أَفْعُل. وهو القياس في هذه النظائر

الفصل الثالث

في اعلال بقية التصاريف

اذا كان اسم الفاعل ثلاثيًّا من الاجوف قُلِبت عينهُ همزةً كقائل وبائع. والّا جرى على اعلال ما يجاريهِ من الافعال. وكذلك يجري افعل التفضيل ما لم يكن من الاجوف فلا يُعَلُّ كاطوَل واطيَب. ويليهما الصفة المشبهة فانها تجري على حكم ما يجاريها

منهما. واذا كان اسم المفعول ثلاثيًا تُحذَف واوهُ من الاجوف ساكن العين مطلقًا مضموم الفاءَ في الواويّ كَمَصُون ومكسورها في الياءِيّ كمَبِيع. وتقلب ياءً في الناقص غير مضموم العين فتُدغَم في لامهِ مكسورًا ما قبلها كمَرْضِيّ ومَرْمِيّ. وان كان من غير الثلاثي جرى على اعلال فعلهِ مطلقًا: واما بقية المشتقّات فتجري على حكم الاعلال كالمَضِيق والمَرْمَى والمِيزان ما لم تكن الآلة من الاجوف فلا تُعَلُّ كمِقْوَد ومِرْوَحة ونحوهما. وسائر الابواب في جميع الابنية يجري على حكمهِ المفروض لهُ في الاعلال وغيرهِ مطلقًا

واعلم ان ما يُعَلُّ من جميع هذه الاسماءَ يترتب اعلالهُ على إعلال فعلهِ. فلا يُعَلُّ ما لا يقع الاعلال في فعلهِ كالجوار والمبايعة والمجاور والمتضايق. وقس عليهِ

قولهُ قلبت عينهُ همزةً كقائِل وبائِع ذكر فيهِ الحاصل من الاعلال. واما طريق التحصيل فيهِ فان اصلهما قاوِل وبايِع

بالواو والياء بعد الالف وهم لا يعتدّون بالالف لكونها حاجزًا غير حصينٍ فكانها لا حاجز. ومن ثَمّ قُلِبَت العين فيهما الفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها فالتقى ساكنان. وحينئذٍ وجب تحريك هذه الالف دون اسقاط احدى الالفين لئلا يلتبس بالماضي.
واذا تحركت الالف صارت همزةً لانها اقرب الحروف اليها

وقولهُ والاَّ جرى على اعلال ما يجاريهِ من الافعال اي اذا لم يكن ثلاثيًّا من الاجوف بان يكون من مزيد الاجوف او من الناقص مطلقًا جرى على اعلال الفعل الذي ينطبق على حكمهِ. فيجري مختار مثلاً على اعلال يختار ومستقيم على اعلال يستقيم والمرتضي على اعلال يرتضي. واما نحو الداعي فيجري على اعلال رَضِيَ مثلاً ولذلك قال يجري على اعلال ما يجاريهِ ولم يقل على اعلال فعلهِ لعدم المطابقة بينهما

وقولهُ وكذلك يجري افعل التفضيل الى اخرهِ اي ان افعل التفضيل اذا كان من الناقص او اللفيف يجري كذلك. فيُعَلّ أنقَى باعلال يَنقَى وأَوفَى باعلال أَوحَى وهلمّ جرًّا. واما الاجوف فلا يُعَلّ لئلا تفوت الصيغة المشعرة بالتفضيل

وقولهُ وبينهما الصفة المشبهة اي انها تتناول حكم اسم الفاعل وافعل التفضيل. فيُعَلّ الشجي كالمرتضي والأَحوى كالأَقوَى. ولا يُعَلّ الاسود والابيض كما لا يُعَلّ الاطول والاطيب

وقولهُ اذا كان اسم المفعول الى اخرهِ ذكر فيهِ حاصل

الاعلال ايضاً. واما طريق التحصيل فان الاصل في مَصُون ومَبِيع مَصْوُون ومَبْيُوع. فنُقِلَت ضمة العين فيهما الى الفاء وحُذِفَت واو مفعول لالتقاء الساكنين ثم كُسِرَت فاء الياءي لتسلم ياؤهُ كما كُسِرَت في بِيض ونحوهِ. وشذَّ مقوول ومدووف ومقوود ومخيوط ومديون بتصحيح العين

وقولهُ نقلب ياء في الناقص الى اخرهِ اي ان واو اسم المفعول تقلب ياء في الناقص الذي ليس مضموم العين في المضارع فتدغَم في لامهِ على قانون الاعلال عند اجتماع الواو والياء كما في سيّد ونحوهِ. وقد مرَّ الكلام عليهِ في باب الاعلال. ثم تُكسَر عينهُ زيادةً على ما عرفت هناك لتسلم الياء. ولهذا اعاد الكلام على اعلالهِ هنا. فيُقال مَرْضِيّ ومَرْمِيّ في مَرْضُوي ومَرْمُوْي. واما المضموم العين فليس فيهِ غير الادغام كمَدْعُوّ. واما المزيد فيجري على اعلال فعلهِ وهو المضارع المجهول من جميع الابواب وهو المراد بقولهِ مطلقًا فيجري مُقام على اعلال يُقام ومُعطَى على اعلال يُعطَى وهلمَّ جرًّا

وقولهُ وسائر الابواب الى اخرهِ اي ان بقية ابواب الافعال من المضاعف والمهموز والمثال واللفيف في جميع ابنية الاسماء من اسم الفاعل والمفعول والمكان والزمان والآلة تجري على الحكم المفروض لها في الادغام والاعلال الذي يقع على الهمزة وحروف العلة كما عرفت ذلك في مواطنهِ

الباب السادس

في الاسم واحكامهِ وفيهِ اربعة فصول

الفصل الاول

في حقيقة الاسم وبيان ما يتصرف منهُ

الاسم ما دلَّ على معنًى في نفسهِ غير مقترنٍ باحد الازمنة . والمتصرف منهُ اما مشتقٌّ كما علمت . او اسم جنسٍ كرَجُل . او عَلَمٌ كزيد . وسياتي استيفآء ذلك

قولهُ غير مقترنٍ باحد الازمنة اي بحسب وضعهِ . فلا يشكل بنحو ضارب لانهُ قد تضمَّن الزمان باشتقاقهِ من الفعل فلا ينتقض بهِ التعريف لتطفُّل الزمان عليهِ بعارضٍ كما لا يشكل الفعل بنحو ليس لانها قد انسلخت عن الزمان بعارض الجمود فلم ينتقض بها تعريف الفعل

الفصل الثاني

في حكم ابنية الاسماء

اقلُّ ما يوضَع عليهِ الاسم المتمكن ثلثة احرفٍ واكثرهُ خمسةٌ. وما جاءَ على غير ذلك فمحذوفٌ منهُ او مزيدٌ فيهِ كما سترى. والمحذوف منهُ اقلُّ ما يبقى على حرفين كدم. والمزيد فيهِ اكثر ما ينتهي الى سبعةٍ كَحَنْدَقُوْقَى. غير ان المحذوف قد يستمرُّ على حذفهِ كما رايت. وقد يُعوَّض عنهُ بهمزة وصلٍ في الاول كإبن. او بتاءٍ في الاخر كشَفَة. وكل ذلك في هذه الاسماء مقصورٌ على السماع

قولهُ الاسم المتمكن احترازٌ عن الاسماء الغير المتصرفة. فانها توضع على حرفٍ واحدٍ كتاء الضمير او على حرفين كمن الموصولة. واعلم ان الحرف المحذوف يكون في الغالب واوًا كما في أب وأخ وحم وهن وذو وغد ودم وابن واسم. وقد يكون ياءً كما في يد وثُبَة وعِزَة وهما بمعنى جماعة وقُلَة وهي اسم لعبةٍ. وقد يكون هاءً كما في فم واست فان اصلهما فَوْهٌ وسَتَهٌ. واما شَفَة وسَنَة وعِضَة بمعنى فرقة فقيل المحذوف منهنَّ الواو وقيل الهاء.

وكذلك الخلاف في دم بين الواو والياء

واشار بقوله هذه الاسماء الى ما لا يشارك الفعل . فان الزيادة والحذف والتعويض في الاسماء المشاركة للفعل قياسٌ فيها كما علمت في ما مضى

الفصل الثالث

في اوزان الاسماء المجرّدة

اذا كان الاسم المجرّد ثلاثيًّا فاما ان يكون مفتوح الاول والثاني كفَرَس . او مضمومهما كعُنُق . او مكسورهما كإِبِل . او مضموم الثاني او مكسورهُ مع فتح الاول كرَجُل وكَبِد . او مفتوحهُ مع ضم الاول او كسرهِ كصُرَد وعِنَب . او ساكنهُ مع الجميع كقَلْب وقُفْل وحِمْل . وان كان رباعيًّا فاما ان يكون مفتوح الاول والثالث كجَعْفَر . او مضمومهما كعُصْفُر . او مكسورهما كقِرْمِز . او مفتوح الثاني مع كسر الاول كدِمَقْس . او الثالث كدِرْهَم . وان كان خماسيًّا فاما ان يكون

مفتوح الاول والثاني والرابع كسفرجل . او مضموم الاول مفتوح الثاني مكسور الرابع كقذعمل . او مكسور الاول مفتوح الثالث كزِنجفر . وغير ذلك نادر (١)

---

(١) قولهُ وغير ذلك نادرٌ اشار بهِ الى جميع هذا الباب كدُئِل في الثلاثي بضم فكسر اسمًا لدُوَيبةٍ . وعُلَبِط في الرباعي بضم ففتح فكسر للقطيع من الغنم . وجَحْمَرِش في الخماسي بفتح الاول والثالث وكسر الرابع للعجوز الكبيرة . وكل ذلك من نوادر الاسماء

الفصل الرابع

في تذكير الاسماء وتانيثها

الاصل في الاسم التذكير فهو يستغني عن العلامة . فان كان موءنثًا لزمتهُ علامة التانيث . وهي اما التاء كفاطمة . واما الالف مقصورةً كسلمى . او ممدودةً كخنساء . غير ان التاء قد تكون ظاهرةً كما

رايت فيبنى اخرهُ قبلها على الفتح . وقد تكون مقدَّرةً كهند فيستمرُّ على حكمهِ . ويقال للمونث مع العلامة الظاهرة لفظيٌّ ومع المقدَّرة معنويٌّ

واعلم ان المونث ان كان بازآئهِ مذكَّرٌ كالمرأة مع الرجل فهو حقيقيٌّ والا فمجازيٌّ كالخيمة والدار

قولهُ يُبنى اخرهُ قبلها على الفتح اي ان ما قبلها منهُ يلزم الفتح لان الاعراب ينتقل اليها كما ينتقل الى يآء النسبة في الاسمآء المنسوبة . غير ان الفتح قد يكون لفظاً كما في فاطمة وقد يكون تقديراً كما في فتاة لان اصلها فَتَيَة فقُلِبَت اليآء الفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها

وقولهُ وقد تكون مقدَّرة الى اخرهِ اي ان التآء اذا لم تكن ملفوظةً فلا بُدَّ ان تكون مقدَّرة لضرورة العلامة كما في هند فان التآء مقدَّرةٌ فيها ولذلك تظهر في تصغيرها فيقال هُنَيدة لان التصغير يردُّ الاشيآء الى اصولها . واذ كانت هذه التآء غير ظاهرةٍ في اللفظ لم يُبنَ عليها حكمٌ لفظيٌّ فيستمرُّ اخر الاسم على حكمهِ الذي يقتضيهِ في الاعراب والبنآء . فيُعرَب نحو هند منصرفًا او غير منصرفٍ ويُبنَى على الكسر نحو حذامِ ولا عبرةَ بالتآء المقدَّرة

الباب السابع

في التثنية والجمع واحكامهما وفيهِ ثلثة فصول

الفصل الاول

في حقيقة التثنية واحكامها

التثنية ضمٌّ مفردٍ الى مثلهِ لفظاً بزيادةٍ في اخرهِ كالرجلين. وهي تجري في جميع الاسماء على سَنَنٍ واحدٍ. غير ان المقصور اذا كانت الفهُ ثالثةً مقلوبةً عن الواو رُدَّت الى اصلها فيقال في العصا عَصَوانِ. والا قُلِبَت ياءً على الاطلاق. والممدود اذا كانت همزتهُ للتأنيث قُلِبَت واوًا في الاشهر فيقال في الصحراء صحراوان. وقلَّ ما سوى ذلك

قولهُ ضمُّ مفردٍ الى مثلهِ احترازٌ عن نحو اثنين مما لا مفرد لهُ. واحترز بقولهِ لفظاً عن نحو القمرين للشمس والقمر فان ضمَّ

المفرد فيهما ليس الى مثلهِ لفظاً لانهما شمس وقمر بخلاف الرجلين فانهما رجل ورجل. وقولهُ وهي تجري في جميع الاسماءَ على سَنَنٍ واحدٍ اي ان جميع الاسماءَ باوزانها وانواعها من الجامد والمشتق والمذكر والمونث تجري في التثنية على طريقةٍ واحدة الا ما استثناهُ بقولهِ غير ان المقصور الى اخرهِ وهو ظاهرٌ

وقولهُ على الاطلاق اي ان لم تكن كذالك قلبت ياءً سواءً كانت مقلوبةً عن الواو كمهىً ام عن الياءَ كمرمىً ام غير مقلوبةٍ كحُبلَى. ولم يتعرض للالف المجهولة نحو اذا علَماً لندورها ودخول التي لا تُمال منها تحت الواو

وقولهُ في الاشهر لانهم اجازوا اثباتها ايضاً وقلبها ياءً فيقال صحراءَان وصحرايان. وقولهُ قلَّ ما سوى ذلك اي قلَّ التغيير الذي يقع فيهما غير ما ذُكِر كحذف الالف الخامسة من المقصور في قولهم خَوْزَلَان مثنَّى خَوْزَلَى والتي فوقها من الممدود كقولهم قاصعان مثنًّى قاصعاءَ. وكذالك ردُّ الهمزة المبدلة من اصلٍ الى اصلها كقولهم كساوان وردايان. وقلبها واوًا مطلقًا فيقال رداوان او ياءً فيقال كسايان. وكل ذلك قليلٌ وبعضهُ شاذ

الفصل الثاني

في حقيقة الجمع واحكامهِ

الجمع ضمٌّ مفردٍ الى اكثر من مثلهِ لفظاً بزيادةٍ في اخرهِ او تغييرٍ في بنآئهِ. فيسلم تارةً فيهِ بنآء المفرد كالزيدِينَ والهندات ويقال لهُ السالم. ويتكسر اخرى كالزيود والهنود ويقال لهُ المكسَّر. والجمع قد يدلُّ على قلَّةٍ فيتناول من ثلثة الى عشرة. وهو السالم كلهُ. وما بُني من المكسَّر على فِعْلة بكسر فسكون كفِتْية. او أَفعِلة كأَنصِبة. او أَفعُل كأَضلُع. او أَفعال كأَظفار. بفتح الهمزة في الثلثة وكسر العين في الاول وضمّها في الثاني. ويقال لهُ جمع القلَّة. وقد يدلُّ على كثرةٍ فيتناول ما فوق ذلك الى ما لا نهاية لهُ وهو ما بقي من امثلة الجموع المكسَّرة. ويقال لهُ جمع الكثرة. غير ان السالم لمذكَّرٍ يختصُّ بمن يعقل وغيرهُ يشترك بين الجميع

واعلم ان الاخيرين من جموع القلّة قد يُجمَعان ايضاً كاضالع واظافير فيرتقيان الى الكثرة ويقال لهما مُنتَهى الجموع. واقلُّ ما يُطلَق جمع الجمع على تسعةٍ. لانهُ اقلُّ ما يُطلَق على ثلثةٍ من جموع المفرد التي اقلُّ ما يُطلَق الواحد منها على ثلثة آحادٍ. وكل جَمعٍ اذا لم يكن لهُ الاّ بناءٌ واحد شاع بين القلة والكثرة بالضرورة

قولهُ ضمُّ مفردٍ الى اكثر من مثلهِ احترز بضم المفرد عن اسم الجمع كالقوم مما لا مفرد لهُ. وشمل قولهُ اكثر من مثلهِ الاثنين فصاعدًا فيكون المجموع ثلثة فما فوق. واحترز بقولهِ لفظاً عن نحو عشرين فان مفردها ليس عَشْرًا. وقولهُ بزيادةٍ في اخرهِ اشارةٌ الى جمع السلامة. واشار بالتغيير في بنآئهِ الى جمع التكسير وهو يشمل ما كان التغيير فيهِ ظاهرًا كرجال او مقدَّرًا كفُلْك فانهُ يستوي فيهِ لفظ الجمع والمفرد الا انهم يقدّرون ضمة الفآء في الجمع غير الضمّة التي كانت في المفرد كما نُقدّر كسرة اللام في عُلِمَ مجهولاً غير الكسرة التي كانت في المعلوم. وقولهُ وهو السالم كلهُ اي المذكر والمونث. وقيل هو

مشتركٌ بين القلّة والكثرة

واعلم ان جمع المذكر السالم يجب ان يكون مفردهُ لمذكرٍ عاقلٍ خاليًا من تاء التانيث. فان كان جامدًا فشرطهُ ان يكون عَلَمًا خاليًا من التركيب. وان كان صفةً فشرطهُ ان لا يكون من باب أفعَل فعلاء كاحمر ولا فعلان فَعْلَى كسكران ولا يستوي فيهِ المذكر والمونث كصبور وجريح. ولذلك عدُّوا العالَمِين والاهلِين والأَرَضِين والعشرين واخواتها الى التسعين انها ملحقةٌ بهذا الجمع لا منهُ لانها لا تنطبق على شرطهِ

واما جمع المونث السالم فيصلح لهُ كل ما فيهِ تاء التانيث لمونثٍ كظبية او لمذكرٍ كطلحة اسم رجل وعَلَم المونث لفظاً كفاطمة او معنًى كزينب وصفة المذكر الذي لا يعقل كصاهل. فيُجمَع كل ذلك هذا الجمع قياسًا كظَبَيات وطَلَحات وهلمَّ جرًّا

الفصل الثالث

في احكام المجموع

اذا كان المجموع سالمًا جرى مع علامة الجمع مجرى مثلهِ من الفعل مع مثلها من الضمائر المتّصلة في المجانسة وغيرها. غير ان المؤنَّث منهُ ان كان بالتاء

حُذِفَت. او بالالف جرت مجراها في التثنية. وكل ذلك لا يخلُّ بسلامتهِ لانهُ خارجيٌّ لا تعلُّق لهُ بالدلالة على الجمع. واذا كان مكسَّرًا فقد يُزاد في حروفهِ كرجال. وقد يُحذَف منها كرُسُل. وقد يُقتصَر على تبديل حركاتهِ كأُسُد. غير انهُ ان كان ثلاثيًّا جرى اكثرهُ على السماع. والا فعلى القياس كدراهم في الرباعيّ وسفارج في الخماسيّ جاريًا عليهِ بحذف اللام خلافًا للسالم فانهُ يُقاس باسرهِ

واعلم ان الثلاثيَّ اذا جُمِع سالمًا لمؤنَّثٍ فان كان موصوفًا سالم العين أُتبِع الساكن مِنها فآءهُ وجوبًا في الفتح كفَضَلات. وجوازًا في غيرهِ كظُلُمات وهِنِدات. واذا كُسِّر على مثال الرباعي فان كان ثالثهُ حرف مدٍّ زائدًا قُلِب همزةً كصحائِف وعجائِز. والَّا جرى على حكمهِ كقوائِم بالهمز ومعايش بدونهِ. وما خرج عن ذلك فنادرٌ او محفوظٌ

قولهُ جرى مع علامة الجمع الى اخرهِ اراد بعلامة الجمع الواو والنون او الياء والنون في المذكر والالف والتاء في المونث. اي ان الصحيح الاخر منهُ يجانس الواو والياء والالف في الحركة والمعتل الاخر يُحذَف اخرهُ مع الواو والياء ويثبت مع الالف مصحَّحًا او مقلوبًا. فيقال جاء الغازون والمُصطَفَون والرامِيات والمُصطَفَيات كما يقال يرتَضُون ويخشَون ويرمِيان وتخشَيان. ورايت الغازِين والمُصطَفَين كترتضِين وتخشَين وقس عليهِ

وقولهُ غير ان المونث الى اخرهِ اي ان المفرد المونث ان كان مونثًا بالتاء وجب حذفها منهُ. فيقال في جمع مسلمة مسلمات. وان كان مونثًا بالالف جرت الالف معهُ كما تجري مع التثنية. فتقلب المقصورة واوًا او ياء وهمزة الممدودة واوًا غالبًا وتثبت قليلًا فيقال عَصَوات وحُبلَيَات كما يقال عَصَوان وحُبلَيانِ وحمراوات وحمراءات كما يقال حمراوان وحمراءان وقد مرَّ استيفاء ذلك في التثنية

وقولهُ وكل ذلك لا يخل بسلامتهِ اي ان هذا التغيير الذي يرد عليهِ من الحذف والقلب لا يُعَدُّ تكسيرًا لبنائهِ لانهُ امرٌ خارجيٌّ قد حدث بمصاحبة الجمع غير مُفتَقِرٍ اليهِ في الدلالة على الجمعية

وقولهُ جرى اكثرهُ على السماع يريد ان من الثلاثي ما يُجمَع قياسًا كعُنُق على اعناق واسمر على سُمْر وقائمة على قوائم.

غير ان اكثرهُ يُجمَع سماعًا فلا يصحُّ ضبطهُ الا على طريق الغلبة بخلاف الرباعي فانهُ يقاس جميعهُ كدراهم وقنافذ ونحوهما . واما الخماسي فاذا اريد جمعهُ يُحذَف منهُ الحرف الخامس ويُجمَع على مثال الرباعي فيقال في سفرجل سفارج

وقولهُ ان كان موصوفًا سالم العين احترز بالموصوف عن الصفة كضَخْمَة . وبسالم العين عن معتلّها كجوزة . فان العين فيهما تبقى على حكمها . ودخل في قيدهِ معتلُّ الفآء واللام كوجنة وظبية فانهُ يجري مجرى السالم في الاتباع فيقال وَجَنات وظَبَيات . واما غير المفتوح الفآء فيجوز فيهِ الاتباع كظُلُمات بضمتين وهِنِدات بكسرتين ويجوز فيهِ تسكين العين على حكمها وفتحها للتخفيف ما لم يكن معتلَّ اللام كذِروة ورُقية فيتعين السكون او الفتح في عينهِ ويمتنع الاتباع . ولا فرق في ذلك بين ان تكون التآء ظاهرةً او مقدَّرةً ولذلك مثَّل بهندات

وقولهُ اذا كُسِّر على مثال الرباعيّ الى اخرهِ اراد بمثال الرباعي ما كان بعد الف جمعهِ حرفان كما في دراهم ونحوهِ . فيدخل تحتهُ فعائل ومفاعل وفواعل وما يجري مجراها . وخرج بقولهِ حرف مدٍّ ما كان متحركًا كجَدْوَل وعِثْيَر . وبقيد الزيادة ما كان اصليًّا كمَثُوبة ومَعِيشة . وقولهُ والاّ جرى على حكمهِ الى اخرهِ اي ان ما كان قد قُلِب همزةً في المفرد كقائمة يبقى على همزهِ كقوائم وما ليس كذلك يستمرُّ على حكمهِ كجداول ومعايش

ونحوهما . ودخل تحت قولهِ جرى على حكمهِ ما كان بالالف كمَفَازة فان حكمها ان تُرَدَّ الى اصلها فيقال مفاوز كما في نحو باب وابواب على ما سيجيء . وقولهُ نادرٌ او محفوظٌ يريد بالنادر نحو نيائف جمع نَيِّف واوائل جمع أَوَّل ونظائرهما مما وقعت فيهِ الف الجمع بين حرفَيْ لينٍ فان الثاني منهما يُقلَب همزةً . وبالمحفوظ نحو مصائب ومنائر مما سُمِعَ همزهُ شذوذًا مع اصالة حرف المد

فيهِ

الباب الثامن

في التصغير وفيهِ ثلثة فصول

الفصل الاول

في حقيقة التصغير واحكامهِ

التصغير أَنْ يُزاد بعد ثاني الاسم ياءٌ ساكنةٌ للدلالة على التقليل. وحكمهُ ان يُضمَّ فيهِ اول الاسم ويفتح ثانيهِ مطلقًا. واما ما بعد الياء فان كان طرفًا او متصلًا بعلامة التانيث او الف الجمع او الالف والنون الزائدتين في علمٍ او صفةٍ لم يتغيَّر عن حكمهِ كعُبَيد ومُهَيرة وسُلَيمى وسُوَيداء وأُصَيحاب وسُلَيمان وسُكَيران. والاكثر بالاجمال

قولهُ واما ما بعد الياء الى اخرهِ اي ان الحرف الواقع بعد ياء التصغير ان كان احد هذه المذكورات يبقى على حكمهِ

قبلها . فيبقى في نحو عُبَيد تحت مواقع الاعراب وفي ما يليهِ على فتحهِ كما كان قبل التصغير . ودخل تحت قولهِ علامة التانيث التآء والالف المقصورة والممدودة . وخرج بقيد العَلَم والصفة نحوُ سرحان اسمًا للذئب فانهُ لا يبقى على حكمهِ كما ستعلم

وقولهُ والأكسِر بالاجمال اي ان الحرف الواقع بعد ياء التصغير اذا لم يكن كذلك كُسِر مطلقًا كدُرَيهِم وأُبَيرِق ومُسَيجِد وكُثَيِّر وزُعَيفِران . فان كان الفًا او واوًا قُلِب يآءً كسُرَيحِين وعُصَيفِير

واما ما قبل اليآء من حروف العلّة فان كان الفًا زايدةً او مبدلةً من همزةٍ او مجهولة الاصل قُلِب واوًا كضُوَيرِب وأُوَيخِر وعُوَيج تصغير ضارب وآخر وعاج . والا استمرّ على حكمهِ ما لم يكن مقلوبًا كما سياتي

واعلم ان التصغير خاصٌ بالاسمآء المتصرفة غير انهم صغّروا على طريق الشذوذ أَفعَل التعجب فقالوا ما أُحَيسِنَ زيدًا وبعض اسمآء الاشارات والموصولات فقالوا ذَيّا وتَيّا وذَيّاك وتَيّاك واللَذَيّا واللَتَيّا واللَذَيّان واللَتَيّان واللَذَيّون واللَتَيّات ولكنهم تركوا اوائلها مفتوحة بخلاف الاسمآء المتصرفة تنبيهًا على ان تصغيرها بخلاف الاصل

ومن التصغير ما يقال لهُ تصغير الترخيم . وهو ان يُصَغَّر الاسم بعد تجريدهِ من الزوائد فيقال في تصغير اخضر خُضَير

وفي تصغير عصفور عُصَيفِر وقس عليه

الفصل الثاني

في احكام الاسمآء المصغّرة

اذا صُغّر الثلاثيُّ المجرَّد اتى على فُعَيل مطّرَدًا كرُجَيل. واما غيرهُ فاذا أُريد تصغيرهُ قُدّر جمعهُ على صيغة مُنتهى الجموع وجُعِلَت ياءُ التصغير مكان الف الجمع. فياتي على فُعَيعِل كطُوَيلِع ودُرَيهِم. او على فُعَيعِيل كمُفَيتِيح وعُصَيفِير. واذا أُريد تصغير الجمع فان كان لقلّةٍ صُغّر على بنآئِهِ كالمفرد. فيقال في أَضْلُع أُضَيلِع. وان كان لكثرةٍ رُدَّ الى مفردهِ فصُغِّر مجموعًا جمع السلامة للمنافاة بين الكثرة والتصغير. غير انهُ ان كان لمذكّرٍ عاقلٍ جُمِع جمْعَ الذكور فيقال في شعرآء شُوَيعِرُون. والّا فجمْعَ الاناث مطلقًا كنُوَيقات وجُمَيلات في نياق وجمال

واعلم ان المونث المعنويَّ ان كان ثلاثيًّا لحقتهُ التآء في تصغيرهِ كشُمَيسة والَّا استغنى عنها كعُقَيرِب. وقس على كل ذلك ما جرى مجراهُ

قولهُ واما غيرهُ الى اخرهِ اي ان ما كان ليس بثلاثي مجرد وهو يشمل الثلاثي المزيد وما فوقهُ مجردًا ومزيدًا يُقدَّر جمعهُ على صيغة منتهى الجموع بحسب لفظهِ. فان كان على اربعة احرفٍ كضارب ودرهم قُدِّر جمعهُ على ضوارب ودراهم. وان كان على خمسةٍ فان كان مجردًا كسفرجل قُدّر جمعهُ على سفارج كما علمت. وان كان قد زِيدَ فيهِ حتي انتهى الى خمسةٍ كمفتاح وعصفور قُدِّر جمعهُ على مفاتيح وعصافير. ثم تجُعَل ياَء التصغير مكان الف الجمع فيقال ضُوَيرِب ودُرَيهِم وهلمَّ جرًّا. وانما قال قُدِّر جمعهُ لان منهُ ما لا يُجمَع هذا الجمع تحقيقًا كضارب لانهُ خاصٌّ بالمونث

وقولهُ ان كان لقلةٍ اراد بهِ الاربعة المكسَّرة كما مرَّ وجمعي السلامة فيقال أُعَيمِدَة وأُضَيلِع وغُلَيمة وأُصَيحاب ومُسَيلِمون ومُسَيلِمات في تصغير أَعمِدة وأَضلُع وغِلْمة وأَصحاب ومسلمين ومسلمات كما يقال في تصغير نظائرها من المفردات

وقولهُ وان كان لكثرةٍ الى اخرهِ يريد ان التصغير يقتضي القلة لان المراد برُجَيل رجلٌ صغير فلا يناسب معنى الكثرة. ولذلك يُعدَل بهِ الى جمع السلامة لمناسبتهِ لهُ في معنى القلة

وقولهُ ان كان ثلاثيًّا الى اخرهِ اي ان الثلاثيَّ تُرَدُّ اليهِ التآء لان التصغير يردُّ الاشيآء الى اصولها . فان كان فوق الثلاثي لم تُرَدَّ لان الحرف الرابع يقوم عندهم مقام التآء وهذا هو المراد بقولهِ استغنى عنها . وشذَّ حُرَيب وقُوَيس وعُرَيب ودُرَيع ونُعَيل وذُوَيد لما بين الثلثة والعشرة من الابل فانها ثلاثيةٌ صغَّروها ولم يردُّوا اليها التآء . واعلم ان هذه التآء يجب تركها بخلاف القياس عند خوف اللبس فلا يقال خُمَيسة في تصغير خمس مرادًا بها المعدود المونث ليلا يلتبس بتصغير خمسة المعدود المذكر

الفصل الثالث

في تصغير المقلوب والمحذوف

اذا صُغِّر ما تغيَّر بالقلب رُدَّ المقلوب الى اصلهِ . فيُقال في باب وناب بُوَيْبٌ ونُيَيْبٌ . واذا صُغِّر ما تغيَّر بالحذف رُدَّ المحذوف . واذا كان قد عُوِّض عنهُ حُذِف العوض مالم يكن تآء تانيثٍ . فيقال في دم دُمَيٌّ وفي ابن بُنَيٌّ وفي عِدَة وُعَيدة

واعلم ان جمع التكسير يجري هذا المجرى في ردّ المقلوب والمحذوف كابواب وانياب ودماء وابناء. وقس على كل ذلك

——

قولهُ فيقال في باب الى اخرهِ لان اصل باب وناب بَوَبٌ ونَيَبٌ قُلِبَت الواو والياء الفًا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما. فلما الزمت عينهما الحركةُ قضاءً لحقّ مثال التصغير والالفُ لا يمكن تحريكها رُدَّت الى اصلها الذي يمكن تحريكهُ. وكذا يقال في تصغير قِيمة ومُوسِر وميزان قُوَيمة ومُيَيسِر ومُوَيزِين بردّ كل مقلوبٍ الى اصلهِ لزوال سبب القلب. وشذَّ عُيَيد تصغير عيد وهو واويٌّ كما شذَّ تصغير ليلة على لُوَيلة وهي يائيَّة

الباب التاسع

في النسبة وفيهِ فصلان

الفصل الاول

في حقيقة النسبة واحكامها

النسبة الحاق اخر الاسم ياءً مشدَّدةً للدلالة على انتساب الى المجرَّد منها. وحكمها ان يُجرَّد المنسوب اليهِ من تاء التانيث وعلامة التثنية والجمع. ويُكسَر ما اتَّصل منهُ بالياء مطلقًا. فيقال في النسبة الى مكَّة والحَرَمَين والمسلِمين مكّيٌّ وحَرَميٌّ ومسلِميٌّ. غير ان لهُ معها في غير ذلك احكامًا شتَّى سياتي الكلام عليها بالتفصيل

قولهُ المجرَّد منها اي من ياء النسبة يريد بهِ المنسوب اليهِ قبل الحاق الياء بهِ كالهند مثلاً. فان الحاق هذه الياء باخرها

يدلُّ على انتساب شيء اليها حيث يقال فيهِ الهنديُّ . وقولهُ وحكمها ان يُجرَّد الى اخرهِ قاعدةٌ كلية في جميع هذا الباب . ولا فرق في الجمع بين ان يكون سالمًا او مكسَّرًا فان كلاًّ منهما يُرَدُّ الى مفردهِ فينسَب اليهِ . ما لم يكن علمًا كأنمار او جاريًا مجرى العلَم كالأنصار فيُنسَب اليهِ على لفظهِ كفاطمة الأنمارية وهشام الأنصاريّ

الفصل الثاني

في احكام المنسوب

اذا كان ما اتَّصل بياءَ النسبة همزةً فان كانت للتانيث قُلِبَت واوًا كخضراويّ . وان كانت بدلاً من حرف علّةٍ جاز قلبها واثباتها كسماويّ وكساءِيّ . وان كان الفًا او ياءً الى الرابع كالفتى والشَجِي والمعنَى والقاضِي قُلِب واوًا مطلقًا في الاشهر ما لم تكن الياءَ بعد ساكنٍ صحيحٍ كظَبْي فلا تنقلب . وان كان فوق ذلك كالحبارَى والمستقصِي حُذِف . غير ان ما قبل

المتصل بالياء ان كان ياءً ثالثةً في معتلّ لامٍ كعليّ او سالم عينٍ من مؤنّث التاء كحنيفة حُذِفت . وعلى كل حالٍ ان وقع ما هناك مكسورًا بعد حرفٍ واحدٍ او قبل حرفٍ قد قُلِب واوًا فُتِح . فيقال كَبَدِيٌّ وقاضَوِيٌّ وعَلَوِيٌّ وحَنَفِيٌّ وقس عليهِ . وغير ما ذُكِر لا يزيد التغيير على كسر آخرهِ الا نادرًا او على خلافٍ

قولهُ الى الرابع احترازٌ عما كان خامسًا فاكثر لان لهُ حكمًا اخر سيجيءُ . وقولهُ في الافصح لان الرابع من ذلك يتأتّى فيهِ الحذف ايضًا . ويدخل تحت الالف الف التانيث وهي تجري على ذلك . وقد تزاد الفٌ قبل الواو المنقلبة عنها فيقال في النسبة الى حُبلَى حُبلَاوِيٌّ . واذا كان ما قبلها متحركًا كبرَدَى وجب حذفها فيقال بَرَدِيٌّ . وقولهُ بعد ساكنٍ صحيحٍ احترازٌ من نحو حيّ فان ياءهُ المُدغَم فيها تُقلَب واوًا وان كانت المدغمة مقلوبةً عن الواو كطيّ رُدَّت الى اصلها فيقال حَيَوِيٌّ وطَوَوِيٌّ . واختلفوا في الواقعة بعد حرفٍ صحيحٍ في المونث كقرية . فقيل لا تغيير فيها وقيل تُقلَب واوًا وبفتح ما قبلها وهو الاشهر . واما

نحو عُروة فمنهم من ينسب اليهِ بلا تغييرٍ ومنهم من يفتح ما قبل الواو حملاً على اليآءي

وقولهُ ان كان يآء ثالثة الى اخرهِ احترز بالثالثة عن الثانية في نحو حيّ وقد مرَّ حكمها. وعن الرابعة في نحو مَرْمِيّ فان منهم من يحذفها مع اليآء المدغمة فيها ويجعل يآء النسبة مكانها فلا يزال اللفظ على صورتهِ قبل النسبة. ومنهم من يقلبها واوًا كمَرْمَوِيّ تفرقةً بين المنسوب وغيرهِ. وعن الخامسة في نحو المُستَحِيِي فانها لا تحذف. وقيَّد ما هي فيهِ بمعتلّ اللام احترازًا عن نحو زَبِيد وتميم. واحترز بسالم العين عن نحو طويلة. وبالمونث عن نحو سويق. وقيَّد التانيث بالتآء احترازًا عن نحو سُلَيمَى وسُوَيدآء فان كل ذلك لا يدخل تحت هذا الحكم. ولا فرق في هذه اليآء بين ان يكون قبلها كسرةٌ كما مثَّل او ضمَّةٌ كقُصَيّ وجُهَينة فانهُ يقال في النسبة اليهما قُصَوِيّ وجُهَنِيّ

وقولهُ على كل حالٍ يشمل هذه الصُوَر المذكورة وغيرها مما لم يُذكَر. وقولهُ ان وقع ما هناك اي ان وقع قبل الحرف المتصل بيآء النسبة. وقولهُ بعد حرفٍ واحدٍ احترازٌ عمَّا وقع بعد حرفين كتغلبيّ وهاشميّ او ثلثةٍ كقُذَعْمِلِيّ فان الاول يجوز فيهِ الوجهان ويُختار الكسر والثاني والثالث يتعيَّن الكسر فيهما. وقد جمع كلَّ ما نصَّ عليهِ في تمثيلهِ النسبة الى الكَبِد والقاضي

وعَلِيّ وحَنيفة . ولم يمثّل للشجيْ لانهُ قد دخل باعتبار عينهِ تحت الكَبِد وباعتبار لامهِ تحت القاضي وايهما شئت يقتضي الفتح فيقال في النسبة اليهِ شَجَوِيٌّ

وقولهُ لا يزيد التغيير الى اخرهِ يريد بالنادر نحو كمّيّة بتشديد الميم نسبةً الى كم العددية . وبالخلافي نحو عَدُوِّيّ نسبةً الى عَدُوَّة فان فيهِ اختلافًا بين ترك الواو المشدَّدة على حكمها وحذف احدى الواوين وفتح الدال وقد مرَّ لكل ذلك نظائر في ما ذكرناهُ . وشذَّ بَصريٌّ ودُهريٌّ وهاجريٌّ وطائيٌّ وصَنعانيٌّ ورَوحانيٌّ وبهرانيٌّ وقُرَشيٌّ وهُذَليٌّ وثَقَفِيٌّ وبَحْرانيٌّ وبَدَوِيٌّ ويمانٍ نسبةً الى البُصرة والدَهر وهَجَر وطَيِّء وصنعاء ورَوحاء وبهراء وقُرَيش وهُذَيل وثَقيف والبَحْرَين والبادية واليَمَن

واعلم ان مما يجري مجرى النسبة فيُستغنَى بهِ عنها ان يُبنَى الاسم على مثال فاعل او فَعّال كتامر ولابن وعَطّار وخمّار لبايع التمر واللبن والعطر والخمر . وهو كثيرٌ في الاستعمال

الباب العاشر

في احكام أُخَرِ الكَلِمِ واجزآيها وفيهِ خمسة فصول

الفصل الاول

في المقصور والممدود

اذا خُتِمَ اسمٌ متمكنٌ بالفٍ لازمةٍ كالقنا فهو المقصور. وهو يُقاس من كل ناقصٍ يطَّرد الفتح قبل آخرِهِ كالمَرمَى والمُصطَفَى. وكل أُنثَى لأَفعَل تفضيلٍ كصُغرَى وطُولَى. واذا خُتِمَ بهمزةٍ بعد الفٍ زائدة كالسماء فهو الممدود. وهو يُقاس من كل ناقصٍ تطَّرد زيادة الالف قبل آخرِهِ كالاعطاء والاستقصاء. وكل أُنثَى لأَفعَل لونٍ ونحوِهِ كزرقاء وحولاء. وغير ذلك منهما سماعيٌّ لاضابط لهُ

—

قيَّد هذا الباب بالاسم احترازًا عن الفعل كنرضَى ونشاء فلا يقال لهُ مقصورٌ او ممدودٌ . وقيَّد الاسم بالمتمكن احترازًا عن نحو هُنَا ومَتَى . وقيَّد الالف باللازمة احترازًا عن نحو رايت اخاك وقام ابواك فان الالف فيهما غير لازمةٍ لانقلابها بحسب مُقتضَى الاعراب . وقولهُ من كل ناقصٍ الى اخرهِ يدخل تحتهُ المصدر الميميُّ واسم المكان والزمان وقد جمعها في تمثيلهِ بالمَرْمَى . وكذلك اسم المفعول كالمُصطَفَى . والمصدر غير الميمي كالرضى وصيغة التفضيل كالأَعْلَى والأَعمَى والأَلْى . وجمع فُعْلة بالضم والكسر كالرُقَى والذِرَى . وكلها مبنيَّةٌ على فتح ما قبل اواخرها لانهُ يقضي بقلب لاماتها الفًا مقصورة

وقيَّد الف الممدود بالزائدة احترازًا عن نحو ماءٍ فان الفهُ منقلبة عن اصلٍ . وقولهُ كل ناقصٍ يدخل تحتهُ مصدر المشاركة كالرِماء . والمزيد في اولهِ همزة قطعٍ كالاعطاء او همزة وصلٍ كالاقتفاء والاستيفاء او تاء كالتلقاء . وما كان من امثلة المبالغة على فعَّال او مِفعال كبكَّاء ومِعطاء ونحو ذلك مما يجري هذا المجرى . وكل ذلك مبنيٌّ على وقوع حرف العلة طرفًا بعد الالف لان ذلك يقضي بقلبهِ همزةً على الوجه الذي قُلِبت فيهِ عين اسم الفاعل من الاجوف كقائِل وبائِع . وقولهُ كل انثى في كلٍ من المقصور والممدود اي من الناقص وغيرهِ من سائر الابواب . وقيَّدها في المقصور بكونها لأَفعل التفضيل وفي

الممدود لأَفعَل اللون ونحوهِ لان الاولى قياسها القصر والثانية قياسها المدُّ. فاحترز في كلٍ منهما عن الاخرى. واراد بنحو اللون العيبَ كعرجآء والحِليَة كوطفآء. واما السماعي فنحو الفتَى والدعوَى والخَيزُلَى والكسآء والصحرآء والقاصعآء وغير ذلك مما لا يُحصَى

الفصل الثاني

في احكام حروف العلة

لاتكون الفٌ اصليةً في الاسمآء المتمكنة والافعال مطلقًا. وانما تكون زائدةً كالف ضارب وكتاب. او مقلوبةً كالف قال وغزا. بخلاف الواو واليآء فانهما تقعان كل موقعٍ على الاطلاق

واعلم ان حرف العلة اذا وقع مع اكثر من حرفين من اصول الكلمة فهو زائدٌ. والا فهو اصلٌ كثوب. او مقلوبٌ عن اصلٍ كباب

قيَّد الاسمآء بالمتمكنة احترازًا عن نحو ذا واذا فان الالف اصليةٌ فيهما. وقولهُ الافعال مطلقًا اي المشتقَّة والجامدة كعسَى

وساء للذم. وقولهُ تقعان كل موقع اي ان كل واحدةٍ منهما تقع اصلاً كنور وميل . ومقلوبةً عن اصل كموسِر وميزان . وزائدة كصبور وكريم

وقولهُ والا فهو اصلٌ اي وان لم يكن مع ثلثة احرفٍ فصاعدًا من اصول الكلمة حُكِم باصالتهِ. لان وضع الكلمة لا يكون على اقلّ من ثلثة احرفٍ حرفٍ يُبتَدأ بهِ وحرف يُوقَف عليهِ وحرف يتوسط بينهما . فلو قدَّرنا حرف العلة زائِدًا في ما كان على ثلثة احرف لزم ان يكون موضوعًا على حرفين بخلاف الوضع المفروض

الفصل الثالث

في احكام الحركة والسكون

لا يجتمع اربع حركاتٍ متوالية في كلمةٍ واحدة او ما هو كالكلمة الواحدة. فان عرَض اجتماعها اعترِض دونهُ بالسكون كما في يَضرِبُ وضربْتُ ونحوهما. ولا يُبتَدأُ بالساكن. فان عرَض الابتداء بهِ جيء قبلهُ بهمزة الوصل كما في إِضرِبْ ونحوهِ. ولا يلتقي ساكنان في

أثناء الكلام ما لم يكن اولهما حرف لينٍ والثاني مدغمًا في كلمةٍ واحدة كمادَّة ودُوَيْبَّة. فان عرض التقاؤهما في غير ذلك فان كان الاول صحيحًا حُرِّك بالكسر كاضربِ العبد ما لم يكن مدغمًا فيحُرَّك الثاني. فان كان ما قبلهما مضمومًا كمُدُّ جازت فيهِ الحركات الثلث. والاَّ فالفتح والكسر. وان كان معتلاًّ فان دلَّت عليهِ حركة ما قبلهُ حُذِف كقُلْ. والاَّ حُرِّك بما يجانسهُ كاخشَوُنَّ. وعلى ذلك يجري القياس الاَّ في ما ندر لعارضٍ كالالتباس بالمفرد في نحو اضربانِّ

واعلم ان توالي الحركات الاربع لا يُعتَبر في نحو ضَرَبَكَ لان ضمير المفعول لا يتَّحد بالفعل كضمير الفاعل فهو في حكم المنفصل. والحركة العارضة لا تُعتبَر مطلقًا فلا يُرَدُّ معها المحذوف لالتقاء الساكنين في نحو قُلِ الحق لعدم الاعتداد بها فهي في حكم السكون. وقس على كل ذلك ما جرى مجراهُ

قولهُ اربع حركاتٍ متوالية اي من غير فاصلٍ بينها . وقولهُ فان عرضَ اجتماعها الى اخرهِ اي اذا عرضَ اجتماع الحركات الاربع متوالية اعترِضَ دون اجتماعها بالسكون . وذلك اما في كلمةٍ واحدةٍ كيَضرِبْ او في ما هو كالكلمة الواحدة كضرَبْتُ فان اصلها بفتح الضاد في الاول والباء في الثاني كما علمت في ما مرَّ . فالتُزِم السكون فيها فرارًا من توالي الحركات الاربع

وقولهُ كما في إِضرِبْ ونحوِهِ اراد بنحو اضرب ماضي ما فوق الثلاثي وامرهُ ومصدرهُ نحو اجتمع اجتماعًا واستخرج استخراجًا بصيغة الماضي والامر فان همزة الوصل تزاد في اولها للتوصل الى النطق بالساكن . ومن ثمَّ تُحذَف في المضارع ولا تزاد في الامر المصدَّر بمتحركٍ كقُمْ وسافِرْ ونحوهما

وقولهُ في اثناء الكلام اي في الوصل احترازًا عن الوقف فان ذلك سائغٌ فيهِ . وقد علمت ان حرف اللين يشمل ما كان قبلهُ حركةٌ تجانسهُ وقد مثّل لهُ بمادّة . وما لا تجانسهُ حركة ما قبلهُ وقد مثّل لهُ بدُوَيْبَّة تصغير دابّة . وقولهُ في كلمةٍ واحدة احترازٌ عن نحو اضربُوْنَّ موكدًا بالنون وهي كلمةٌ اخرى فيجب فيهِ حذف الواو فرارًا من التقاء الساكنين . وقولهُ كاضرب العبد بصيغة الامر يُعتبَر فيهِ الباء واللام ولا عبرة بهمزة الوصل لسقوطها في اللفظ

وقولهُ ما لم يكن مدغمًا الى اخرهِ اي يُحرَّك الاول الصحيح

بالكسر الا اذا كان مدغمًا فيبقى على سكونهِ محافظةً على الادغام ويُحرَّك الثاني دفعًا للسكونين . وقولهُ فان كان ما قبلها مضمومًا الى اخرهِ اي اذا كان ما قبل الساكنين مضمومًا كَمُدَّ بلفظ الامر ولم يَمُدَّ جاز في الثاني الضمُّ اتباعًا لما قبلها . والفتح طلبًا للتخفيف . والكسر على اصل تحريك الساكن . فان كان ما قبلها مفتوحًا كعَضّ او مكسورًا كفِرّ جاز الفتح والكسر على ما مرَّ في المضموم وامتنع الضم لفقد الاتباع

وقولهُ وان كان معتلاً الى اخرهِ اي ان كان الساكن الاول معتلاً فان كان قبلهُ حركةٌ تجانسهُ حُذِف اعتمادًا على دلالة تلك الحركة عليهِ نحو قُلْ وخَفْ وبِعْ . وان كانت الحركة التي قبلهُ لا تجانسهُ لم يُحذَف لان الحذف لا يكون بلا دليلٍ . فيُحرَّك بالحركة المجانسة لهُ كاخْشَوُنَّ للجماعة بضم الواو واخشَيِنَّ للمونثة بكسر الياء . وقولهُ الا في ما ندر الى اخرهِ اي لا يُخالَف القياس في حذف المعتلّ الذي تدلُّ عليهِ حركة ما قبلهُ الا في نحو اضربانِّ امرًا للاثنين موكدًا بالنون . فانهُ لو حُذِفت منهُ الالف على القياس عادت النون الى فتحها لسقوط الالف التي كان الكسر بصاحبتها فالتبس حينئذٍ بامر المفرد لاستوآئهما في اللفظ . ولذلك يثبتون فيهِ الالف بخلاف القياس وهو نادرٌ لا يُبنَى عليهِ حكمٌ . ومن هذا القبيل فعل جماعة الاناث الموكد بالنون نحو لا تضربْنانِّ فانهم يزيدون فيهِ الالف

لتحسين اللفظ وان أدّى ذلك الى مخالفة القياس

وقولهُ الحركة العارضة لا تُعتبَر الى اخرهِ قيّد الحركة بالعارضة احترازًا عن نحو قوموا فان الحركة وضعيّة في بنآئهِ بخلاف قُلِ الحقّ فانها قد عرضت لالتقآء الساكنين فكانها لا حركة. ومن ثمّ لم تُرَدُّ الالف المحذوفة من رَمَتْ في قولك المرأتان رَمَتَا لان حركة التآء قد عرضت لالتقآء الساكنين ايضًا فلم يُعتدّ بها ولذلك قال فهي في حكم السكون

الفصل الرابع

في ما يتفق لفظاً ويختلف خطّاً

اذا كانت الالف المتطرّفة ثالثةً مقلوبةً عن الواو كُتِبَت الفًا كالعصَا وغزَا. والّا كُتِبَت يآءً كالفتَى ورمَى والحُبلَى ويرضَى ما لم يكنْ قبلها يآءٌ فتُكتَب الفًا كالدنيا. واذا كانت الهمزة متحركةً فان وقعت أوّلًا كُتِبَت بصورة الالف كأُنمُل وإِصبَع. وان توسّطَت فان كان بعدها أَلِفٌ كُتِبَت بحرف حركة ما قبلها كسُؤَال وضِئَال. والا فبحرف حركتها

كَلثُوم ويسأَل. وان تطرّفت فان كان ما قبلها متحركًا كُتِبَت بحرف حركتهِ كقرأَ وظَمِئَ. والاّ كُتِبَت بصورة علامة القطع كجزء وضوء وشيء. فان كانت ساكنة كُتِبت بحرف حركة ما قبلها مطلقًا كبُؤس ورَأس وذِئب. واذا لحقت تآء التانيث اخر الفعل كُتِبَت بصورتها كقامت ويقال لها المبسوطة. واذا لحقت اخر الاسم فان كان مفردًا كُتِبَت هآء منقوطةً كقائِمة ويقال لها المربوطة. وان كان جمعًا فان كان سالمًا كُتِبَت مبسوطةً كقائِمات. او مكسّرًا فمربوطةً كقُضَاة.

واعلم ان الالف والهمزة متى كُتِبَتا بصورة اليآء لا تنقّطان باعتبار لفظهما كما ان التآء متى كُتِبَت بصورة الهآء تنقَّط باعتبار لفظها

قيّد الالف بالمتطرّفة احترازًا من نحو فتاك ورماهُ. وبكونها ثالثةً لانها اذا كانت فوق الثالثة لم تُكتَب بالالف ولو كان اصلها الواو الا في ما استثناهُ. ودخل تحت قولهِ والاّ كُتِبَت

الى اخره الالف المقلوبة عن الياء كالفتى ورمى وعن الواو كيرضى والزائدة كالحبلى واما اذا وقع قبلها ياء فيكتبونها الفا كراهة اجتماع ياءين في الخط. واستثنى بعضهم من ذلك ما كان علمًا كيحيى فيكتب بالياء تمييزًا للعلمية عن غيرها

وقولهُ بصورة علامة القطع اي علامة قطع الهمزة المرسومة في اول الكتاب على اول حرفٍ من قولهِ أخطُّ الهجاء. وفي رسم الهمزة تفاصيل شتّى لا موضع لاستيفائها هنا ومعظمها يرجع الى ما ذكرهُ المصنف

الفصل الخامس

في ما يُكتَب ولا يُقرأُ وما يُقرأُ ولا يُكتب

١٢٨

تُكتَب الالف ولا تُقرأُ بعد واو الجمع المتطرّفة لازمةً في الفعل كضربوا وجائزةً في الاسم كجاءَ ضاربوا زيدٍ. وبعد تنوين فتحٍ في غير ممدودٍ ولا مونثٍ بالتاء كرايت زيدًا وهذه عصًا ورحًى. وعلى ذلك همزة الوصل في الدَرْج كما علمت. وتُقرأُ الالف ولا تُكتَب وجوبًا بعد همزةٍ بصورتها في الكلمة كآرب. والواو جوازًا في مثل ذلك كرؤُس

واعلم ان من هذا القبيل ما يُقاس كما رايت وهو المراد في هذه الرسالة . ومنهُ ما يُحفَظ كزيادة الواو في عمروٍ غيرَ منصوبٍ وحذف الالف من اسم الجلالة واجتماع الامرين في أُولَئِك . وهو مما يطول استيفاؤُهُ لعدم الضابط فلا يطابق ما نحن عليهِ

قيَّد واو الجمع بالمتطرفة احترازًا من نحو ضربوهُ ويضربون وجآء الضاربون وضاربوهم . وهي انما تلحق الفعل والاسمآء المشاركة لهُ حملاً عليهِ كما اشار الى ذلك بالتمثيل . فلا تُكتَب في نحو جآء بنو تميم

وقولهُ بعد تنوين فتحٍ يشمل ما كان فتحهُ اعرابيًّا كرايت زيدًا او بنآئيًّا نحو إِيهًا وعصًا وفتًى . واحترز بغير الممدود والمونث بالتآء عن نحو لبست ردآءً واشتريت جبَّةً فلا تُكتَب الالف فيهما

وقولهُ وعلى ذلك همزة الوصل الى اخرهِ اي انها تُكتَب ايضًا ولا تُقرأُ في الدَّرْج وهو خلاف الابتدآء كما نبَّه على ذلك في اول الكتاب . ولا تُحذَف في الخط ايضًا الا في نحو قلت للرجل لِئَلَّا تلتبس اللام الاولى معها بلا النافية

وقولهُ بعد همزةٍ بصورتها اي بعد همزةٍ مرسومةٍ بصورةٍ

الالف كآرِب ومآل ونسآل. وقيّد ذلك بقولهِ في الكلمة احترازًا عن نحو الرجلان قرأآ باثبات الالف خطاً بعد الهمزة لانها من كلمةٍ اخرى

وقولهُ والواو في مثل ذلك اي فيما اذا وقعت بعد همزةٍ مرسومةٍ بصورة الواو في الكلمة ايضـاً كما في نحو رؤُس ومفؤُد بخلاف نحو الرجال قمؤُوا اي صغروا وذلّوا فان واو الجماعة فيهِ من كلمةٍ اخرى

وقولهُ في عمرٍو غير منصوبٍ اي اذا كان مرفوعًا او مجرورًا نحو جاءَ عمرٌو ومررت بعمرٍو. فان كان منصوبًا لم تُكتَب نحو رايت عمرًا. وقولهُ اجتماع الامرين في أُولٰئك لان فيهـا واوًا تُكتَب ولا تُقرأُ والفًا تُقرأُ ولا تُكتَب

وقولهُ يطول استيفاؤهُ الى اخرهِ لان ذلك كثيرٌ في الاستعمال. واكثرهُ باسقاط الالف خطاً كالرحمن والملئكة والسموات وهرون واسحق واسمعيل والحرث وثلثة وثلثين وهذا وهذه وهذان وهولاءِ وذلك ولكن وغيرها مما يُنقَاد اليهِ ولا يُقَاس عليهِ لانهُ اصطلاحٌ لا ضابط لهُ

كتاب النحو

في اعراب الكلام واحكامهِ وفيهِ عشرة ابوابٍ وخاتمة

الباب الاول

في حقيقة النحو واجزآء الكلام وفيهِ فصلان

الفصل الاول

في حقيقة النحو وموضوعهِ وما يتركّب منهُ

النحو علمٌ باصولٍ تُعرَف بها احوال اواخر الكلم اعرابًا وبناءً. وموضوعهُ ما تركّب من مفرداتها. وهي تنقسم الى ما يدلُّ على معنًى في نفسهِ وهو الاسم والفعل كما علمت. وما يدلُّ على معنًى في غيرهِ وهو الحرف كما ستعلم. وفي كلٍّ من ذلك كلامٌ ستقف عليهِ بالتفصيل

واعلم ان المركَّب اذا افاد فائدةً يصحُّ السكوت

عليها فهو الكلام . وعليهِ مدار هذهِ الصناعة

قولهُ وموضوعهُ ما تركّب من مفرداتها لان الكلم المفردة لا حظَّ لها من الاعراب قبل التركيب لفقد العامل المقتضي لهُ . وقولهُ ما يدل على معنى في نفسهِ الى اخرهِ اي ما يدل على معنى باعتبارهِ في نفسهِ لا باعتبار امرٍ خارجٍ . فتكون دلالتهُ مستقلّة من غير حاجةٍ الى انضمام كلمةٍ اخرى اليهِ . ومن ثمَّ قيل ان الحرف يدلُّ على معنى في غيرهِ اي باعتبار متعلقهِ لا باعتبارهِ في نفسهِ لعدم استقلالهِ بالمفهومية

الفصل الثاني

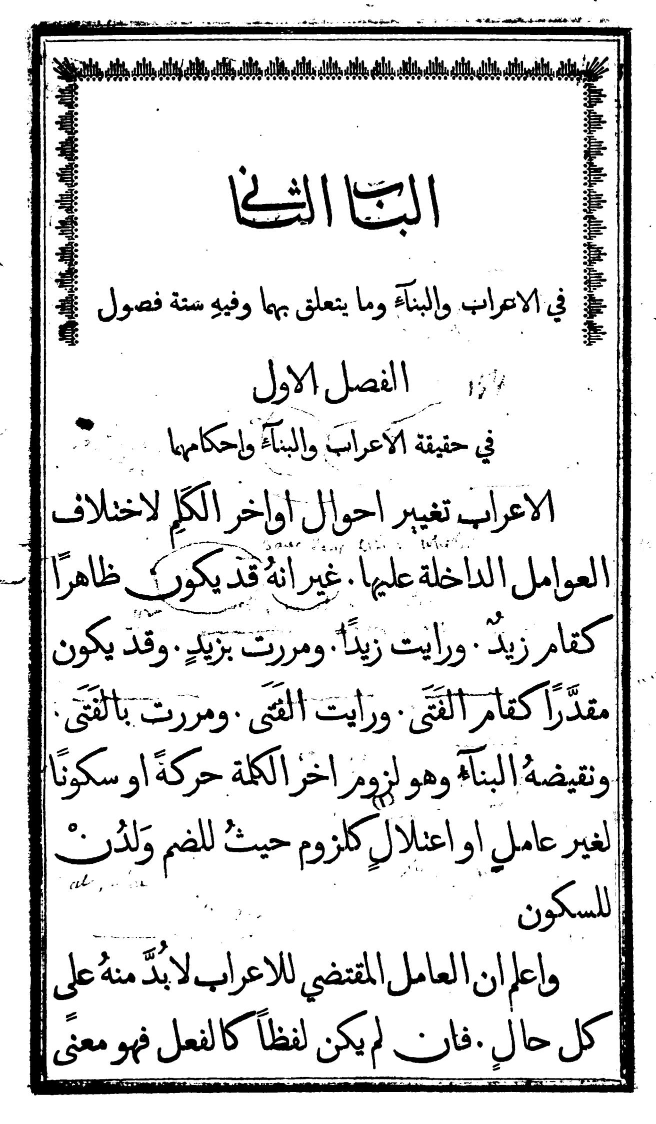
في احكام التركيب

التركيب المفيد انما هو التركيب الاسناديُّ . وهو ما دلَّ على نسبةٍ تامَّةٍ بين الجزءين . واركانهُ الاسماء والافعال دون الحروف . غيران الاسم يُسنَد ويُسنَد اليهِ كزيدٌ قائمٌ . والفعل يُسنَد ولا يُسنَد اليهِ كقام زيدٌ . واما الحرف فلا يُسنَد ولا يُسنَد اليهِ لكن

يُؤتَى بهِ معها لمعنىً كالمصاحبة في نحو خرج زيدٌ باهلهِ

قولهُ ما دلّ على نسبةٍ تامّة يخرج سائر المركبات الغير الاسنادية كالمركَّب الاضافيّ نحو عبد الله والمزجيّ كمعدِي كَرِب والتقييدي كالحيوان الناطق . فان كل هذه المركبات في حكم المفردات لعدم افادتها بدون انضمام غيرها اليها كقام عبد الله ونحو ذلك فتكون النسبة فيها ناقصة .

وقولهُ يُؤتَى بهِ معها لمعنًى الى اخرهِ اي ان الحرف انما يُؤتَى بهِ مع الاسم والفعل لمعنًى كمعنى المصاحبة المستفاد من البآء في قولك خرج زيدٌ باهلهِ اي خرج مصاحبًا لهم فلا يكون ركنًا للاسناد



الباب الثاني

في الاعراب والبناء وما يتعلق بهما وفيهِ ستة فصول

الفصل الاول

في حقيقة الاعراب والبناء واحكامهما

الاعراب تغيير احوال اواخر الكَلِم لاختلاف العوامل الداخلة عليها . غير انهُ قد يكون ظاهرًا كقام زيدٌ . ورايت زيدًا . ومررت بزيدٍ . وقد يكون مقدَّرًا كقام الفتَى . ورايت الفتَى . ومررت بالفتَى . ونقيضهُ البناء وهو لزوم اخر الكلمة حركةً او سكونًا لغير عاملٍ او اعتلالٍ كلزوم حيثُ للضم وَلَدُنْ للسكون

واعلم ان العامل المقتضي للاعراب لا بُدَّ منهُ على كل حالٍ . فان لم يكن لفظاً كالفعل فهو معنًى

كالابتداء. وكلّهُ لابدَّ لهُ من أَثَرٍ. فان تعذَّر تاثيرهُ في لفظ المعمول ولو تقديرًا كما في المبنيّ أَثَّر في محلّهِ

---

(١) احترز بكون اللزوم الذي ذكرهُ لغير اعتلالٍ من نحو الفتى فان اخرهُ يلزم السكون ولكن لاعتلالهِ بقلبهِ الفًا وهي لا تقبل الحركة فليس ذلك من قبيل البناء

(٢) وقولهُ لا بد منهُ الى اخرهِ اي ان العامل الذي يقتضي هذا التغيير لا بد منهُ سواءٌ كان التغيير ظاهرًا ام مقدرًا وكان المعمول معربًا ام مبنيًا. فان لم يكن العامل لفظًا كالفعل في نحو قام زيدٌ فلا بد ان يكون معنًى كالابتداء في نحو زيدٌ قائمٌ. وكل واحدٍ منهما لا بد ان يكون لهُ اثرٌ في معمولهِ ظاهرًا كما في قام زيدٌ او مقدرًا كما في قام الفتى. فان تعذَّر تأثيرهُ على كلا الوجهين كما يتعذَّر ذلك في المبنيّ نحو جئتُ من لَدُنْ زيدٍ أَثَّر في محلهِ فيقال ان لَدُنْ في محل الجرّ لدخول عامل الجرّ عليها

الفصل الثاني

في اوجه الاعراب والبناء ومتعلقاتهما

الاعراب رفعٌ ونصبٌ وخفضٌ وجزمٌ. وهو يجري على الاسماء والافعال دون الحروف. غير ان

(١) الاولين منهُ يشتركان بين القبيلتين. والخفض يختص بالاسمآء. والجزم يختصُّ بالافعال. والبناءُ ضمٌّ وفتحٌ وكسرٌ وسكون. وهو يجري على الكَلِمِ الثلث (غير ان الضمَّ والكسر يختصَّان بالاسمآء والحروف. وغيرهما يشترك بين الجميع

(٢) واعلم ان الضمَّ والكسر في نحو ضربوا واضربي كالواقعَين حشوًا لاتّحاد الضمير بالفعل كما علمت فلا ينقضان حكم البناء. فان اتصلت بالفعل ياءُ المتكلم فُصِل بينهما بنونٍ تقي اخرهُ من الكسر لعدم الاتّحاد كضربني ويضربني. ولذلك يقال لها نون الوقاية

(١) قولهُ غير ان الاولين الى اخرهِ يريد بالاولين الرفع والنصب. وبالقبيلتين الاسمآء والافعال. اي ان الرفع والنصب يدخلان الاسم والفعل مشتركين بينهما نحو زيدٌ يريد ان يضربَ عمرًا. وهذه الاربعة التي ذكرها هي القاب الاعراب. واما في البناء فالضمُّ يُستعمَل بازآء الرفع وكذلك الفتح بازآء

النصب وهلمّ جرًّا

(٢) وقولهُ وهو يجري الى اخرهِ اراد بالكلم الثلث الاسم والفعل والحرف فان البناء يكون في كلٍّ منها غير ان الضمّ والكسر يختصان بالاسم كحيثُ وامسِ وبالحرف كمُنذُ وجَيرِ. والفتح والسكون يشتركان في الجميع. فيكونان في الاسم كأَينَ ولَدُنْ. وفي الفعل كقامَ وقُمْ. وفي الحرف كرُبَّ وهَلْ

(٣) وقولهُ واعلم ان الضمّ والكسر الى اخرهِ استدراكٌ على قولهِ ان الضمّ والكسر يختصان بالاسم والحرف. فيقول ان ضمّ الفعل في نحو ضربوا وكسرهُ في نحو اضربي لا ينقض هذا الاختصاص. لان المُعتبَر انما هو بناء اخر الفعل المجرّد بنفسهِ وهو قد صار فيهما بمنزلة الحشو لاتحادهما بالضمير كالكلمة الواحدة. فضُمَّ الاول لمناسبة الواو وكُسِر الثاني لمناسبة الياء. ثم استدرك على ذلك في عدم التزام المناسبة مطلقًا بقولهِ فان اتّصلت بالفعل ياء المتكلم الى اخرهِ. اي ان الياء لا تتّحد بالفعل لكونها لا تقع فاعلًا فلا يصحُّ معها ما صحَّ مع ياء المخاطبة من الاعتبار. ولذلك يُفصَل بينها وبين الفعل بالنون لئلا يلزم كسر اخرهِ حيث يُعتبَر آخرًا بالحقيقة

(٤) واعلم ان هذه النون يُفصَل بها ايضًا بين الياء وبعض الحروف المتصلة بها نحو منّي وعنّي وانّني وكأنّني ولكنّني وليتني ولعلّني. غير انها لازمةٌ مع من وعن وغالبةٌ مع ليت وقليلةٌ مع

لعلَّ ومخيَّرٌ فيها مع البواقي. وتلحق من الاسماء لَدُنْ وقَدْ وقَطْ وهما بمعنى حَسْب فيقال لَدُنِّي وقَدْنِي وقَطْنِي. غير انها غالبةٌ مع لَدُنْ وقليلةٌ مع ما يليهما. وجاز تركها مع الافعال الخمسة المرفوعة نحو يضربانِي ويضربونِي. فان كانت منصوبةً او مجزومةً وجبت النون كلن يضرباني ولم يضربوني

الفصل الثالث

في احكام الاسم في الاعراب والبناء

الاصل في الاسم ان يكون معربًا لكنهُ قد يُبنى على خلاف الاصل. والبناءُ فيهِ قد يكون لازمًا في كل حالٍ كبناءِ الضمائر فانها لا تنفكُّ عنهُ مطلقًا. وقد يكون عارضًا في بعض الصُوَر كبناءِ المُنادَى. فانهُ اذا فارق النداءَ عاد الى الاعراب

(١) قولهُ الاصل في الاسم ان يكون معربًا لانهُ لا يزال متردِدًا بين المعاني التركيبية كالفاعلية والمفعولية وغيرها فاحتاج الى الاعراب لبيان هذه المعاني بخلاف الفعل والحرف لانهما يلزمان موقعًا واحدًا فلا يفتقران الى الاعراب

وقولهُ قد يُبنَى على خلاف الاصل انما يكون ذلك اذا اشبه الحرف اما في الوضع كالموضوع منهُ على حرفٍ او حرفين مثل التاء والياء وهو وهي في الضمائر. او في المعنى كالمتضمّن منهُ معنى من معاني الحروف المستعملة مثل اسماء الاستفهام نحو مَن واين. او من المعاني التي كان حقُّها ان تُؤدَّى بالحروف كاسماء الاشارة نحو هذا وهؤلاء. او في عدم الاستقلال كالازم الافتقار الى غيرهِ مثل الاسماء الموصولة نحو الذي والتي. او غير ذلك مما لا موضع لاستيفائِهِ في هذه الرسالة. غير ان هذه المشابهة قد تكون لازمةً لهُ كما في الاسماء المذكورة فيكون البناء لازمًا. وقد تكون عارضةً عليهِ كتضمُّن المنادى معنى حرف الخطاب فيكون البناء عارضًا

الفصل الرابع

في احكام الفعل في البناء والاعراب

الاصل في الفعل ان يكون مبنيًّا لكنهُ قد يُعرَب على خلاف الاصل. والاعراب فيهِ انما يكون في المضارع. غير انهُ اذا اتصلت بهِ نون الاناث او نون التوكيد عَرَض عليهِ البناء معها. فاذا فارقها عاد الى

الاعراب. واما الماضي والامر فالبناء لازمٌ فيهما على الاطلاق. غيران [1] صورة البناء قد يعرض عليها الاختلاف كما علمت في تصريفهما

واعلم ان المضارع اذا فُصِلَ [2] بينهُ وبين نون التوكيد ولو تقديرًا كما في نحو هل تضربِنَّ للمخاطبة امتنع بناؤُهُ. وانما تُحذَف نون الاعراب في مثل ذلك كراهةً لتوالي الامثال

قولهُ غير ان صورة البناء قد يعرض عليها الاختلاف اي ان بناء الماضي يتحول عن الفتح تارةً الى الضم كضَرَبُوا وتارةً الى السكون كضَرَبْتُ. وبناء الامر يتحول ايضًا عن السكون تارةً الى الضم كاضربوا وتارةً الى الفتح كاضربا وتارةً الى الكسر كاضربي. وهما في كل ذلك يخرجان عن صورةٍ بنائيّةٍ الى اخرى

وقولهُ اذا فُصِلَ بينهُ وبين نون التوكيد الى اخرهِ اي ان المضارع المؤكد بالنون لا يُبنَى الا عند اتصالهِ بها. فان فُصِلَ بينهما لفظًا نحو هل تضربانِّ او تقديرًا نحو هل تضربِنَّ امتنع بناؤُهُ فكان معربًا. والوجه في الفاصل المقدَّر ان الاصل هل تضربينَ فلما لحقتهُ النون صار هل تضربينَنَّ. فاجتمع فيهِ ثلث

نونات احداها نونُ الاعراب والثانية والثالثة النونُ المُدغمَة والنون المُدغَم فيها من نون التوكيد المشدَّدة فحذفت نون الاعراب استثقالاً لتوالي النونات التي عبَّر عنها بالامثال فصار هل تضربِيْنَّ بتشديد النون. وحينئذٍ التقى ساكنان بين ياء المخاطبة والنون المُدغمة فحُذِفَت الياء فصار هل تضربِنَّ. فكانت الياء محذوفةً لفظاً لكنها ثابتةٌ تقديرًا لانها ضمير الفاعل. ولذلك امتنع بناء الفعلَ. وعليهِ يُقاس هل تضربُنَّ للجماعة. واما هل تضربانِّ فقد عرفت الوجهَ في اثبات الفهِ مما مرَّ في احكام الحركة والسكون. والوجهَ في حذف نون الاعراب منهُ مما ذكرناهُ هنا في مسئلة هل تضربِنَّ. والفعل في كل هذه الصور معربٌ لا بناء فيهِ

الفصل الخامس
في التنوين واحكامهِ

من الاسماء ما يلحقهُ التنوين بعد الحركة. وهو نونٌ ساكنةٌ تُزاد في اخرهِ لفظاً لا خطّاً فيُعبَّر عنها بتكرار رسم الحركة المقترنة بها. والتنوين اقسامٌ اشهرها تنوين التمكين. وهو يلحق الاسم الامكن مفردًا

كرجل . او جمعَ تكسيرٍ كرجال . دلالةً على امكنيّتهِ كما ستعلم . وتنوين المقابلة . وهو يلحق جمع المونث السالم كمومناتٍ مقابلةً لنون مذكرهِ كمومنين . وتنوين العوض . وهو يلحق صيغة منتهى الجموع المنقوصة رفعًا وجرًّا كجوارٍ عوضًا عن اليآء المحذوفة منها . وما سوى ذلك محفوظٌ او نادرٌ

واعلم ان هذه الصيغة تُحذَف منها اليآءُ للتخفيف فيُعوَّض عنها بالتنوين . واما غيرها من معتلّ الاخر فاذا نُوِّن يُحذَف حرف العلة الساكن من اخرهِ لالتقآءِ الساكنين بينهُ وبين التنوين كقاضٍ وفتًى . غير ان اليآءَ تُحذَف لفظاً وخطًّا بخلاف الالف فانها تُحذَف لفظاً لا خطًّا كما علمت

قولهُ من الاسمآءِ ما يلحقهُ التنوين لان منها ما لا يُنوَّن كالاسمآءِ المبنيَّة والغير المنصرفة . واراد بالاسم الامكن المعرب المنصرف كما ستعلم . وقولهُ رفعًا وجرًّا كجوارٍ لانهُ اذا كان منصوبًا تثبت ياؤُهُ مفتوحةً غير منوَّنة كرايت جواريَ

وقولهُ محفوظٌ او نادرٌ اراد بالمحفوظ نحو تنوين كلٍ وبعضٍ عوضًا عن المضاف اليهِ نحو كلٌّ يموت اي كل احدٍ وتنوين بعض اسماء الافعال نحو صهٍ ومهٍ فان كل ذلك يُحفَظ ولا يقاس عليهِ. واراد بالنادر نحو تنوين غير المنصرف للتناسب او لضرورة الشعر فانهُ لا يُستعمَل الا في ندورٍ

وقولهُ للتخفيف هو مذهب الجمهور. وانما عُوِّض عن يائهِ المحذوفة بالتنوين جبرًا لما فاتهُ من صيغة الجمع بحذفها. وقولهُ فاذا نُوِّن الى اخرهِ اي ان المعتلّ الاخر من غير هذه الصيغة كالقاضي والفتى يُحذَف منهُ عند تنوينهِ حرف العلة الذي لزمهُ السكون لاستثقال الضمة او الكسرة عليهِ كياء القاضي او لتعذُّر الحركة عليهِ كألِف الفتى فرارًا من التقاء الساكنين بينهُ وبين التنوين. فيقال جاء قاضٍ وفتًى بتنوين الضاد والتاء. وقولهُ كما علمت اشارةٌ الى ما مرَّ في اخر كتاب التصريف من قولهِ ان الالف تُكتَب ولا تُقرَأُ في نحو هذه عصًا وفتًى فليُرجَع اليهِ

الفصل السادس

في احوال الاسم من جهة الاعراب والبناء

الاسم إمَّا متمكّنٌ في الاسمية وهو المعرب. واما غير متمكنٍ فيها وهو المبنيُّ. والمتمكن إمَّا أمكَنُ وهو ما

يجري عليهِ جميع حركات الاعراب منوَّنًا على الاصل كما رايت ويقال لهُ المنصرف. واما غير امكن. وهو ما لا يلحقهُ الكسر والتنوين بخلاف الاصل كما سترى. ويقال لهُ الغير المنصرف

واعلم ان التنوين المُعتَبَر هنا انما هو تنوين التمكين. وهو الذي بهِ يكون الاسم منصرفًا. بخلاف غيرهِ فانهُ لا يمتنع في هذا الباب

قولهُ غير متمكنٍ وهو المبنيُّ لان المبنيَّ قد ضعف فيهِ جانب الاسميَّة لمشابهتهِ الحرف كما مرَّ فلم يبقَ لهُ تمكُّنٌ فيها. وقولهُ ما لا يلحقهُ الكسر والتنوين اي انهُ يُقتصَر فيهِ على الضم والفتح غير منوَّنٍ فلا يُكسَر ولا يُنوَّن كبقية الاسمآء المعربة

وقولهُ التنوين المعتبر هنا الى اخرهِ اي ان التنوين الذي لا يلحق الاسم الغير المنصرف انما هو تنوين التمكين لانهُ يكون علامة الامكنيَّة لهُ في الاسمية. بخلاف تنوين العوض في نحو جوارٍ وتنوين المقابلة في نحو عرَفاتٍ فانهُ يلحق الاسم الغير المنصرف اذ لا تعلُّق لهُ بالامكنيَّة

الباب الثالث

في الاسم الذي لا ينصرف وفيهِ اربعة فصول

الفصل الاول

في موانع الصرف

يمتنع الاسم من الصرف بالوصفيَّة او العَلَميَّة اذا صَحِب احداهما العدلُ او وزن الفعل او زيادة الالف والنون . او صَحِب العَلَميَّةَ التركيبُ او العُجمة او التأنيث بالتاء . فان كان مؤنَّثًا بالالف او مجموعًا على صيغة مُنتَهى الجموع امتنع بكلٍّ منهما وحدهُ

في قولهِ اذا صحب احداهما العدل الى اخرهِ تقسيمٌ لهذه العلل المانعة الى ثلثة اقسامٍ . الاول ما يصاحب كلَّ واحدةٍ من الوصفيَّة والعَلَميَّة وهو العدل ووزن الفعل وزيادة الالف والنون . والثاني ما يصاحب العَلَميَّة فقط وهو التركيب والعجمة

والتانيث بالتاء . وكلٌّ منهما لا يمنع الا بانضمامهِ الى صاحبهِ . والثالث ما لا يحتاج الى مصاحبة آخَر وهو الف التانيث مقصورةً او ممدودةً وصيغة منتهى الجموع

واعلم ان هذه الصيغة تتناول كل ما بعد الف جمعهِ حرفان او ثلثة احرفٍ اوسطها ياءٌ . فيدخل تحت الاول نحو دراهم ومساجد وخواتم وجداول وصحائف واصابع وعَذارَى ومطايا وما اشبه ذلك . ويدخل تحت الثاني نحو بساتين ومصابيح وقوارير وطواويس واباطيل وقناديل ونظاير ذلك من الجموع الموازنة لهُ

الفصل الثاني

في ما يصحب الوصفية والعلمية من الموانع

العدل اخراج الاسم عن صيغتهِ الاصلية دون معناها . وهو يقع في الصفة كأُخَر فانهُ معدولٌ عن آخَر افعل تفضيلٍ . وفي العَلَم كزُحَل فانهُ معدولٌ عن زاحل . وكذلك وزن الفعل . وهو ان يكون الاسم موازنًا لهُ مع احدى زوائدهِ او مع اختصاص الوزن

بهِ كأَحمَر صفةً وشَمَّر عَلَمًا . فانهما على وزن أَكرَم وقَدَّم .
وكذا زيادة الالف والنون مع فتح الفآءِ في الصفة
كسكران وعثمان . غير انهُ يلزم الصفة مطلقًا ان تكون
قد وُضِعَت للوصف . وان لا يكون موَّنثها بالتآءِ كما
رايت . فان لم تكن كذلك انصرفت كأَربَع اذا وُصِف
بهِ فانهُ موضوعٌ للعدد . وكنَدْمَان فان موَّنثهُ ندمانة

اشار بقولهِ افعل تفضيلٍ الى ما سبق في تصريف الاسمآءِ
المشاركة للفعل من لزوم افعل التفضيل للافراد والتذكير وقد
استوفينا الكلام عليهِ في الشرح هناك . وهذا الاستعمال مطَّردٌ
فيهِ ما لم يكن مضافًا الى معرفةٍ او مقترنًا بال فيتصرَّف نحو
زيدٌ افضل الرجال وهندٌ فُضلَى النسآءِ وهو الرجل الافضل
وهي المراة الفُضلَى . فكان القياس ان لا تُستعمَل اخرى مفردةً
ولا مجموعةً الا باحد هذين الطريقين . ولما عُدِل عن هذا
الاستعمال امتنع الصرف لاجتماع العدل والوصف

اقول ومما يمتنع بالعدل والوصفية صيغة فُعَال ومَفْعَل
في العدد من واحد الى اربعة باتفاق النحاة . والى عشرة عند
الكوفيين . فيقال جآءَ القوم أُحَادَ او مَوحَدَ وثُنَآءَ او مَثْنَي وهلمَّ

جرًّا . والاصل جاۤءوا واحدًا واحدًا واثنين اثنين . فلما عُدِل عن هذا الاستعمال امتنع الصرف

وقيَّد موازنة الفعل بكونها مع احدى زوائده احترازًا من نحو حَسَن وجعفر فان مجرَّد موازنتها للفعل لا يؤثّر في منع الصرف . والمراد بزوائد الفعل الحروف التي تزاد في اولهِ كالهمزة والتاۤء والياۤء في نحو احمد وتَغلِب ويَشكُر . وقد مَثَّل لذلك باحمر في الصفة ومَثَّل لاختصاص الوزن بشَمَّر عَلَمًا لفرسٍ وهو على صيغةٍ خاصَّة بالفعل

وقيَّد صيغة فعلان بفتح الفاۤء في الصفة لانها لو لم تكن مفتوحة الفاۤء لم تمتنع كخُمصان بخلاف العَلَم فانهُ يمتنع مع الضم كعُثمان ومع الكسر كعِمران . وقولهُ يلزم الصفة مطلقًا الى اخرهِ اي يلزمها مع وزن الفعل او زيادة الالف والنون ان تكون من اصل وضعها صفةً . فلا يمتنع نحو ارنب وصفوان اذا وُصِف بهما على اتخاذ الاول بمعنى ذليل والثاني بمعنى قاسٍ لان الاول موضوعٌ للحيوان المعروف والثاني للصخر الاملس . ويلزمها ايضًا ان لا يكون مؤنَّثها بالتاۤء فلا يمتنع نحو أَرمَل وصَوحَان اي يابس الظهر لان مؤنَّثها ارملة وصوحانة

الفصل الثالث

في ما يختصُّ بمصاحبة العَلَميَّة

التركيب تأليف الاسم من كلمتين. وشرطهُ ان يكون مزجيًّا معرب الجزء الثاني كمَعْدِيْ كَرِب. وهو يستأثر بالاعلام دون الصفات. وكذلك العُجمة. وهي ان يكون الاسم من غير الاوضاع العربية. وشرطها ان تكون عَلَمًا في الاصل زائدًا على ثلثة احرفٍ كيوسف. وكذا التانيث بالتاء ظاهرةً كفاطمة وطَلْحة. او مُقدَّرةً في ما زاد على الثلثة كزَيْنَب. او تحرَّك اوسطهُ من الثلاثيّ كسَقَر. فان سكن كهِنْد جاز فيهِ الوجهان

قيَّد التركيب بالمزجي ليخرج عنهُ الاضافيُّ نحو عبد الله فانهُ منصرفٌ. والاسناديُّ نحو تأبَّطَ شرًّا فانهُ يُحكَى على اصلهِ. وقيَّد المزجيَّ بكونهِ معرب الجزءِ الثاني احترازًا من نحو خمسة عشر وسيبويه فان الجزء الثاني مبنيٌّ في الاول على الفتح وفي الثاني على الكسر. فلم يبقَ الا نحو مَعْدِي كَرِب وحضرموت وبعلبكّ.

وهذا يُعرَب جزؤهُ الثاني غير منصرفٍ ويُبنَى جزؤهُ الاول على الفتح ما لم يكن اخرهُ يآء كما في معدي كَرِب فيُبنَى على السكون

وقولهُ شرطها ان تكون علمًا الى اخرهِ لانها لو لم تكن علمًا في لغة الاعجام ثم حدثت عليها العلمية عند العرب كبرجق اذا سُمّي بهِ رجلٌ لم تمتنع . واختلفوا في الثلاثي المتحرك الوسط منها نحو شَتَر اسم حصنٍ والاكثرون على منعهِ . وفي الساكن الوسط منهُ كنوح والاكثرون على صرفهِ

ومثّل لمونث التآء بفاطمة اسم امراةٍ وطلحة اسم رجلٍ تنبيهًا على منعهِ مطلقًا باعتبار تانيث الاسم دون اعتبار المسمّى

الفصل الرابع

في ما يمنع بنفسهِ

تستقلُّ بمنع الصرف الف التانيث حيثما وقعت مقصورةً كسكرَى ومرضَى . او ممدودةً كخنسآء واصدقآء . وكذا صيغة منتَهى الجموع كدراهم ودنانير . ما لم تلحق مصحوبها التآء كصياقلة فلا يمتنع

واعلم ان ما لا ينصرف اذا اضيف او دخلتهُ

الالف واللام جرَّ بالكسرة كمررت بافضلِ العلماءَ وقس عليهِ

قولهُ حيثما وقعت اي في كل اسمٍ وقعت فيهِ نكرةً كسكرَى وصحراءَ او معرفةً كسلمَى وخنساءَ . مفرداً كما رايت او جمعاً كمرضَى واصدقاءَ

وقولهُ جرَّ بالكسرة بناءٌ على الخلاف الواقع فيهِ . لان منهم من يقول انهُ حينئذٍ يكون منصرفاً . ومنهم من يقول انهُ لا يزال باقياً على امتناعهِ . وفي كلٍ من المذهبين تعايلٌ لا موضع لهُ هنا . وقولهُ جرَّ بالكسرة يتمشى على كليهما

الباب الرابع

في احكام الاعراب والمعربات وفيهِ اربعة فصول

الفصل الاول

في احكام الاعراب

الاعراب قد يكون بالحركات وهو الاصل. وقد يكون بالحروف وهو الفرع. والاصل في الاعراب بالحركات ان يُرفَع المعربُ بالضمة. ويُنصَب بالفتحة. ويُخفَض بالكسرة. ويُجزَم بالسكون. وما خرج عن ذلك مما ستراهُ فهو فرعٌ عنهُ. وكل ما أُعرِب بهِ على غير الاصل فهو يُستعمَل بطريق النيابة عن اصلهِ

قولهُ كل ما أُعرِب بهِ الى اخرهِ يشمل الحروف وهي الواو والالف والياءُ والنون. وما خرج عن اصل الاعراب بالحركات وهو النصب بالكسرة والخفض بالفتحة والجزم بالحذف كما سيجيء.

وكلٌّ من ذلك يستعمل بالنيابة عن اصلهِ كنيابة الواو عن الضمة والكسرة عن الفتحة . وهكذا البواقي

الفصل الثاني

في مواطن الاعراب بالحركات

الاعراب بالحركات يكون في الاسم المفرد كالرجل . وجمع التكسير كالرجال . وجمع المؤَنَّث السالم كالمؤمنات . والفعل المضارع المجرَّد عن الضمير البارز المرفوع كيضرب . فيُرفَع كل ذلك بالضمة جميعًا . ويُنصَب بالفتحة الا جمع المونث السالم فبالكسرة كرايت المؤمناتِ . ويُخفَض الاسم بالكسرة الا ما لا ينصرف فبالفتحة كمررت باحمدَ . ويُجزَم الفعل بالسكون الا المعتلَّ الاخر فيحذف اخرهِ كلم يدْعُ

واعلم ان هذا الحذف لا يُعَدُّ من الاعراب بالحروف لان المحذوف من اصول الكلمة

كان لا يظهر فيهِ اثر الجزم لفقدهِ الحركة الظاهرة حُذِف للدلالة عليهِ

لما كان هذا الحذف يوهم انهُ من قبيل الاعراب بالحروف لان المحذوف حرفٌ لا حركة دفع هذا الوهم بقولهِ لان المحذوف من اصول الكلمة . يريد ان المحذوف للجزم ينبغي ان يكون علامةً للرفع خارجةً عن بنية الفعل كالضمة في نحو يضربُ والنون في نحو يضربان بخلاف اخر الفعل المعتلّ فانهُ من اصول الفعل وهو لم يكن علامةً للرفع . لكنهم لمّا رأَوا استوآء صورتهِ في حالة الرفع والجزم لعدم ظهور الضمة عليهِ فرقوا بينهما بحذف اخرهِ . والمحققون على ان جزمهُ بحذف الضمَّة المقدَّرة فيكون الحذف عند دخول الجازم لا بهِ

الفصل الثالث

في مواطن الاعراب بالحروف

الاعراب بالحروف يكون في الاسمآء الخمسة . وهي ابوك واخوك وحموك وفوك وذو مالٍ . فتُرفَع كقام ابوك . وتُنصَب بالالف كرايت اباك .

وتُخفَض بالياءَ كمررت بابيك. وفي المثنَّى. فيُرفَع بالالف كقام الرجلان. ويُنصَب ويُخفَض بالياءَ كرايت الرجلين ومررت بالرجلين. وفي جمع المذكَّر السالم. فيُرفَع بالواو كقام المومنون. ويُنصَب ويُخفَض بالياءَ ايضـاً كرايت المومنين ومررت بالمومنين. وفي الافعال الخمسة وهي يفعلانِ وتفعلانِ ويفعلونَ وتفعلونَ وتفعلينَ. فتُرفَع باثبات النون كما رايت. وتُنصَب وتُجزَم بحذفها كلم يضربا ولن تقوموا

واعلم ان الاسماءَ الخمسة لا تُعرَب هذا الاعراب الا اذا كانت مفردة مكبَّرة مضافةً الى غير ياءَ المتكلم كما رايت. فان لم تكن كذلك أُعرِبَت كسائر الاسماءَ

قولهُ الا اذا كانت مفردةً الى اخرهِ لانهـا اذا كانت مثنَّاةً كأَبَوَين او مجموعةً جمعًا سالمًا كأَبِينَ او مكسرًا كآباءَ او كانت مصغرةً كأُبَيّ او مضافةً الى الياءَ كأَبِي أُعرِبَت بالحروف التي يُعرَب بها المثنى والجمع والحركات التي يُعرَب بها جمع التكسير

كان لا يظهر فيهِ اثر الجزم لفقدهِ الحركة الظاهرة حُذِف للدلالة عليهِ

لما كان هذا الحذف يوهم انهُ من قبيل الاعراب بالحروف لان المحذوف حرفٌ لا حركة دفع هذا الوهم بقولهِ لان المحذوف من اصول الكلمة . يريد ان المحذوف للجزم ينبغي ان يكون علامةً للرفع خارجةً عن بنية الفعل كالضمة في نحو يضربُ والنون في نحو يضربان بخلاف اخر الفعل المعتلّ فانهُ من اصول الفعل وهو لم يكن علامةً للرفع . لكنهم لمَّا رأَوا استواءَ صورتهِ في حالة الرفع والجزم لعدم ظهور الضمة عليهِ فرقوا بينهما بحذف اخرهِ . والمحققون على ان جزمهُ بحذف الضمَّة المقدَّرة فيكون الحذف عند دخول الجازم لا بهِ

الفصل الثالث

في مواطن الاعراب بالحروف

الاعراب بالحروف يكون في الاسماءَ الخمسة . وهي ابوك واخوك وحموك وفوك وذو مالٍ . فترُفَع بالواو كقام ابوك . وتُنصَب بالالف كرايت اباك .

وتُخفَض بالياء كمررت بابيك. وفي المُثنَّى. فيُرفَع بالالف كقام الرجلان. ويُنصَب ويُخفَض بالياء كرايت الرجلين ومررت بالرجلين. وفي جمع المذكَّر السالم. فيُرفَع بالواو كقام المومنون. ويُنصَب ويُخفَض بالياء ايضاً كرايت المومنين ومررت بالمومنين. وفي الافعال الخمسة وهي يفعلانِ وتفعلانِ ويفعلونَ وتفعلونَ وتفعلينَ. فتُرفَع باثبات النون كما رايت. وتُنصَب وتُجزَم بحذفها كلم يضربا ولن تقوموا

واعلم ان الاسماء الخمسة لا تُعرَب هذا الاعراب الا اذا كانت مفردة مكبَّرة مضافةً الى غير ياء المتكلم كما رايت. فان لم تكن كذلك أُعرِبَت كسائر الاسماء

قولهُ الا اذا كانت مفردةً الى اخرهِ لانها اذا كانت مثنَّاةً كأبَوَين او مجموعةً جمعًا سالمًا كأبِينَ او مكسَّرًا كآباء او كانت مصغرةً كأُبَيّ او مضافةً الى الياء كأبِي أُعرِبَت بالحروف التي يُعرَب بها المثنى والجمع والحركات التي يُعرَب بها جمع التكسير

والمفردات ظاهرةً او مقدَّرةً بحسب مقتضى الحال كبقية الاسما

الفصل الرابع

في تقدير الاعراب

اذا كان اخر المعرب الفًا كالفتى ويخشى قُدِّرَت عليهِ الحركات باسرها لتعذُّر ظهورها على الالف. واذا كان واوًا بعد ضمةٍ كيدعُو. او يآءً بعد كسرةٍ كالقاضِي ويرمِي. قُدِّرَت الضمة والكسرة فقط استثقالًا لهما. فان حُذِف اخرهُ كقاضٍ قُدِّرَت الحركة على المحذوف كما تُقَدَّر على الثابت. ولا تقدير في غير ذلك الا لعارضٍ كالاضافة الى يآء المتكلم في نحو غلامِي وضارِبِيَّ مرفوعًا. فتُقَدَّر الحركة في الاول لالتزام الكسر هناك. والواو في الثاني لقلبها يآءً. وقس على ما ذُكِر ما لم يُذكَر

اطلق المعرب ليتناول الاسم والفعل. وقيَّد الواو بكونها

بعد ضمةٍ والياءَ بكونها بعد كسرةٍ احترازًا من نحو دَلْوٍ وظَبْيٍ فان الاعراب باسرهِ يظهر فيهما كالصحيح . وقولهُ قُدِّرَت الضمة والكسرة فقط مخرجٌ للفتحة لانها تظهر فيها . وقولهُ كما نُقدَّر على الثابت اي تُقدَّر الضمة والكسرة على ياءَ قاضٍ المحذوفة كما تُقدَّران على ياءَ القاضي الثابتة

وقولهُ الا لعارضٍ يشمل الاضافة التي ذكرها في الاسماءَ . ودخول نون التوكيد في الافعال الخمسة نحو هل تضربانِّ فانها تُقدَّر فيها نون الرفع المحذوفة لتوالي الامثال كما مرَّ . واراد بقولهِ ضاربيَّ بتشديد الياءَ جمع ضارب سالمًا مضافًا الى ياءَ المتكلم . وقيَّدهُ بكونهِ مرفوعًا لانهُ حينئذٍ يكون بالواو فتُقدَّر فيهِ كما سيجيءُ . وقولهُ لالتزام الكسر هناك اي لانَّ كسر ما قبل الياءَ مُلتزَمٌ قبل دخول العامل فتُقدَّر عليهِ جميع الحركات . وهو مذهب الجمهور . وقولهُ والواو في الثاني اي تُقدَّر الواو في ضاربيَّ المرفوع لان اصلهُ ضارِبُوْي فقُلِبَت الواو ياءَ وأُدغِمت في ياءَ المتكلم على قياس الاعلال الذي عرفتهُ في بابهِ

الباب الخامس

في تنكير الاسم وتعريفهِ وفيهِ ستة فصول

الفصل الاول

في حقيقة النكرة والمعرفة

الاسم اما نكِرَةٌ وهي ما دلَّ على مسمًّى شائعٍ في جنسهِ كرجل. وهي الاصل في الاسماء. واما معرفةٌ وهي ما دلَّ على مسمًّى بعينهِ كزيد. وهي فرع النكرة

واعلم ان المعرفة تنحصر في الضمير والعَلَم واسم الاشارة والموصول والمعرَّف بأَلْ والمقصود بالنداء والمضاف الى معرفةٍ. ولكلٍّ من ذلك احكامٌ ستقف عليها

قولهُ ما دلَّ على مسمًّى شائعٍ في جنسهِ اي على مسمًّى مشترك بين افراد جنسهِ لا يختصُّ بهِ واحدٌ دون اخر كرجل فانهُ

يُطلَق على كل ذكرٍ بالغٍ من الناس. وقولهُ وهي الاصل لان المسمَّى يكون نكرةً في اول امرهِ كانسان مثلاً. ثم يتعيَّن بقيدٍ يمنع الاشتراك كزيد فيصير معرفةً. وبهذا الاعتبار يقال انهُ فرع النكرة

وخرج بقولهِ المعرَّف بأَلْ نحو الحَسَن والحُسَين والعبَّاس من الاعلام التي دخلت عليها أَلْ كما سنذكرهُ. فانها من باب العَلَم لا من باب المعرَّف بأَلْ لانها كانت معرفةً قبل دخولها فلم تُؤثّر فيها تعريفًا. ومن هذا القبيل المقصود بالنداَء نحو يا رَجُلُ مرادًا بهِ رجلٌ معيَّنٌ. فانهُ قد صار معرفةً بقصد المتكلم لهُ وتخصيصهِ اياهُ دون غيرهِ من الرجال بخلاف نحو يا زيدُ فان المنادى فيهِ كان معرفةً قبل النداَء فلم يتعرَّف بهِ

الفصل الثاني

في الضمير واحكامهِ

الضمير ما وُضِع لمتكلمٍ او مخاطَبٍ او غائبٍ. وهو اما متَّصلٌ بعاملهِ كما علمت. واما منفصلٌ عنهُ كما ستعلم. غير ان من المتَّصل ما يختصُّ بالرفع. وهو ما لزم الاسنادَ اليهِ بارزًا او مستترًا مما مرَّ في تصريف

الافعال. ومنهُ ما يشترك بين النصب والجرّ. وهو ياءَ المتكلم وكاف الخطاب وهاءَ الغيبة ملحقتين بعلامات الفروع كضربني ومرَّ بك واكرمهُ وهلمَّ جرًّا. ومنهُ ما يشترك بين الاحكام الثلثة. وهو نا كقمنا وزارنا ومرَّ بنا. واما المنفصل فمنهُ ما يلزم الرفع. وهو انا ونحن في التكلم. وأَنتَ وأَنتِ وأَنتُما وأَنتُم وأَنتُنَّ في الخطاب. وهُوَ وهِيَ وهُمَا وهُم وهُنَّ في الغيبة. ومنهُ ما يلزم النصب وهو إِيَّايَ وإِيَّاك وإِيَّاهُ وفروعها. وكلّهُ لا يسوغ الا عند تعذُّر المتصل نحو انت الحقّ وإياك نعبد

واعلم ان المرفوع من الضمير المتصل يستتر [illegible] يرفعهُ من الاسماءَ ايضًا كالضارب والمضروب. و[illegible] الغائب مطلقًا ان يعود الى متقدمٍ لفظًا نحو زيدٌ [illegible] دارهِ او رتبةً نحو في دارهِ زيدٌ. والهاءَ منهُ اذا لم تلحق[illegible] الالف تُضَمُّ مالم تقع بعد كسرةٍ او ياءَ ساكنةٍ فتكسر

نحو مررت بهِ وعليهما ويرميهم . وقس عليهِ

—

قولهُ ما لزم الاسنادَ اليهِ اي ما لا ينفكُّ عن اسناد الفعل اليهِ . وهو يشمل ما وقع فاعلاً او نائب فاعلٍ كتاء المتكلم وواو الجماعة ونون الاناث . وكذلك المستتر منهُ كيقوم ونُدعَى . ومِنْ في قولهِ مِمَّا مرَّ في تصريف الافعال للبيان لا للتبعيض لانهُ لم يذكر غيرهُ هناك

والمراد بعلامات الفروع علامات التانيث والتثنية والجمع وهي الكسرة والالف كضربكِ ومرَّ بهما . والميم مع الالف كضربهما . وبدونها كضربهم . والنون كمرَّ بهنَّ . واعلم ان في ضمير المونثة الغائبة خلافًا . فمنهم من يقول ان الضمير هو مجموع الهاءِ والالف . ومنهم من يقول ان الضمير هو الهاءُ مفتوحةً والالف زائدةٌ لتقوية الفتحة الفارقة بين المذكر والمونث . وعليهِ الجوهريُّ في الصحاح حيث يقول ان الهاءَ تكون كنايةً عن الغائب والغائبة فتقول ضربهُ وضربها . وهو اختيار المصنف ولعلهُ الاولى جريًا على الخطاب فان لهُ ضميرًا واحدًا للمذكر والمونث مفروقًا بعلامةٍ خارجية

وقولهُ كلهُ لا يسوغ الى اخرهِ اي ان كلاًّ من الضمير المنفصل مرفوعًا ومنصوبًا لا يسوغ الاتيان بهِ الا اذا لم يمكن الاتيان بالمتصل كما اذا وقع مبتدأً او أُرِيدَ تقديمهُ لغرضٍ فان

والمفردات ظاهرةً او مقدَّرةً بحسب مقتضى الحال كبقية الاسماء

الفصل الرابع

في تقدير الاعراب

اذا كان اخر المعرب الفًا كالفتى ويخشى قُدِّرَت عليهِ الحركات باسرها لتعذُّر ظهورها على الالف. واذا كان واوًا بعد ضمةٍ كيدعُو. او يآء بعد كسرةٍ كالقاضِي ويرمِي. قُدِّرَت الضمة والكسرة فقط استثقالًا لها. فان حُذِف اخرهُ كقاضٍ قُدِّرَت الحركة على المحذوف كما تُقَدَّر على الثابت. ولا تقدير في غير ذلك الا لعارضٍ كالاضافة الى يآء المتكلم في نحو غلامِي وضاربِيَّ مرفوعًا. فتُقَدَّر الحركة في الاول لالتزام الكسر هناك. والواو في الثاني لقلبها يآء. وقس على ما ذُكِر ما لم يُذكَر

اطلق المعرب ليتناول الاسم والفعل. وقيَّد الواو بكونها

بعد ضمةٍ والياَء بكونها بعد كسرةٍ احترازًا من نحو دَلْوٍ وظَبْيٍ فان الاعراب باسرهِ يظهر فيهما كالصحيح. وقولهُ قُدِّرَت الضمة والكسرة فقط مخرجٌ للفتحة لانها تظهر فيها. وقولهُ كما تُقدَّر على الثابت اي نقدّر الضمة والكسرة على ياَء قاضٍ المحذوفة كما تُقدَّران على ياَء القاضي الثابتة

وقولهُ الا لعارضٍ يشمل الاضافة التي ذكرها في الاسماَء. ودخول نون التوكيد في الافعال الخمسة نحو هل تضربانّ فانها تُقدَّر فيها نون الرفع المحذوفة لتوالي الامثال كما مرّ. واراد بقولهِ ضاربيَّ بتشديد الياَء جمع ضارب سالمًا مضافًا الى ياَء المتكلم. وقيَّدهُ بكونهِ مرفوعًا لانهُ حينئذٍ يكون بالواو فتُقدَّر فيهِ كما سيجيُء. وقولهُ لا لتزام الكسر هناك اي لانَّ كسر ما قبل الياَء مُلتزَمٌ قبل دخول العامل فتُقدَّر عليهِ جميع الحركات. وهو مذهب الجمهور. وقولهُ والواو في الثاني اي نقدّر الواو في ضاربيَّ المرفوع لان اصلهُ ضارِبُوْيَ فقُلِبَت الواو ياَء وأُدغِمت في ياَء المتكلم على قياس الاعلال الذي عرفتهُ في بابهِ

الباب الخامس

في تنكير الاسم وتعريفهِ وفيهِ ستة فصول

الفصل الاول

في حقيقة النكرة والمعرفة

الاسم اما نكِرَةٌ وهي ما دلَّ على مسمًّى شائعٍ في جنسهِ كرجل. وهي الاصل في الاسمآء. واما معرفةٌ وهي ما دلَّ على مسمًّى بعينهِ كزيد. وهي فرع النكرة

واعلم ان المعرفة تنحصر في الضمير والعَلَم واسم الاشارة والموصول والمعرَّف بألْ والمقصود بالندآء والمضاف الى معرفةٍ. ولكلٍّ من ذلك احكامٌ ستقف عليها

قولهُ ما دلَّ على مسمًّى شائعٍ في جنسهِ اي على مسمًّى مشتركٍ بين افراد جنسهِ لا يختصُّ بهِ واحدٌ دون اخر كرجل فانهُ

يُطلَق على كل ذكرٍ بالغٍ من الناس. وقولهُ وهي الاصل لان المسمّى يكون نكرةً في اول امرهِ كانسان مثلاً. ثم يتعيَّن بقيدٍ يمنع الاشتراك كزيد فيصير معرفةً. وبهذا الاعتبار يقال انهُ فرع النكرة

وخرج بقولهِ المعرَّف بأَلْ نحو الحَسَن والحُسَين والعبَّاس من الاعلام التي دخلت عليها أَلْ كما سنذكرهُ. فانها من باب العَلَم لا من باب المعرَّف بأَلْ لانها كانت معرفةً قبل دخولها فلم تُؤثّر فيها تعريفًا. ومن هذا القبيل المقصود بالنداء نحو يا رَجُلُ مرادًا بهِ رجلٌ معيَّنٌ. فانهُ قد صار معرفةً بقصد المتكلم لهُ وتخصيصهِ اياهُ دون غيرهِ من الرجال بخلاف نحو يا زيد فان المنادى فيهِ كان معرفةً قبل النداء فلم يتعرَّف بهِ

الفصل الثاني

في الضمير واحكامهِ

الضمير ما وُضِع لمتكلمٍ او مخاطَبٍ او غائبٍ. وهو اما متَّصلٌ بعاملهِ كما علمت. واما منفصلٌ عنهُ كما ستعلم. غير ان من المتَّصل ما يختصُّ بالرفع. وهو ما لزم الاسنادَ اليهِ بارزًا او مستترًا مما مرَّ في تصريف

الافعال . ومنهُ ما يشترك بين النصب والجرّ . وهو
ياءَ المتكلم وكاف الخطاب وهاءَ الغيبة ملحقتين
بعلامات الفروع كضربني ومرَّ بك واكرمهُ وهلمَّ جرًّا .
ومنهُ ما يشترك بين الاحكام الثلثة . وهو نا كقمنا
وزارنا ومرَّ بنا . واما المنفصل فمنهُ ما يلزم الرفع . وهو
انا ونحن في التكلم . وأَنتَ وأَنتِ وأَنتُما وأَنتُم وأَنتُنَّ في
الخطاب . وهُوَ وهِيَ وهُمَا وهُمْ وهُنَّ في الغيبة . ومنهُ
ما يلزم النصب وهو إِيَّايَ و إِيَّاكَ و إِيَّاهُ وفروعها .
وكلُّهُ لا يسوغ الا عند تعذُّر المتصل نحو انت الحقّ
واياك نعبد

واعلم ان المرفوع من الضمير المتصل يستتر
يرفعهُ من الاسماءَ ايضًا كالضارب والمضروب . و
الغائب مطلقًا ان يعود الى متقدمٍ لفظًا نحو زيدٌ
دارهِ او رتبةً نحو في دارهِ زيدٌ . والهاءَ منهُ اذا لم تلحق
الالف تُضَمُّ ما لم تقع بعد كسرةٍ او ياءَ ساكنةٍ فتكسر

نحو مررت بهِ وعليهما وبرميهم . وقس عليهِ

ـــــ

قولهُ ما لزم الاسنادَ اليهِ اي ما لا ينفكُّ عن اسناد الفعل اليهِ . وهو يشمل ما وقع فاعلاً او نائب فاعلٍ كتاءِ المتكلم وواو الجماعة ونون الاناث . وكذلك المستتر منهُ كيقوم ونُدعَى . ومِنْ في قولهِ مماً مرَّ في تصريف الافعال للبيان لا للتبعيض لانهُ لم يذكر غيرهُ هناك

والمراد بعلامات الفروع علامات التانيث والتثنية والجمع وهي الكسرة والالف كضربكِ ومرَّ بها . والميم مع الالف كضربهما . وبدونها كضربهم . والنون كمرَّ بهنَّ . واعلم ان في ضمير المونثة الغائبة خلافًا . فمنهم من يقول ان الضمير هو مجموع الهاءِ والالف . ومنهم من يقول ان الضمير هو الهاءُ مفتوحةً والالف زائدةٌ لتقوية الفتحة الفارقة بين المذكر والمؤنث . وعليهِ الجوهريُّ في الصحاح حيث يقول ان الهاءَ تكون كنايةً عن الغائب والغائبة فتقول ضربهُ وضربها . وهو اختيار المصنف ولعلهُ الاولى جريًا على الخطاب فان لهُ ضميرًا واحدًا للمذكر والمونث مفروقًا بعلامةٍ خارجية

وقولهُ كلهُ لا يسوغ الى اخرهِ اي ان كلاًّ من الضمير المنفصل مرفوعًا ومنصوبًا لا يسوغ الاتيان بهِ الا اذا لم يمكن الاتيان بالمتصل كما اذا وقع مبتدأً او أُرِيدَ تقديمهُ لغرضٍ فان

المتصل لا يُبتَدأُ بهِ ولا يتقدم على عاملهِ . وقد يُفصَل الضمير مع امكان اتصالهِ في بعض الصُوَر نحو اعطيتك اياهُ مع امكان اعطيتكهُ . ولم يتعرَّض لهُ لقلّتهِ وكثرة التفصيل فيهِ كما هو دأْبهُ في هذه الرسالة

وفي قولهِ يستتر في ما يرفعهُ من الاسماء ايضًا اشارةٌ الى استتارهِ في الفعل كما ذكر في كتاب التصريف . والاسماء تشمل الصفات كما مثَّل والمصادر النائبة عن افعالها نحو حمدًا لله . واسماء الافعال نحو صَهْ وحَذارِ فان في كلٍّ من ذلك ضميرًا مرفوعًا بهِ على الفاعلية كما في الضارب او على النيابة كما في المضروب ولذلك مثَّل لهُ بهما

وقولهُ او رتبةً نحو في دارهِ زيدٌ اي ان الضمير عائدٌ الى زيد وهو متاخرٌ في اللفظ لكنهُ متقدمٌ في الرتبة لانهُ مبتدأٌ كما ستعلم في بابهِ

وقولهُ اذا لم تلحقها الالف احترازٌ من نحو مررت بهما . ومثَّل للياء الساكنة بقولهِ عليهما وبرميهم تنبيهًا على ان المُعتبَر انما هو سكون الياء مع قطع النظر عن حركة ما قبلها

الفصل الثالث

في العَلَم

العَلَم ما وُضِع لمعيَّنٍ لا يتناول غيرهُ . وهو ينقسم باعتبار نفسهِ الى مفردٍ كزيد . ومركَّبٍ كعبد الله . وباعتبار مسمَّاهُ الى شخصيٍّ كما رايت . وجنسيٍّ كأُسامةَ للاسد . فان تصدَّر بأَبٍ كابي بكر او أُمٍّ كأُمّ عامر فهو كُنيةٌ . والَّا فان افاد رفعةً كزين العابدين او ضعةً كانف الناقة فهو لَقَبٌ . والَّا فهو اسمٌ . واذا اجتمع احدهما مع الاسم تقدَّمت الكنية كابي حفصٍ عُمر . وتأَخَّر اللقب كهرون الرشيد

واعلم ان العلم المركَّب قد يكون اضافيًّا كعبد الله فيكون معرب الجزءَين . وقد يكون مزجيًّا كمَعْدِيْ كَرِب فيكون مبنيَّ الجزءِ الاول مطلقاً . معرب الثاني ما لم يكن اسم صوتٍ كما في سيبويهِ فيُبنَى ايضًا

العَلَم الجنسيُّ ما وُضِع لماهيَّة الجنس الحاضرة في الذهن

كأُسامة للاسد وثُعالة للثعلب . وهو في التعيين مثل اسم الجنس المعرَّف بلام الحقيقة . فاذا قلت أُسامة اجرأ من ثُعالة كان بمنزلة قولك الاسد اجرأُ من الثعلب

واذا اجتمع الاسم مع الكنية كان تابعًا لها في الاعراب . واما مع اللقب فان كانا مفردين كسعيد كُرْز جاز الاتباع والاضافة حيث لا مانعَ منها كما في الحرث كرز . والا تعيَّن الاتباع

وقولهُ معرب الثاني اي انهُ يُعرَب غير منصرف كما علت . ومنهم من يعربهُ منصرفًا فيقول معدي كربٍ جرًّا بالاضافة وهو قليلٌ وقولهُ ما لم يكن اسم صوتٍ المراد باسم الصوت وَيْهِ وهو مبنيٌّ على الكسر فيقال جاءَ سيبويهِ بكسر الهاء

ومن مركبات الاعلام المركَّب الاسناديُّ وهو المنقول عن جملةٍ كتأَبَّطَ شرًّا . وحكمهُ ان لا يتغيَّر لفظهُ عمّا نُقِل عنهُ فيُقال جاءَ تأَبَّطَ شرًّا ومررت بتأَبَّطَ شرًّا لفظًا واحدًا . ولكن يكون في محلّ ذلك الاعراب الذي اقتضاهُ العامل كما في سائر المبنيّات

الفصل الرابع

في اسم الاشارة

اسم الاشارة ما وُضِع لمشارٍ اليهِ . فان كان قريبًا

فهو ذا للمذكر منهُ . وذان لمثنَّاهُ . وذي للمونثة . وتان لمثنَّاها . واولآء لجمعهما . وان كان بعيدًا فهو ذلك وتلك لمفرديهِ . وذانك وتانك لمثناهما . واولئك لجمعهما . فان أُرِيدَ المتوسط اشير اليهِ بما لحقتهُ الكافُ دون اللام كذاك وتيك . وتدخل ها التنبيه على ما للقريب من ذلك مطلقاً . وما للمتوسط مفردًا كهذا وهاتيك ونحوهما

واعلم ان من اسمآء الاشارة ما يختصُّ بالمكان وهو هُنا للقريب وهناك وهنالك لغيرهِ . وكل ذلك مبنيٌّ في كل حالٍ . غير ان ما وُضِع للمثنى يكون بالالف رفعًا وبالياء نصبًا وجرًّا كقام هذان ورايت هاتين . وهو تغيير بناء عند الجمهور كتغيير صِيَغ الضمائر المنفصلة بحسب مواضعها من الاعراب

قولهُ فان كان قريبًا الى اخرهِ اي فان كان المشار اليهِ قريبًا فاسم الاشارة ذا للمذكر منهُ . وقولهُ ذلك وتلك لمفرديهِ اي ان ذلك لمفردهِ المذكر وتلك لمفردهِ المونث . وقولهُ وهناك

الافعال. ومنهُ ما يشترك بين النصب والجرّ. وهو ياءَ المتكلم وكاف الخطاب وهاءَ الغيبة ملحقتين بعلامات الفروع كضربني ومرَّ بك واكرمهُ وهلمَّ جرًّا. ومنهُ ما يشترك بين الاحكام الثلثة. وهو نا كقمنا وزارنا ومرَّ بنا. واما المنفصل فمنهُ ما يلزم الرفع. وهو انا ونحن في التكلم. وأَنتَ وأَنتِ وأَنتُما وأَنتُم وأَنتُنَّ في الخطاب. وهُوَ وهِيَ وهُمَا وهُم وهُنَّ في الغيبة. ومنهُ ما يلزم النصب وهو إِيَّايَ وإِيَّاكَ وإِيَّاهُ وفروعها. وكلُّهُ لا يسوغ الا عند تعذُّر المتصل نحو انت الحقُّ واياك نعبد

واعلم ان المرفوع من الضمير المتصل يستتر في ما يرفعهُ من الاسمآء ايضًا كالضارب والمضروب. وحكم الغائب مطلقًا ان يعود الى متقدمٍ لفظًا نحو زيدٌ في دارهِ او رتبةً نحو في دارهِ زيدٌ. والهآء منهُ اذا لم تلحقها الالف تُضَمُّ ما لم تقع بعد كسرةٍ او يآءٍ ساكنةٍ فتكسر

نحو مررتُ بهِ وعليهما وبرميهم . وقس عليهِ

قولهُ ما لزم الاسنادَ اليهِ اي ما لا ينفكُّ عن اسناد الفعل اليهِ . وهو يشمل ما وقع فاعلاً او نائب فاعلٍ كتاءِ المتكلم وواو الجماعة ونون الاناث . وكذلك المستتر منهُ كيقوم ونُدعَى . ومِنْ في قولهِ مِمَّا مرَّ في تصريف الافعال للبيان لا للتبعيض لانهُ لم يذكر غيرهُ هناك

والمراد بعلامات الفروع علامات التانيث والتثنية والجمع وهي الكسرة والالف كضربكِ ومرَّ بها . والميم مع الالف كضربهما . وبدونها كضربهم . والنون كمرَّ بهنَّ . واعلم ان في ضمير المونثة الغائبة خلافًا . فمنهم من يقول ان الضمير هو مجموع الهاءِ والالف . ومنهم من يقول ان الضمير هو الهاءُ مفتوحةً والالف زائدةٌ لتقوية الفتحة الفارقة بين المذكر والمؤنث . وعليهِ الجوهريُّ في الصحاح حيث يقول ان الهاءَ تكون كنايةً عن الغائب والغائبة فتقول ضربهُ وضربها . وهو اختيار المصنف ولعلهُ الاولى جريًا على الخطاب فان لهُ ضميرًا واحدًا للمذكر والمونث مفروقًا بعلامةٍ خارجية

وقولهُ كلهُ لا يسوغ الى اخرهِ اي ان كلاًّ من الضمير المنفصل مرفوعًا ومنصوبًا لا يسوغ الاتيان بهِ الا اذا لم يمكن الاتيان بالمتصل كما اذا وقع مبتدأً او أُرِيدَ تقديمهُ لغرضٍ فان

المتصل لا يُبتدأ بهِ ولا يتقدم على عاملهِ . وقد يُفصَل الضمير مع امكان اتصالهِ في بعض الصُوَر نحو اعطيتك اياهُ مع امكان اعطيتكهُ . ولم يتعرَّض لهُ لقلّتهِ وكثرة التفصيل فيهِ كما هو دأبهُ في هذه الرسالة

وفي قولهِ يستتر في ما يرفعهُ من الاسماء ايضًا اشارةٌ الى استتارهِ في الفعل كما ذكر في كتاب التصريف . والاسماء تشمل الصفات كما مثّل والمصادر النائبة عن افعالها نحو حمدًا لله . واسماء الافعال نحو صَهْ وحَذارِ فان في كلٍّ من ذلك ضميرًا مرفوعًا بهِ على الفاعلية كما في الضارب او على النيابة كما في المضروب ولذلك مثّل لهُ بهما

وقولهُ او رتبةً نحو في دارهِ زيدٌ اي ان الضمير عائدٌ الى زيد وهو متاخرٌ في اللفظ لكنهُ متقدمٌ في الرتبة لانهُ مبتدأٌ كما ستعلم في بابهِ

وقولهُ اذا لم تلحقها الالف احترازٌ من نحو مررت بهما . ومثّل للياء الساكنة بقولهِ عليهما وبرميهم تنبيهًا على ان المُعتبَر انما هو سكون الياء مع قطع النظر عن حركة ما قبلها

الفصل الثالث

في العَلَم

المفردات والمركبات

العَلَم ما وُضِع لمعيَّنٍ لا يتناول غيرهُ . وهو ينقسم باعتبار نفسهِ الى مفردٍ كزيد . ومركَّبٍ كعبد الله . وباعتبار مسمَّاهُ الى شخصيٍّ كما رايت . وجنسيٍّ كأُسامةَ للاسد . فان تصدَّر بأَبٍ كابي بكر او أُمٍّ كأُمّ عامر فهو كنيةٌ . والاَّ فان افاد رفعةً كزين العابدين او ضعةً كانف الناقة فهو لَقَبٌ . والاَّ فهو اسمٌ . واذا اجتمع احدهما مع الاسم تقدَّمت الكنية كابي حفصٍ عمر . وتأَخَّر اللقب كهرون الرشيد

واعلم أن العلم المركَّب قد يكون اضافيًّا كعبد الله فيكون معرب الجزءين . وقد يكون مزجيًّا كمَعْدِيْ كَرِب فيكون مبنيَّ الجزءِ الاول مطلقاً . معرب الثاني ما لم يكن اسم صوتٍ كما في سيبويهِ فيُبنَى ايضًا

العَلَم الجنسيُّ ما وُضِع لماهيَّة الجنس الحاضرة في الذهن

كأسامة للاسد وثُعالة للثعلب . وهو في التعيين مثل اسم الجنس المعرَّف بلام الحقيقة . فاذا قلت أُسامة اجرأ من ثُعالة كان بمنزلة قولك الاسد اجرأ من الثعلب

واذا اجتمع الاسم مع الكنية كان تابعًا لها في الاعراب . واما مع اللقب فان كانا مفردين كسعيد كُرْز جاز الاتباع والاضافة حيث لا مانعَ منها كما في الحرث كرز . والا تعيَّن الاتباع

وقولهُ معرب الثاني اي انهُ يُعرَب غير منصرفٍ كما علمت . ومنهم من يعربهُ منصرفًا فيقول معدي كربٍ جرًّا بالاضافة وهو قليلٌ وقولهُ ما لم يكن اسم صوتٍ المراد باسم الصوت وَيْهِ وهو مبنيٌّ على الكسر فيقال جاءَ سيبويهِ بكسر الهاء

ومن مركبات الاعلام المركَّب الاسناديُّ وهو المنقول عن جملةٍ كتأَبَّطَ شرًّا . وحكمهُ ان لا يتغيَّر لفظهُ عمَّا نُقِل عنهُ فيُقال جاءَ تأَبَّطَ شرًّا ومررت بتأَبَّطَ شرًّا لفظًا واحدًا . ولكن يكون في محلّ ذلك الاعراب الذي اقتضاهُ العامل كما في سائر المبنيَّات

الفصل الرابع

في اسم الاشارة

اسم الاشارة ما وُضِع لمشارٍ اليهِ . فان كان قريبًا

فهو ذا للمذكر منهُ . وذان لمثنَّاهُ . وذي للمونثة . وتان لمثنَّاها . وأُولآءِ لجمعهما . وإن كان بعيدًا فهو ذلك وتلك لمفرَدَيهِ . وذانك وتانك لمثناهما . وأُولئِك لجمعهما . فان أُرِيدَ المتوسط اشير اليهِ بما لحقتهُ الكافُ دون اللام كذاك وتيك . وتدخل ها التنبيه على ما للقريب من ذلك مطلقاً . وما للمتوسط مفردًا كهذا وهاتيك ونحوها

واعلم ان من اسمآء الاشارة ما يختصُّ بالمكان وهو هُنا للقريب وهناك وهنالك لغيرهِ . وكل ذلك مبنيٌّ في كل حالٍ . غير ان ما وُضِع للمثنى يكون بالالف رفعًا وبالياءِ نصبًا وجرًّا كقام هذان ورايت هاتين . وهو تغيير بناء عند الجمهور كتغيير صِيَغ الضمائر المنفصلة بحسب مواضعها من الاعراب

قولهُ فان كان قريبًا الى اخرهِ اي فان كان المشار اليهِ قريبًا فاسم الاشارة ذا للمذكر منهُ . وقولهُ ذلك وتلك لمفرديهِ اي ان ذلك لمفردهِ المذكر وتلك لمفردهِ المونث . وقولهُ وهنالك

وهنالك لغيره اي هناك للتوسط وهنالك للبعيد. ويستعمل للبعيد ايضاً ثَمَّ بفتح الثاء والميم المشددة

وقولهُ وهو تغيير بنآء الى اخره اي ان هذا التغيير الذي يقع فيه ليس تغيير اعرابٍ كما في نحو قام الرجلان ورأيت الرجلين بل تغيير بنآء كما تتغير الضمائر المنفصلة فيقال هما في الرفع واياهما في النصب. وانما قال عند الجمهور لان في ذلك خلافاً. فان منهم من يقول انهُ معربٌ لانتقاض البنآء بما عارضهُ من التثنية التي هي من خواص الاسمآء

ومذهب الجمهور انهُ ليس بمثنًّى حقيقةً لان التثنية تقتضي قبول التنكير وهو لا ينفكُّ عن تعريفهِ. وانما جآء على صورة المثنَّى فجعلوهُ بالالف رفعاً وباليآء نصباً وجرًّا. ولذلك قال المصنف ما وُضع للمثنَّى اي للاثنين المشار اليهما ولم يقل المثنى لئلا يلزمهُ حقيقة التثنية والاعراب

الفصل الخامس

في الاسم الموصول

الموصول ما لا يتمُّ جزءا من الكلام الا بصِلةٍ وعائدٍ. وهو الذي للمذكَّر. واللذان لمثنَّاهُ. والذين

لجمعهِ. والتي للمؤنَّثة. واللتان لمثناها. واللواتي لجمعها.
ومَن وما وأيّ وأَلْ للجميع. وكل ذلك مبنيٌّ مطلقاً
سوى أيّ فانها تُبنى على الضم اذا اضيفت وحُذِف
صدر صلتها نحو يعجبني أيُّهم قائِمٌ. وتعرب ان لم تكن
كذلك. وحكم ما وُضِع للمُثنَّى هنا حكمهُ في الاشارة.
وأمَّا الصلة فحكمها ان تكون صفةً محضةً مع أَلْ كجاءَ
الضارب والمضروب. وجملةً خبريةً مع غيرها مشتملةً
على ضميرٍ يطابق الموصول كجاءَ الذي قام ابوهُ. او
شبه جملةٍ وهو الظرف والمجرور كعرفتُ ما عند القوم.
وقرأت ما في الكتاب. وقس عليهِ

---

١ قولهُ ما لا يتمُّ جزءًا الى اخرهِ اي ما لا يصير جزءًا تامًّا من الكلام كالمبتدأ والفاعل ونحوهما. وقولهُ ومن وما الى اخرهِ اي ان هذه الموصولات مشتركة للمفرد والمثنى والمجموع مذكرًا ومؤنثًا بخلاف الذي وفروعهِ فان لكل مقامٍ واحدًا منها مختصًّا بهِ

٢ وقولهُ وكل ذلك مبنيٌّ الى اخرهِ اي ان كل هذه الاسماء مبنيَّةٌ في كل حالٍ الا ما استثناهُ منها وهو أيٌّ فانها تُبنى بشرطٍ. والمراد بصدر صلتها الضمير المصدَّرة بهِ الصلة كما سترى. وقولهُ

تُعرب لئن لم تكن كذلك يدخل تحتهُ ثلث صُوَرٍ. احداها ان تُضاف ويُذكَر صدر الصلة نحو يعجبني أَيُّهم هو قائمٌ. والثانية ان لا تضاف ولا يذكر صدر الصلة نحو يعجبني أيٌّ قائمٌ. والثالثة ان لا تضاف ويُذكَر صدر الصلة نحو يعجبني أيٌّ هو قائمٌ. وهي تُعرَب في كل هذه الصور بخلاف الصورة التي ذكرها

٣ وقولهُ وحكم ما وُضِع للمثنى الى اخرهِ اراد حكمهُ في البناء كما مرَّ في مثنى الاشارة. واما الذين فهي مبنيَّة على الياء وقد دخلت تحت قولهِ وكل ذلك مبنيٌّ مطلقًا. وقيَّد صلة أل بالصفة احترازًا من الموصوف كالرجل وقيَّد الصفة بالمحضة احترازًا مما غلبت عليهِ الاسمية كالقاضي او دلَّ على تفضيلٍ كالاحسن فان أَلْ فيهما حرف تعريفٍ. واختُلِف في الصفة المشبَّهة كالحَسَن فقيل أَلْ فيها موصولةٌ وقيل حرف تعريفٍ ايضًا. وفي كلا المذهبين كلامٌ لا موضع لهُ هنا

٤ وقيَّد صلة غير أل بالجملة احترازًا من المفرد نحو جاء الذي قائمٌ. وقيد الجملة بالخبرية وهي المحتملة الصدق والكذب احترازًا من الانشائية نحو جاء الذي هل تحبهُ. فان كل ذلك لا يصلح ان يكون صلة

الفصل السادس

في المعرَّف بأَلْ

اذا لم يكن مصحوب أَلْ مما يقع صلةً لها كما علمت فان كان معهوداً كما في قولك اشتريت فرساً ثم بعت الفرس فهي حرفٌ لتعريف العهد. والا فلتعريف الجنس كما في قولك الرجل افضل من المرأَة. وهي في جميع احوالها تعاقب التنوين فلا يجتمعان في اسمٍ مطلقاً. واما المُنادَى والمضاف فسياتي الكلام على كلٍّ منهما في مكانهِ

واعلم ان الاسم لا يستحقُّ الاعراب الا بعد التركيب. والواقع منهُ في التركيب اما عمدةٌ في الكلام وهو الفاعل ونائبهُ والمبتدأ وخبرهُ. ولهُ من الاعراب الرفع. واما فضلةٌ وهو المفعول والمُستثنَى والحال والتمييز. ولهُ النصب. واما بينهما وهو المضاف اليهِ. ولهُ الخفض. غير ان من ذلك ما يختلف حكمهُ

لعارضٍ كما ستريـ . وسياتي بسط الكلام على كل ذلك بالتفصيل

قولهُ في جميع احوالها يشمل الموصولة والحرفية وهي العهدية والجنسية كما ذكر. والزائدة كالداخلة على التمييز في قولهِ

رايتك لمّا ان عرفت وجوهنا
صددت وطبت النفسَ يا قيسُ عن عمرِو

والداخلة على بعض الاعلام المنقولة للمح ما نُقِلَت عنهُ كالحسَن والعبّاس. ولم يتعرّض لهما للندور الاولى مع شذوذٍ فيها وخروج الثانية عما هو بصَدَدهِ لان الكلام في المعرَّف بألْ وهي لا تفيد تعريفًا

وقولهُ تعاقب التنوين ماخوذٌ من معاقبة الرَّجُلَين في السفر على مطيَّةٍ واحدة اذا كان يركب هذا تارةً وذاك اخرى فلا يركبان معًا

وقولهُ لا يستحقُّ الاعراب الى اخرهِ اي ان الاسم بمفردهِ كزيد لا يستحقُّ اعرابًا لفقد العامل. وانما يستحق الاعراب بعد تركيبهِ كما اذا قيل قام زيدٌ او زيدٌ قائمٌ

والمراد بالعمدة ما لا يتركب الكلام بدونهِ كالفاعل والخبر ونحوهما بخلاف الفضلة لانها لا تكون ركنًا للاسناد

وقولهُ المفعول يتناول المفعول المطلق والمفعول بهِ والمفعول

فيهِ والمفعول لهُ والمفعول معهُ

وقولهُ واما بينهما الى اخرهِ اي ان المضاف اليهِ متوسط بين العمدة والفضلة لانهُ تارةً يكمّل العمدة نحو قام غلام زيدٍ. وتارةً يكمل الفضلة نحو رايتُ غلام زيدٍ. ويقع في موضع عمدةٍ كسرَّني قدوم الامير. وفي موضع فضلة كهذا راكب الفرس

وقولهُ من ذلك ما يختلف حكمهُ يريد المبتدأ والخبر لعروض النواسخ عليهما وبعض المفاعيل لعروض النيابة عن الفاعل عليهِ كما سترى. وانما اتى بهذه العبارة هنا لانهُ قد اشرف على ذكر المركّبات فجعلها كالمقدّمة لها

الباب السادس

في مرفوعات الاسماء ومتعلقاتها وفيهِ تسعة فصول

الفصل الاول

في الفاعل

الفاعل ما أُسنِد اليهِ فعلٌ تامٌ معلومٌ مقدَّمٌ عليهِ كقام زيدٌ. فان تأَخَّرعنهُ خرج عن الفاعلية واذا كان الفاعل موَّنثًا لحقت فعلهُ علامة التانيث كقامت الجارية. فان كان منفصلاً عنهُ او مجازيًا ظاهرًا جاز تركها كحضر المجلسَ امراةٌ وطلع الشمسُ واذا كان مثنًّى او مجموعًا جرى الفعل معهُ عند الجمهور كما يجري مع مفردهِ نحو جاء الرجلان وقامت المومنات. فان كان المجموع لمذكرٍ مكسّرًا جاز تانيث فعلهِ كقامت الرجال. والفاعل مقدَّمٌ على ما سواهُ

من متعلقات الفعل ما لم يُفضِ تقديمهُ الى اخلالٍ كفصل الضمير مع امكان اتصالهِ فيجب تاخيرهُ كضربني زيدٌ. فان لم يكن موجبٌ لتاخيرهِ كما مرَّ ولا مانعٌ كالتباسهِ بالمفعول في نحو ضرب الفتى يحيى جاز التاخير كضرب عمرًا زيدٌ. وقس على كل ذلك

قيَّد الفعل بالتام احترازًا من الافعال الناقصة ككان واخواتها فان ما تُسنَد اليهِ لا يُعَدُّ فاعلاً لها. وقيَّد التام بالمعلوم احترازًا عن المجهول في نحو ضُرِب زيدٌ فان المسند اليهِ نائبٌ عن الفاعل لا فاعلٌ. وقولهُ فان تأخَّر عنهُ الى اخرهِ اي اذا قيل زيدٌ قام لم يكن فاعلاً بل مبتدأً والفعل خبرًا لهُ. وقيد المونث المجازيّ بالظاهر لانهُ لو كان مضمرًا لزمتهُ العلامة فيقال الشمس طلعت.

وقولهُ جرى الفعل معهُ الى اخرهِ اي لم تلحقهُ علامة التثنية والجمع فيقال جآء الرجلان وقام المومنون وجآءت المرأتان وقامت المومنات كما يقال جآء الرجل وجآءت المرأة. وانما قال عند الجمهور لان بعض العرب يُلحِقهُ العلامة نحو قاما اخواك وجآءوا بنوك. وهي لغةٌ شاذَّة لا معوَّل عليها ويُعبَّر عنها بلغة اكلوني البراغيث

وقولهُ فان كان المجموع لمذكرٍ الى اخرهِ تفريعٌ على قولهِ جرى الفعل معهُ كما يجرى مع مفردهِ اي ان جمع التكسير لمذكرٍ يجوز الحاق التاء لفعلهِ بخلاف مفردهِ كقامت الرجال وقالت العلماء

وقولهُ ما لم يُفضِ تقديمهُ الى اخرهِ اي انهُ يُقدَّم على غيرهِ من متعلقات الفعل الا اذا أدّى تقديمهُ الى اخلالٍ من حيث اللفظ كفصل الضمير مع التمكن من وصلهِ في نحو ضربني زيدٌ او عودهِ على ما تاخر لفظاً ورتبةً في نحو باع العبدَ سيّدُهُ فيجب تاخيرهُ كما رايت لانهُ لو قُدِّم لزم ان يقال ضَرَبَ زيدٌ اياي وباع سيّدُهُ العبدَ وكلاهما مردودٌ . او من حيث المعنى كارادة حصر الفاعل نحو انما ضَرَبَ عمرًا زيدٌ . فلو قيل انما ضرب زيدٌ عمرًا كان الحصر للمفعول وهو خلاف المقصود

وقولهُ ولا مانعٌ الى اخرهِ اي يجوز تاخير الفاعل اذا لم يكن لذلك مانعٌ لفظيٌ كضربتُ زيدًا . فانهُ لو أُخِّر لزم ان يقال ضَرَبَ زيدًا انا فانفصل الضمير مع امكان اتصالهِ . او معنويٌ كارادة حصر المفعول نحو انما ضَرَبَ زيدٌ عمرًا . فانهُ لو أُخِّر كان الحصر للفاعل . ومن ذلك التباس احدهما بالاخر عند فقد القرينة نحو ضرب هذا ذاك . فيجب حفظ الترتيب مدلولاً فيهِ على الفاعل بالتقدم . فان وُجِدت قرينةٌ لفظيةٌ نحو ضرب عمرًا زيدٌ او معنويةٌ نحو فَهِمَ المعنى موسى جاز التاخير لعدم الالتباس

واعلم ان قولهُ ما أُسنِد اليهِ أعَمُّ من ان يكون المُسنَد اليهِ ظاهرًا كقام زيدٌ او مضمرًا كقمت. وهكذا في سائر الابواب المحتملة وقوع المعمول فيها مضمرًا في حالة الرفع وغيرهِ. وذلك يُستفَاد من قولهِ في الفصل السابق ان الاسم لا يستحق الاعراب الى اخرهِ ولا يخفى ان الاسم يتناول الظاهر والمضمر

ويجري مع الفاعل مجرى الفعل في جميع احكامهِ كل ما تضمن معنى الفعل كاسم الفاعل والصفة المشبهة وغيرهما نحو زيدٌ قائمٌ ابوهُ وحَسَنٌ وجههُ. وهكذا في سائر الابواب. وانما اقتصر هنا على ذكر الفعل اعتمادًا على ما سيذكرهُ في باب احكام الفعل واعمالهِ. وهو يعمُّ جميع معمولات الاسماء فيغني عن التكرار في افرادها

الفصل الثاني
في نائب الفاعل

قد يُحذَف الفاعل لامرٍ كالجهل بهِ فينوب عنهُ في جميع احكامهِ المفعول بهِ مسندًا اليهِ مجهول فعلهِ كضُرِب زيدٌ. فان كان الفعل يتعدَّى الى اكثر من مفعولٍ رُفِع الاول نائبًا وجرى ما يليهِ على نصبهِ

نحو أُعطِيَ زيدٌ درهمًا

واعلم انهُ اذا لم يكن في الكلام مفعولٌ بهِ ناب عن الفاعل ما صحَّ الاسناد اليهِ لفظًا ومعنًى من ظرفٍ او مصدرٍ كسُهِرَت ليلةُ العيد وقِيلَ قولٌ حَسَنٌ . وقِس عليهِ

قولهُ في جميع احكامهِ اي في الرفع والتاخر عن العامل وبقية الاحكام التي ذكرها في باب الفاعل . وقولهُ مجهول فعلهِ اي مجهول فعل الفاعل كما في نحو ضَرَبَ زيدٌ عمرًا فانهُ اذا حُذِف الفاعل منهُ أُسنِد مجهول فعلهِ الى المفعول بهِ فيقال ضُرِبَ عمرٌو

وقولهُ جري ما يليهِ على نصبهِ اي استمرَّ على نصبهِ بالمفعولية التي كان منصوبًا بها . وهو يشمل ما كان المنصوب فيهِ واحدًا كما في أُعطِي زيدٌ درهمًا او اثنين نحو أُعلِم زيدٌ عمرًا قادمًا

وقولهُ اذا لم يكن في الكلام مفعولٌ بهِ يُؤذِن بان المفعول بهِ هو الاولى بالنيابة عن الفاعل . فاذا وجد كان هو النائب على الاصحّ والّا جاز ان ينوب غيرهُ مما ذكرهُ بعد ذلك

ولا يخفى ان المفعول بهِ أَعَمُّ من ان يكون صريحًا نحو ضربت زيدًا او غير صريح نحو مررت بزيدٍ كما سياتي في بابهِ .

قد يخل فيه نحو مر بزيد . ولذلك لم يتعرض للافراد وبالذكر طلبا للاختصار

ع قوله ما صح الاسناد اليه ضابط جرى عليه بعض المحققين . وهو احتراز عما لا يصح الاسناد اليه اما من جهة اللفظ كالظروف والمصادر الغير المتصرفة اي التي لا يقع الظرف منها الا مفعولاً فيه نحو لدى ولا يقع المصدر الا مفعولاً مطلقاً نحو سبحان الله . فانها لا تقبل الاسناد اليها لانه يستلزم اخراجها عما وضعت عليه . واما من جهة المعنى كالظروف والمصادر الغير المختصة بوصف او اضافة فان الاسناد اليها لا يفيد كما اذا قيل جلس مكانٌ وقُضِيَ قضاءٌ لان المكان المُبهم يستلزمه الفعل والمصدر المبهم يستفاد من الفعل فلا يفيد الاسناد اليها زيادة في المعنى

الفصل الثالث

في المبتدإ والخبر

المبتدأ هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية للاسناد . والخبر هو الجزء المتم فائدته من مفردٍ كزيد قائم . او جملةٍ خبرية مرتبطة به كزيد قام ابوه . او شبه

جملةٍ كزيدٌ عندك او في الدار. وحكم المبتدأ ان يكون معرفةً مقدَّمةً. وعكسهُ الخبر. فان تخصَّصت النكرة جاز الابتدآء بها لقربها من المعرفة نحو رجلٌ عالم زارنا. واذا أُرِيدَ الحكم بمعرفةٍ جاز الاخبار بها لوقوعها في مَظَنَّة الجهالة كالنكرة نحو هذا عبد الله. وقد يُعكَس الترتيب لعارضٍ كحصر المبتدأ فيُؤَخَّر نحو ما في الدار الا زيدٌ. ووقوع الخبر ظرفًا لنكرةٍ فيقُدَّم نحو عندي غلامٌ. فان لم يكن للعكس موجبٌ كما مرَّ. ولا مانعٌ كوقوع المبتدأ استفهامًا نحو مَن في الدار. او وقوع الخبر فعلاً لهُ نحو زيدٌ قام. جاز فيهما نحو قائمٌ زيدٌ

واعلم ان المبتدأ قد يكون موصوفًا يُسنَد اليهِ الخبر كما مرَّ وهو الاصل. وقد يكون صفةً تُسنَد الى مرفوعها الظاهر بعد نفيٍ او استفهامٍ فتستغني بهِ عن الخبرِ. غير انها ان كانت لا تصلح خبرًا نحو ما قائمٌ أَخَوَاك وهل مضروبٌ بنوك تعيَّن الابتدأُ بها. فان

صلحت نحو ما قائمٌ زيدٌ جاز الوجهان. وقد يدخل على المبتدأ والخبر ما ينسخ حكمهما لفظاً ومعنًى. وهو كانَ وانَّ وظنَّ وما يجري مجراهنَّ ويقال لهنَّ النواسخ. وسيأتي الكلام عليهنَّ بالتفصيل

قولهُ المتمّ فائدتهُ اي المتمّ فائدة المبتدا. ومِن في قولهِ من مفردٍ للبيان. وقد عرفت الجملة الخبرية في باب الموصول. وقولهُ مرتبطة بهِ اسمه بالمبتدا كارتباطها بالضمير في قولهِ زيدٌ قام ابوهُ او بالاشارة في قولك عبد الله ذاك اميرٌ وغير ذلك مما يُذكر في المُطَوَّلات. والمراد بشبه الجملة الظرف والجارّ والمجرور وقد جمعهما في قولهِ عندك او في الدار

وقولهُ تخصّصت النكرة اي جُعِلت اخصَّ مما كانت كما اذا وُصِفت نحو عبدٌ مومنٌ خيرٌ من مشركٍ او اضيفت نحو عدل ساعةٍ خيرٌ من عبادة الف شهرٍ. ولما كان المراد بتخصيصها تقريبها من المعرفة اعتبروا العموم فيها من المخصِّصات نحو تمرٌ افضل من بعيرٍ لانها حينئذٍ تكون كالمعرّف باللام الجنسيّة. واكثر ما يكون ذلك بعد النفي نحو ما احدٌ في الدار او الاستفهام نحو هل شيخٌ في المدينة. ولذلك قالوا ان مسوّغات الابتداء بالنكرة كلها ترجع الى الخصوص والعموم

وقولهُ لوقوعها في مظنّة الجهالة كالنكرة لان المراد بالخبر افادة المخاطب ما كان يجهلهُ وذلك من شان النكرات . فاذا وقعت المعرفة في هذا المقام جاز الاخبار بها لانها حينئذٍ تكون بالنسبة الى المخاطب في حكم النكرة

واعلم ان وقوع الخبر معرفةً مشروطٌ بكون المبتدا معرفةً ايضًا فلا يجوز الاخبار بالمعرفة عن النكرة . ولم يتعرّض المصنّف لذكر هذا الشرط لان بناءَ الكلام في عبارتهِ على خروج الخبر بنفسهِ عن الاصل فيتضمن كون ذلك مع بقاءِ المبتدا على اصلهِ

وقولهُ وقوع الخبر ظرفًا يتناول وقوعهُ جارًّا ومجرورًا ايضًا نحو لي غلامٌ لان حكمهما واحدٌ في جميع الابواب . وقيّدهُ بكونهِ لنكرةٍ لانهُ لو كان لمعرفةٍ لم يكن تقديمهُ واجبًا . وقيّد الخبر الواقع فعلاً بكونهِ للمبتدا لانهُ لو كان لغيرهِ نحو زيدٌ قام ابوهُ لم يمتنع تقديمهُ

واعلم ان مما يوجب تاخير المبتدا ان يشتمل على ضمير ما اشتمل عليهِ الخبر نحو في الدار صاحبها . ومما يوجب تقديم الخبر ان يكون اسم استفهامٍ نحو اين الطريق . ومما يوجب حفظ الترتيب ان يستوي الطرفان في التعريف والتنكير مع فقد القرينة نحو اخي رفيقي وافضل منك افضل مني . وقد اهمل المصنف كثيرًا من احكام هذا الباب بعضها لكراهة التطويل الذي لا تحتملهُ هذه الرسالة . وبعضها للاعتماد على ما ذكرهُ او

سيذكرهُ من القوانين الكلّية التي يُرجَع اليها في مواقعها. وهكذا فعل في سائر الابواب طلبًا للاختصار والتسهيل على المبتدئ

وقولهُ ان المبتدا قد يكون موصوفًا اراد بالموصوف ما يقابل الصفة اي يكون اسمًا يُوصَف بغيرهِ كما هو شان المبتدا فان الخبر وصفٌ لهُ في المعنى. وفي قولهِ وهو الاصل تلويح اعتذارٍ عن اقتصارهِ عليهِ في التعريف لان الاصول احقّ بالاعتبار. والصفة في قولهِ وقد يكون صفةً تشمل اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة. ومرفوعها يشمل ما كان فاعلاً لها نحو ما قائمٌ اخواك او نائب فاعلٍ نحو هل مضروبٌ بنوك كما مثّل

وقيّد المرفوع بالظاهر احترازًا عن الضمير المستتر في نحو ما قائمان اخواك. فان الصفة فيهِ قد رفعت ضمير الاخوين المستتر فيها لانها مثناةٌ. ولو رفعت لفظهما لكانت مفردةً كما علمت في باب الفاعل. ومن ثمَّ وجب ان تكون خبرًا مقدمًا وما بعدها مبتدأً مؤخرًا. ولما كان الضمير المنفصل يجري مجرى الظاهر في استقلالهِ توسَّعوا في ادخالهِ هنا تحت الظاهر. فيدخل في المسئلة نحو ما قائمٌ انتما. وكل ذلك مشروطٌ بوقوع الصفة بعد النفي او الاستفهام. فان لم تقع بعدهما تعيّن كونها خبرًا مقدمًا مطابقًا لما بعدها في الاعداد

وقولهُ غير انها الى اخرهِ تقسيمٌ للابتداء بها في الوجوب والجواز.

وقوله لا تصلح خبراً اي لا تطابق المرفوع في الاعداد نحو ما قائم اخواك او بنوك فانها مفردة والمرفوع غير مفردٍ فلا تصلح خبراً له. واما ان صلحت خبراً للمفرد نحو ما قائمٌ زيدٌ فيجوز ان تكون مبتدأً وما بعدها فاعلاً اغنى عن الخبر. وان تكون خبراً مقدماً وما بعدها مبتدأً مؤخراً

وقوله ينسخ حكمها لفظاً ومعنىً اي يغيّر حكمها اللفظيَّ من جهة الاعراب والمعنويَّ من جهة الزمان وغيرهِ مما سترى.

وقوله ما يجري مجراهنَّ يريد بهِ اخواتهنَّ والحروف العاملة عمل البعض منهنَّ كما سيأتي. وهذه العبارة جعلها توطيةً لورود النواسخ في باب المرفوعات

الفصل الرابع

في كان واخواتها (الافعال الناقصة)

هي كان وصار واصبح واضحى وظلّ وامسى وبات وما زال وما برِحَ وما انفكَّ وما فتئ وما دام وليس. ويقال لها الافعال الناقصة. وكلها ترفع المبتدأ على انهُ اسمها وتنصب الخبر على انهُ خبرها. نحو

كان العالمُ جاهلاً وليس الجاهلُ كريمًا. وقس ما بينهما. غير ان من هذه الافعال ما لا يتصرَّف اصلاً وهو دام وليس. ومنها ما يتصرف شيئًا وهو المنفي فانهُ يُستعمَل منهُ مضارعٌ فقط. وكلاهما يمتنع تقديم خبرهِ عليهِ. ومنها ما يتصرَّف تمامًا وهو البواقي ولا يمتنع فيهِ ذلك نحو قائمًا كان زيدٌ. واما الاسم فحكمهُ مع الفعل حكم الفاعل ومع الخبر حكم المبتدا كما علمت فيقاس عليهما

يقال لهذه الافعال ناقصة لانها لا تكتفي بمرفوعها كالافعال التامَّة. وقولهُ وهو دام اي الواقعة في هذا التركيب نحو لا اصحبك ما دمتُ حيًّا. وما الداخلة عليها مصدريةٌ زمانية اي مدَّة دوامي حيًّا. وقولهُ يمتنع تقديم خبرهِ عليهِ اي لا يقال ما حيًّا دمتُ ولا ما قائمًا زال زيدٌ. واما على الاسم فلا يمتنع نحو ما زال قائمًا زيدٌ

وقولهُ حكمهُ مع الفعل حكم الفاعل الى اخرهِ اي ان الاسم في هذا الباب يجري مع الفعل المُسنَد اليهِ مجرى الفاعل في التزام التاخير عنهُ وتانيث العامل لهُ وافرادهِ معهُ وهلمَّ جرًّا.

ويجري مع الخبر مجرى المبتدا مع خبره في التعريف والتنكير والتقديم والتاخير وجوبًا وجوازًا وامتناعًا كما عرفت هناك فلا حاجة الى التكرار

واعلم ان هذه الافعال ما عدا زال وفتئ وليس تُستعمل تامةً كبقية الافعال فتستغني عن الخبر ويكون مرفوعها فاعلًا كقوله

قد كان ما كان منا والله خيرٌ وابقى

ويُتصرَّف في كان بما لا يُتصرَّف في غيرها من اخواتها فتقع زائدةً نحو ما كان احسن زيدًا . ويجوز حذفها مع اسمها بعد إنْ ولو الشرطيتين كقولهِ قد قيل ذلك ان صدقًا وان كذبًا وقولهِ لا يأمن الدهر ذو بغيٍ ولو ملكًا اي ان كان المقول صدقًا ولو كان ذو البغي ملكًا . ويقع خبرها فعلًا ماضيًا مقترنًا بقد نحو كان زيدٌ قد حضر . ويجوز حذف نون مضارعها المجزوم نحو لم يكُ زيدٌ قائمًا . وكل ذلك لا يتأتّى في غيرها

الفصل الخامس

في كاد واخواتها

هي كاد واوشك وعسى وشرع وانشأ وطفق

وتعلق بواحد وجعل في المشهور . ويقال لها افعال المقاربة . وهي تعمل عمل كان غير ان خبرها لا يكون الا فعلاً مضارعًا رافعًا ضمير اسمها نحو كاد الفارس يسقط وجعل الشاعر يُنشِد . والاكثر في عسى واوشك اقتران خبرهما بأَن المصدرية نحو عسى الله ان ياتي بالفتح . وعكسهما كاد . وأَمَّا شَرَعَ واخواتها فيمتنع ذلك في اخبارهنَّ البتَّة . ولا يشتقُّ من هذه الافعال الا مضارعٌ لكاد واوشك . وكلها يُحفَظ الترتيب معها على الاطلاق

من هذه الافعال كاد واوشك للمقاربة وعسى للرجاء . وشرع وما يليها للشروع . ولكن قيل لها افعال المقاربة تغليبًا . وانما قال في المشهور لان من افعال المقاربة كَرِبَ وهلهل ايضًا . ومن افعال الرجاء حَرَى واخلولق . ومن افعال الشروع هبَّ وابتدأَ وقام وغير ذلك . ولكن المشهور منها ما ذكرهُ فاقتصر عليهِ

وقولهُ رافعًا ضمير اسمها لانهُ لا يجوز ان يرفع غيرهُ فلا يقال كاد الفارس يسقط رمحهُ . وقولهُ لا يشتقُّ الا مضارعٌ لكاد

واوشك هو المشهور في الاستعمال . وندر مجيء اسم فاعلٍ لاوشك واندر منهُ مجيئهُ لكاد

وقولهُ يُحفَظ الترتيب معها على الاطلاق اي ان جميع هذا الباب يتقدم الفعل فيهِ على الاسم والاسم على الخبر فلا يجوز الاخلال بالترتيب

الفصل السادس

في ما ولا الحجازيتين

تُحمَل ما النافية على ليس عند اهل الحجاز فتعمل هذا العمل بشرط حفظ النفي والترتيب . نحو ما زيدٌ قائماً . فان انتقض النفي او اختلف الترتيب أُهمِلَت نحو ما زيدٌ الا شاعرٌ وما قائمٌ زيدٌ . واما لا فان اريد بها نفي الواحدِ أُلحِقَت بها في العمل . غير انهُ يُشترَط فيها ان يكون معمولاها نكرتين نحو لا رجلٌ حاضرًا . وان اريد بها نفي الجنس فلها حكمٌ اخر كما ستعلم

قولهُ عند اهل الحجاز لان التميميين يهملونها فلا تعمل عندهم شيئًا . وقولهُ بشرط حفظ النفي اي بشرط بقاء معنى النفي . وقد فسّرهُ بقولهِ فان انتقض النفي ومثّل لهُ بقولهِ ما زيدٌ الا شاعرٌ فانهُ يقتضي اثبات الشاعريّة لزيدٍ لا نفيها عنهُ . وقولهُ ما قائمٌ زيدٌ يجوز ان يكون زيدٌ فيهِ مبتدأً مؤخّرًا او فاعلًا اغنى عن الخبر كما علمت في باب المبتدا

وقولهُ اريد بها نفي الواحد اي نفي الواحد فقط من افراد الجنس . فاذا قيل لا رجلٌ في الدار كان النفي لوجود رجلٍ واحدٍ فيها واحتمل ان يكون فيها رجلان او اكثر بخلاف التي يراد بها نفي الجنس فانها تنفي الجنس باسرهِ حتى لا يرد معها هذا الاحتمال

الفصل السابع
في انّ واخواتها

هي إِنَّ وأَنَّ وكأَنَّ ولكِنَّ وليْتَ ولعلَّ . ويقال لها الحروف المشبّهة بالافعال . وهي تعمل عكس عمل كان فتنصب الاسم وترفع الخبر نحو ان زيدًا قائمٌ ولعلَّ الله غافرٌ . وقس عليهِ . لكنَّ أَنَّ المفتوحة الهمزة

لا بدَّ لها من عاملٍ يتسلط عليها فتأوَّل مع خبرها بمصدرٍ وهو الضابط فيها نحو بلغني أنَّ زيدًا قادمٌ. اي بلغني قدوم زيدٍ. ويلزم الخبر التاخير في هذا الباب ما لم يكن ظرفًا او مجرورًا فيجوز توسطهُ نحو انَّ عندك او في الدار زيدًا. وقد تلحق هذه الحروفَ ما الزائدة فتكفُّها عن العمل نحو انما زيدٌ قائمٌ. وتدخل لام الابتداء على ما تأخَّر من معمولَيْ إنَّ المكسورة فلا تغيّر شيئًا من حكمهِ نحو ان زيدًا لَقائمٌ. وان في الدار لزيدًا. وقس على كل ذلك

قولهُ لا بد لها من عاملٍ يشمل العامل اللفظيَّ نحو علمت أنَّك محسنٌ والمعنويَّ نحو عندي أنك فاضلٌ. فان عاملها في الاول الفعل وفي الثاني الابتداء. وقيَّد العامل بكونهِ يتسلَّط عليها احترازًا من نحو علمتُ إنَّ زيدًا لقائمٌ. فان العامل معلَّق عنها باللام الداخلة على خبرها كما سنذكرهُ في باب ظنَّ فلا يتسلَّط عليها. ومن ثَمَّ تكون مكسورة الهمزة

وقولهُ وهو الضابط فيها اي ان تاويلها بالمصدر هو الضابط الذي تُعرَف بهِ لانها ان لم نقبل التأويل كانت هي

المكسورة الهمزة . فان احتملت التأويل وعدمهُ نحو اول ما اقول اني احمد الله جاز الفتح على تقدير اول ما اقولهُ حمد الله . والكسر على تقدير اول ما اقولهُ هذه العبارة التي هي اني احمد الله

وقيَّد ما الداخلة على هذه الحروف بالزائدة احترازًا عن الموصولة نحو ان ما عندك حَسَنٌ اي ان الذي عندك حَسَنٌ . والمصدرية نحو ان ما تُحسِن مشكورٌ اي ان احسانك مشكورٌ . فانهما لا تكفَّان عن العمل وانما تكفُّ الزائدة نحو انما زيدٌ قائمٌ . غير انهم اجازوا اعمال ليت في هذه الحالة فقالوا ليتما زيدًا قادمٌ بالنصب

وقولهُ تدخل لام الابتداء الى اخرهِ قيَّد المعمول بالمتاخر اسمًا كان او خبرًا كما مَثَّل لامتناع دخولها على ما تقدم فلا يقال ان لزيدًا في الدار . وقولهُ لا تغيّر شيئًا من حكمهِ اي لا تؤثّر فيهِ شيئًا لانها غير عاملةٍ

واما بقيَّة احكام هذا الباب فلم يتعرَّض لها لانها تقتضي كلامًا طويلًا وقد تُفضِي الى غرابةٍ ليست من شان هذه الرسالة

ويجري مع الخبر مجرى المبتدا مع خبره في التعريف والتنكير والتقديم والتاخير وجوبًا وجوازًا وامتناعًا كما عرفت هناك فلا حاجة الى التكرار .

واعلم ان هذه الافعال ما عدا زال وفتئ وليس تستعمل تامّة كبقية الافعال فتستغني عن الخبر ويكون مرفوعها فاعلًا كقوله

قد كان ما كان منا والله خيرٌ وابقى

ويُتصرَّف في كان بما لا يُتصرَّف في غيرها من اخواتها فتقع زائدة نحو ما كان لحسن زيدًا . ويجوز حذفها مع اسمها بعد إنْ ولو الشرطيتين كقوله قد قيل ذلك ان صدقًا وان كذبا وقوله لا يأمن الدهر ذو بغيٍ ولو ملكًا اي ان كان المقول صدقًا ولو كان ذو البغي ملكًا . ويقع خبرها فعلًا ماضيًا مقترنًا بقد نحو كان زيدٌ قد حضر . ويجوز حذف نون مضارعها المجزوم نحو لم يكُ زيدٌ قائمًا . وكل ذلك لا يتأتّى في غيرها

الفصل الخامس

في كاد واخواتها

هي كاد واوشك وعسى وشرع وانشأ وطفق

وعلق واخذ وجعل في المشهور . ويقال لها افعال المقاربة . وهي تعمل عمل كان غير ان خبرها لا يكون الا فعلاً مضارعاً رافعاً ضمير اسمها نحو كاد الفارس يسقط وجعل الشاعر يُنشِد . والاكثر في عسى واوشك اقتران خبرها بأَن المصدرية نحو عسى الله ان ياتي بالفتح . وعكسها كاد . وأَمَّا شَرَعَ واخواتها فيمتنع ذلك في اخبارهنَّ البتَّة . ولا يشتقُّ من هذه الافعال الا مضارعٌ لكاد واوشك . وكلها يُحفَظ الترتيب معها على الاطلاق

من هذه الافعال كاد واوشك للمقاربة . وعسى للرجاء . وشرع وما يليها للشروع . ولكن قيل لها افعال المقاربة تغليباً . وانما قال في المشهور لان من افعال المقاربة كَرِبَ وهلهل ايضاً . ومن افعال الرجاء حَرَى واخلولق . ومن افعال الشروع هبَّ وابتدأ وقام وغير ذلك . ولكن المشهور منها ما ذكرهُ فاقتصر عليهِ

وقولهُ رافعاً ضمير اسمها لانهُ لا يجوز ان يرفع غيرهُ فلا يقال كاد الفارس يسقط رمحهُ . وقولهُ لا يشتقُّ الا مضارعٌ لكاد

واوشك هو المشهور في الاستعمال . وندر مجيء اسم فاعل لاوشك واندر منهُ مجيئهُ لكاد

وقولهُ يُحفَظ الترتيب معها على الاطلاق اي ان جميع هذا الباب يتقدم الفعل فيهِ على الاسم والاسم على الخبر فلا يجوز الاخلال بالترتيب

الفصل السادس
في ما ولا الحجازيتين

تُحمَل ما النافية على ليس عند اهل الحجاز فتعمل هذا العمل بشرط حفظ النفي والترتيب . نحو ما زيدٌ قائماً . فان انتقض النفي او اختلف الترتيب أُهمِلَت نحو ما زيدٌ الا شاعرٌ وما قائمٌ زيدٌ . واما لا فان اريد بها نفي الواحدِ أُلحِقَت بها في العمل . غير انهُ يُشتَرط فيها ان يكون معمولاها نكرتين نحو لا رجلٌ حاضرًا . وان اريد بها نفي الجنس فلها حكمٌ اخر كما ستعلم

قولهُ عند اهل الحجاز لان التميميين يهملونها فلا تعمل عندهم شيئًا. وقولهُ بشرط حفظ النفي اي بشرط بقاء معنى النفي. وقد فسّرهُ بقولهِ فان انتقض النفي ومثّل لهُ بقولهِ ما زيدٌ الا شاعرٌ فانهُ يقتضي اثبات الشاعرية لزيدٍ لا نفيها عنهُ. وقولهُ ما قائمٌ زيدٌ يجوز ان يكون زيدٌ فيهِ مبتدأً مؤخرًا او فاعلًا اغنى عن الخبر كما علمت في باب المبتدا

وقولهُ اريد بها نفي الواحد اي نفي الواحد فقط من افراد الجنس. فاذا قيل لا رجلٌ في الدار كان النفي لوجود رجلٍ واحدٍ فيها واحتمل ان يكون فيها رجلان او اكثر بخلاف التي يراد بها نفي الجنس فانها تنفي الجنس باسرهِ حتى لا يرد معها هذا الاحتمال

الفصل السابع

في انَّ واخواتها

هي إِنَّ وأَنَّ وكأَنَّ ولكِنَّ وليْتَ ولعَلَّ. ويقال لها الحروف المشبَّهة بالافعال. وهي تعمل عكس عمل كان فتنصب الاسم وترفع الخبر نحو ان زيدًا قائمٌ ولعلَّ الله غافرٌ. وقس عليهِ. لكنَّ أَنَّ المفتوحة الهمزة

لا بدَّ لها من عاملٍ يتسلط عليها فتأوَّل مع خبرها بمصدرٍ وهو الضابط فيها نحو بلغني أَنَّ زيدًا قادمٌ. اي بلغني قدوم زيدٍ. ويلزم الخبر التاخير في هذا الباب ما لم يكن ظرفًا او مجرورًا فيجوز توسطهُ نحو انَّ عندك او في الدار زيدًا. وقد تلحق هذه الحروفَ ما الزائدة فتكفُّها عن العمل نحو انما زيدٌ قائمٌ. وتدخل لام الابتداء على ما تأَخَّر من معمولَيْ إِنَّ المكسورة فلا تغيّر شيئًا من حكمهِ نحو ان زيدًا لقائمٌ. وان في الدار لزيدًا. وقس على كل ذلك

قولهُ لا بد لها من عاملٍ يشمل العامل اللفظيّ نحو علمت أَنَّك محسنٌ والمعنويّ نحو عندي أَنَّك فاضلٌ. فان عاملها في الاول الفعل وفي الثاني الابتداء. وقيَّد العامل بكونهِ يتسلَّط عليها احترازًا من نحو علمتُ إِنَّ زيدًا لقائمٌ. فان العامل معلَّقٌ عنها باللام الداخلة على خبرها كما سنذكرهُ في باب ظنَّ فلا يتسلَّط عليها. ومن ثمَّ تكون مكسورة الهمزة

وقولهُ وهو الضابط فيها اي ان تاويلها بالمصدر هو الضابط الذي تُعرَف بهِ لانها ان لم تقبل التأويل كانت هي

المكسورة الهمزة . فان احتملت التأويل وعدمهُ نحو اول ما اقول انّي احمد الله جاز الفتح على تقدير اول ما اقولهُ حمد الله . والكسر على تقدير اول ما اقولهُ هذه العبارة التي هي انّي احمد الله

وقيّد ما الداخلة على هذه الحروف بالزائدة احترازًا عن الموصولة نحو ان ما عندك حَسَنٌ اي ان الذي عندك حَسَنٌ . والمصدرية نحو ان ما تُحسِن مشكورٌ اي ان احسانك مشكورٌ . فانهما لا تكفّان عن العمل وانما تكفّ الزائدة نحو انما زيدٌ قائمٌ . غير انهم اجازوا اعمال ليت في هذه الحالة فقالوا ليتما زيدًا قادمٌ بالنصب

وقولهُ تدخل لام الابتداء الى اخرهِ قيّد المعمول بالمتاخر اسمًا كان او خبرًا كما مثّل لامتناع دخولها على ما تقدم فلا يقال ان لزيدًا في الدار . وقولهُ لا تغيّر شيئًا من حكمهِ اي لا تؤثّر فيهِ شيئًا لانها غير عاملةٍ

واما بقيّة احكام هذا الباب فلم يتعرّض لها لانها تقتضي كلامًا طويلًا وقد تُفضِي الى غرابةٍ ليست من شان هذه الرسالة

الفصل الثامن

في لا النافية للجنس

تعمل لا النافية للجنس هذا العمل في النكرات المتّصلة بها. غير ان اسمها ان كان مضافًا او مشبهًا بالمضاف نُصِب لفظًا نحو لا غلامَ سفرٍ حاضرٌ ولا راكبًا فرسًا في الطريق. وان كان مفردًا بُنِي على ما كان ينُصَب بهِ قبلها نحو لا رجلَ في الدار بالفتح. ولا مسلمين في الجاهلية بالياء. غير ان جمع المونث السالم يجوز فيهِ البناءُ على الفتح ايضًا نحو لا طيّباتَ في البلد. فان كان اسمها معرفةً او منفصلاً عنها أُلغِيت مكرّرةً نحو لا زيدٌ عندنا ولا عمرٌو. ولا في الدار رجلٌ ولا امرأةٌ. فان تكرّرت على حكمها نحو لا حول ولا قوّة الا بالله جاز اعمال المكرّرتين والغاؤُهما جميعًا. واعمال احداهما والغاءُ الاخرى

واعلم ان المشبّه بالمضاف هو ما اتصل بهِ شيءٌ من

تمام معناهُ معمولاً لهُ كما رايت. او لمتعلّقٍ بهِ كالناطق بخيرٍ وما جرى مجراهُ

قولهُ ان كان مفردًا اراد بالمفرد ما ليس بمضافٍ ولا مشبَّهٍ بهِ. فيدخل فيهِ المثنّى والمجموع. وذلك يستفاد من ذكرهِ لهُ في مقابلة المضاف

وقولهُ بُني على ما كان يُنصَب بهِ الى اخرهِ اي يُبنَى المفرد وجمع التكسير على الفتحة. والمثنّى وجمع المذكر السالم على الياءِ. وجمع المؤَنث السالم على الكسرة. وقد نصَّ على الفريقين الاولين حيث قال لا رجلَ بالفتح ولا مسلمَين بالياءِ. واشار الى بناءِ جمع المؤنَّث على الكسرة بقولهِ يجوز فيهِ البناءُ على الفتح ايضًا. فيكون نصب المبنيّ في هذا الباب محلاًّ كما هو شان المبنيّات الذي نبَّه عليهِ في اول الكتاب

وقولهُ أُلغيَت اي بطل عملها لفظًا ومحلاًّ فيُرفَع الاسم بعدها بالابتداءِ. وقولهُ فان تكرّرت على حكمها اي اذا تكررت مع كون اسمها نكرةً متَّصلة بها. وقولهُ اعمال المكرَّرتين اي اعمال المكرَّرة وهي الاولى والمكرّر بها وهي الثانية كقولهم المتضايفين للمضاف والمضاف اليهِ والمتعاطفين للمعطوف والمعطوف عليهِ. فيقال لا حولَ ولا قُوَّةَ بفتح الاسمين. ولا حولٌ ولا قُوَّةٌ برفعهما. ولا حولَ ولا قوةٌ بفتح الاول ورفع الثاني. ولا حولٌ ولا قوةَ

برفع الاول وفتح الثاني . وفي المسئلة وجهٌ اخر وهو نصب الثاني مع فتح الاول . ولم يعتدّ بهِ لضعفهِ فان قومًا خصّوهُ بالضرورة كتنوين المنادى المبنيّ . وجعلهُ بعضهم منصوبًا باضمار فعلٍ . واما اذا لم تتكرر لا في هذه الصورة فيتعيَّن بناءُ الاول . ويجوز في الثاني الرفع والنصب . فيقال لا حولَ وقوةٌ بفتح الاول ورفع الثاني او نصبهِ

وقولهُ معمولًا لهُ الى اخرهِ اي ان ما اتَّصل بالمشبَّه بالمضاف قد يكون معمولًا لهُ كالفرس في قولهِ لا راكبًا فرسًا فانهُ معمول الراكب . وقد يكون معمولًا لما تعلّق بهِ نحو لا ناطقًا بخيرٍ عندنا فان الخير معمولٌ للباءِ التي تتعلّق بالناطق . وكلا هذين المعمولين لا يتمُّ معنى المشبَّه بالمضاف الّا بهما . واراد بقولهِ ما جرى مجراهُ نحو لا حسنًا وجههُ في الدار ولا عشرين درهمًا عندي . وكذلك لا نازلًا في الحيّ ولا صاعدًا فوق المنبر وهلمّ جرًّا

الفصل التاسع

في ظنَّ واخواتها

هي ظنَّ وحَسِبَ وخال وزَعَم ورأى وعَلِم ووَجَد وما جرى مجراها ويقال لها افعال القلوب . وهي

تدخل على المبتدا والخبر بعد استيفآء فاعلها فتنصبهما جميعًا على انهما مفعولان لها . نحو ظننت زيدًا صادقًا ووجدت العلم نافعًا وقس عليهِ . وقد تتوسط بينهما او تتاخر عنهما فيجوز اعمالها والغآؤها . غير انهُ يُختار الاعمال في المتوسطة نحو زيدًا ظننت صادقًا والالغآء في المتاخرة نحو زيدٌ صادقٌ ظننت

واعلم ان كل ما تصرَّف من الافعال الناسخة يعمل عمل الماضي منها فيجري مجراهُ في جميع الابواب ❊

قولهُ ما جرى مجراها يريد بهِ ما دلَّ على شكٍ او يقينٍ نحو توَهَّم وعَدَّ ودرى وجعل بمعنى اعتقد ونحو ذلك . وقولهُ والالغآء في المتاخرة الى اخرهِ اي ان الجزءين يُرفَعان مبتدأً وخبرًا ويكون الفعل في معنى الظرف . فاذا قيل زيدٌ صادقٌ ظننت كان معناهُ زيدٌ صادقٌ في ظنّي . وحينئذٍ لا يكون لهُ مفعولٌ . وهكذا القول في الغآء المتوسّطة

واعلم ان من احكام هذه الافعال التعليق وهو ابطال العمل لفظًا لا معنًى . وذلك انما يكون اذا اعترض دونها ما لهُ صدر الكلام مثل لام الابتدآء نحو علمت لزيدٌ قآئمٌ . وما النافية

نحو ظننت ما زيدٌ صادقٌ . واداة الاستفهام نحو ما علمت أزيدٌ عندك ام عمرٌو بالرفع لفظًا في الجميع والنصب محلًّا . ولم يتعرَّض لهُ لدخولهِ تحت التنبيه الذي يذكرهُ في اخر الباب التالي

ومن خصائصها جواز وقوع فاعلها ومفعولها ضميرين لواحدٍ نحو علمتُني قاصرًا بضمّ التآء اي علمتُ نفسي بخلاف بقيَّة الافعال

وقد تدخل همزة النقل على رأَى وعَلِمَ فتزيدهما مفعولًا ثالثًا نحو أَرَى اللهُ الناسَ ايوبَ صابرًا وأَعلمهم اياهُ صدّيقًا

وقولهُ كل ما تصرَّف من الافعال الناسخة يشمل كان وكل ما يليها من الافعال . فيقال لا تكن بخيلًا . واعجبني كونك صادقًا . ولا يكاد البخيل يجود . واظنُّ زيدًا امينًا . وزيدٌ مظنونٌ شجاعًا . وهلمَّ جرًّا في البواقي

الباب السابع

في منصوبات الاسماء وفيهِ تسعة فصول

الفصل الاول

في المفعول المطلق

المفعول المطلق هو ما فَعَلهُ الفاعل كضربتهُ ضربًا . فان ساوى معناهُ معنى فعلهِ كما رايت قيل لهُ المُؤَكِّد . وان زاد عليهِ بافادة عددٍ كضربتهُ ضربتين او نوعٍ كضربتهُ ضَرْبَ الظالم فهو المبيِّن

واعلم ان كل ما دلَّ على المصدر الواقع في هذا الباب ينوب عنهُ فينتصب انتصابهُ كجلست قعودًا . وضربتهُ ثلثَ ضرباتٍ . وقعدتُ القُرْفُصاَءَ . وقس عليهِ

قولهُ هو ما فَعَلهُ الفاعل اي هو نفس الامر الصادر عن

الفاعل . وذلك يستلزم كونهُ مصدرًا كالضرب في المثال الذي ذكرهُ فانهُ هو نفس الامر الصادر عن الضارب . وقولهُ فان ساوى معناهُ الى اخرهِ تقسيمٌ لهذا المفعول فانهُ قد يكون مساويًا لفعلهِ في المعنى كالضرب بالنسبة الى ضَرَب فانهُ لا يزيد على معناهُ شيئًا ولكن يؤكدهُ فقط . ولذلك يُقال لهُ المؤكِّد . وقد يكون زائدًا عليهِ بدلالتهِ على عددٍ لوقوعهِ كضربتهُ ضربتين او ضرباتٍ . او على نوعيَّةٍ لهُ كضربتهُ ضرب الظالم او ضرب المؤدِّب . فانهُ مع تضمُّنهِ معنى الفعل يفيد بيان العدد او النوع ولذلك يقال لهُ المبيِّن

وقولهُ ما دلَّ على المصدر يشمل ما دلَّ على حقيقتهِ او عددهِ او نوعهِ . وقد مثَّل للاول بما يرادفهُ في المعنى . وللثاني بما يدلُّ على عددهِ . وللثالث بما يدلُّ على نوعهِ كما ترى . ومما يدلُّ عليهِ ايضًا اسم الاشارة كضربتهُ ذلك الضربَ . واسم الآلة كضربتهُ سوطًا . والصفة كضربتهُ اشدَّ الضربِ . وكذلك ما دلَّ على كلّيَّةٍ لهُ او جزئيَّةٍ منهُ كضربتهُ كلَّ الضرب وعرفتهُ بعض المعرفة ونحو ذلك

واما تصرُّف المفعول المطلق في التثنية والجمع فقد مرَّ الكلام عليهِ في تصريف الاسماء المشاركة للفعل فاغنى عن التكرار

الفصل الثاني

في المفعول بهِ

المفعول بهِ هو ما وقع عليهِ فعل الفاعل كضربت زيدًا. غير ان الفعل يصل اليهِ تارةً بنفسهِ فينُصَب كما رايت ويقال لهُ الصريح. وتارةً بواسطة الحرف فيجرُّ كذهبت بزيدٍ ويقال لهُ غير الصريح. وهو قد يكون واحدًا كما مرَّ. وقد يكون متعددًا كاعطيت زيدًا درهمًا وأَرَيتهُ الهلال طالعًا

واعلم ان من المفعول بهِ المُنادَى معوَّضًا فيهِ بحرف النداء عن فعلهِ المحذوف. غير انهُ ان كان مفردًا معرفةً يبنَى على ما كان يُرفَع بهِ قبل النداء نحو يا زيدُ ويا رجلُ لمعيَّنٍ بالضم. ويا زيدون ويا مومنون بالواو. والَّا جرَى على نصبهِ نحو يا عبدَ الله ويا رجلًا لغير معيَّنٍ. فان كان معرَّفًا باللام امتنع دخول حرف النداء عليهِ. فجُعِل تابعًا لأيّ تُنادَى مبنيَّةً

على الضم ملحقةً بها التنبيه . فيُرفَع اتباعًا للفظها نحو يا أيُّها الرجلُ . وقس عليهِ

قولهُ فيُجرُّ كذهبت بزيدٍ اي انهُ يُجَرُّ لفظًا بالحرف ولكنهُ يُنصَب محلًّا بالمعنى لان معناهُ اذهبت زيدًا

وقولهُ من المفعول بهِ المُنادَى اى ان المنادى شعبةٌ من المفعول بهِ لان اصل يا عبد الله مثلًا انادي عبد الله . فحُذِف فعل النداَء وعُوِّض عنهُ بحرفهِ . وحروف النداَء خمسةٌ وهي يا وأَيَا وهَيَا وأَيْ والهمزة

وقولهُ ان كان مفردًا الى اخرهِ اراد بالمفرد ما يقابل المضاف والمشبَّه بهِ فدخل فيهِ المثنَّى والمجموع كما مرَّ في باب لا النافية للجنس . وهو يبنَى على ما كان يُرفَع بهِ قبل النداَء . فيُبنَى الاسم المفرد وجمع التكسير وجمع المونث السالم على الضم نحو يا زيدُ ويا رجالُ ويا موءمناتُ . والمثنى على الالف وجمع المذكر السالم على الواو نحو يا رجلان ويا موءمنون . وكلهُ في محلّ النصب على المفعولية

وقولهُ والّا جرى على نصبهِ اي وان لم يكن مفردًا معرفةً جرى على النصب الذي هو شان المفعول بهِ نحو يا عبدَ الله ويا رجلًا لغير معيَّنٍ بنصب الاول لانهُ غير مفردٍ وان كان معرفةً والثاني لانهُ غير معرفةٍ وان كان مفردًا

وقولهُ فجُعِل تابعًا لأيّ اي انها تكون هي المُنادَى ويكون هو تابعًا لها. فان كان مشتقًّا نحو يا أيُّها الفاضلُ فهو نعتٌ. وان كان جامدًا نحو يا ايها الرجلُ فهو عطف بيانٍ. وتلحقها علامة التانيث دون التثنية والجمع فيقال يا أيَّتُها المرأة ويا أيُّها الرجلان والرجالُ

ولا يخفى ان هذا الباب متَّسع الاطراف لا سبيل الى استيفاء الكلام عليهِ في مثل هذه الرسالة فاقتصرنا على ما اقتصر عليهِ المصنف مما تحتملهُ قوة المبتدئ

الفصل الثالث

في المفعول فيهِ

المفعول فيهِ هو ما وقع فيهِ الفعل من اسم زمانٍ او مكانٍ مبهمٍ كصمت يومًا ومشيت ميلًا ويقال لهُ الظرف. فان لم يكن اسم المكان مبهمًا امتنع انتصابهُ ظرفًا فجُرَّ بالحرف كجلستُ في الدار. بخلاف اسم الزمان فانهُ يُنصَب مبهمًا كما رايت. او مختصًّا كصمتُ يومَ الجمعة. غير ان من الظروف ما يخرج تارةً عن

الظرفيَّة كهذا يومُ العيد ويقال لهُ المتصرّف . ومنها ما يلزم الظرفيَّة ونحوها كجلست عندَ زيدٍ وجيئت من عندهِ ويقال لهُ الغير المتصرّف

واعلم ان من الظروف الغير المتصرّفة ما يلزم الاضافة الى الجملة كجيئت اذ جآء زيدٌ وجلست حيثُ جلَسَ الامير فيلزم البنآء . ومنها ما يلزم الاضافة الى المفرد كجيئتُ قبل الصبح وجلست فوق المنبر فيُعرَب ما لم يُحذَف المضاف اليهِ منويَّ المعنى كجيئت قبلُ وجلست فوقُ فيعرض عليهِ البنآء

قولهُ يلزم الظرفيَّة ونحوها اراد بنحو الظرفيَّة الجرَّ بالحرف كما في قولهِ جئت من عندهِ فان عند لا تُستعمَل الا ظرفًا كما في المثال الاول او مجرورةً كما في الثاني

وقولهُ يلزم الاضافة الى الجملة الى اخرهِ اي يضاف اليها وجوبًا فيُبنَى بناءً لازمًا بخلاف ما يضاف اليها جوازًا كيوم وحين ونحوهما فانهُ يجوز فيهِ الاعراب والبناءُ . غير ان المختار بناؤهُ اذا أُضيف الى الجملة المصدَّرة بماضٍ واعرابهُ اذا أُضيف الى المصدَّرة بمضارعٍ او اسمٍ . فيُبنَى على الفتح في نحو دخلت على

حينَ غَفِلَ الحاجبُ . ويُعرَب في نحو هذا يومُ ينفع الصادقين صدقهم

وقولهُ مالم يُحذَف المضاف اليهِ الى آخرهِ اي ان هذا الظرف يكون معربًا الا اذا حُذِفَ المضاف اليهِ ونُوِي معناهُ دون لفظهِ فيُبنَى على الضم كجئت قبلُ وانصرفت بعدُ اي قبل القوم مثلاً وبعدهم . وكذا جلست فوقُ او تحتُ . فان نُوِي لفظ المضاف اليهِ ايضًا أُعرِب غير منوَّن كالمضاف مع ذكر المضاف اليهِ فيقال جئت من قبلِ مكسورًا بلا تنوين . فان لم يُنوَ لفظهُ ولا معناهُ أُعرِب منوَّنًا كسائر الاسماء فيقال جئتُ قبلاً ومن بعدٍ

واعلم ان مما يُنصَب على الظرفية اسم المكان المشتق من لفظ عاملهِ كجلستُ مجلسَ القوم . وقد ينوب المصدر عن الظرف وهو نادرٌ في المكان كجلست قربَ الامير وكثيرٌ في الزمان كجئت طلوعَ الشمس

الفصل الرابع

في المفعول لهُ

المفعول لهُ هو ما وقع الفعل لاجلهِ من مصدرٍ يشاركهُ في الزمان والفاعل كهربت خوفًا . فان لم

يكن كذلك وجب جرُّهُ بحرف التعليل كقصدتهُ لفائدةٍ منهُ. على ان ما كان على حكمهِ يجوز فيهِ الجرُّ ايضاً كهربت لخوفٍ. فان اقترن بأَل ترجَّح جرُّهُ كهربت للخوف. وان أُضيف استوى الامران كهربت خوفَ القتل او لخوفهِ. وقس عليهِ

قولهُ فان لم يكن كذلك الى اخرهِ اي يجب جرُّ المفعول لهُ بحرف التعليل اذا لم يكن مصدرًا مشاركاً للفعل في الزمان والفاعل. كما اذا كان غير مصدرٍ نحو جيئتك للماء. او كان مصدرًا غير مشاركٍ للفعل في الزمان نحو زرتك اليوم لاكرامك لي امس. او غير مشاركٍ لهُ في الفاعل نحو زرتك لاكرام قومك لي. وقد جمع الثلثة في قولهِ قصدتهُ لفائدةٍ منهُ. فان الفائدة ليست بمصدرٍ. ولا تشارك القصد في الزمان لانها متاخرةٌ عنهُ. ولا في الفاعل لان المفيد غير القاصد

وحرف التعليل يشمل اللام كما في الامثلة. والباء كقُتِل فلانٌ بذنبهِ. ومِن كسكِرَ زيدٌ من الخمر. وفي كقُتِل كُلَيبٌ في ناقةٍ

واعلم ان المصدر الواقع مفعولاً لهُ لا يكون الا قلبياً كالخوف ونحوهِ فلا يقال زرتك درساً للكتاب

الفصل الخامس

في المفعول معهُ

المفعول معهُ هو ما وقع الفعل بمصاحبتهِ مذكورًا بعد واو المعيَّة كمشى زيدٌ والطريقَ. اي مع الطريق. وحكمهُ ان لا يصحَّ عطفهُ بالواو. اما من جهة المعنى كما رايت. واما من جهة اللفظ كمشيتُ وزيدًا لما ستعلم. فان صحَّ العطف كجاءَ الامير والجيش ضعف النصب

قولهُ مذكورًا حالٌ من الهاءِ في مصاحبتهِ. والمعيَّة نسبةٌ الى مع اي بعد الواو التي تفيد معنى مع وهو المصاحبة. وقولهُ من جهة المعنى كما رايت اي كما رايت في المثال. لان العطف فيهِ يقتضي التشريك في الحكم فيستلزم نسبة المشي الى الطريق ايضًا وهو باطلٌ. وقولهُ كمشيت وزيدًا لما ستعلم اي لان العطف على الضمير المتصل لا يجوز الا بعد تاكيدهِ بالضمير المنفصل فيقال مشيت انا وزيدٌ كما سيذكر في باب العطف

الفصل السادس

في المُستَثنَى

المُستثنَى ما أُخرِج من حكم ما قبلهُ باحدى أَدَوات الاستثناءَ وهي إِلاَّ وغير وسوى وعَدا وخَلا وحاشا . غير ان المُستثنَى بالاَّ ان كان الكلام قبلها مُوجبًا نُصِب على الاستثناءَ نحو قام القوم الا زيدًا . والاَّ ترجَّح اتباعهُ مُبدلًا من المُستثنَى منهُ نحو ما قام احدٌ الا زيدٌ . فان لم يُذكَر المُستثنَى منهُ تفرَّغ العامل لهُ فجرى على مقتضاهُ ابدًا نحو ما قام الا زيدٌ . وما رايت الا زيدًا . واما المُستثنَى باخواتها فان استُثنِي بغير وسوى جُرَّ بالاضافة وجرى عليها ما كان يستحقهُ مع الاَّ من النصب والاتباع والجري على مُقتضَى العامل كما علمت . وان استُثنِي بِعَدا وخلا وحاشا فان قُدِّرَت افعالًا نُصِب مفعولًا بهِ كجاءَ القوم عَدا زيدًا . وان قُدِّرَت حروفًا جُرَّ بها كقامت

الجماعة حاشا زيدٍ. فان تقدمتها ما المصدرية تعينت فعليتها فتعين النصب

قولهُ ولاً ترجح اتباعهُ اي وان لم يكن الكلام موجبًا ترجح اتباع المُستثنى على نصبهِ. ويدخل تحت غير الموجب المنفي كما في المثال. والواقع في سياق الاستفهام او النهي نحو هل قام احدٌ الا زيدٌ ولا يقم احدٌ الا بكرٌ

وقولهُ جرى عليها ما كان يستحقهُ الى اخرهِ اي جرى على غير وسوى ما كان يستحقهُ المستثنى بالّا من الاعراب. فيقال قام القوم غيرَ زيدٍ بنصب غير وجوبًا. وما قام احدٌ غير زيدٍ بنصبها على الاستثناء جوازًا ورفعها على البدلية مرجحًا. وما قام غيرُ زيدٍ وما رايت غيرَ زيدٍ باجرائها على مقتضى العامل. وهكذا القول في سوى

وقولهُ نُصِب مفعولاً بهِ الى اخرهِ مبنيٌّ على ان عدا بمعنى جاوز وفاعلها ضميرٌ يعود الى شيءٍ من المُستثنى منهُ اي جاوز القائمُ منهم او بعضهم زيدًا. وكذا القول في خلا وحاشا على تضمين الاول معنى المجاوزة والثانية معنى المباينة

وقولهُ وان قُدِرت حروفًا لان هذه الادوات الثلث تُعَدُّ من حروف الجر فيُجرُّ ما بعدها بها. وقولهُ فان تقدمها ما المصدرية الى اخرهِ قيّد ما بالمصدرية احترازًا من تقديرها

زائدةً كما ذهب بعضهم فيجوز الجرُّ معها على تقدير هنَّ حروفًا بخلاف المصدرية فانها تختص بالافعال فلا سبيل معها الى تقدير الحرفيَّة ولذلك يتعيَّن النصب

واعلم ان الاستثناء الذي يُذكَر فيهِ المُستثنى منهُ ينقسم الى متَّصلٍ وهو ما كان فيهِ المُستثنَى من جنس المُستثنَى منهُ كما في نحو قام القوم الا زيدًا . ومنقطعٍ وهو ما ليس كذلك . وهذا يتعين فيهِ النصب على كل حالٍ نحو قام القوم الا جملاً وما قام احدٌ الا بعيرًا . وقد يُستثنَى بليس ولا يكون فيُضمَر فيهما الاسم على ما مرَّ في عدا ويُنصَب ما بعدهما خبرًا لهما نحو قام القوم ليس زيدًا او لا يكون زيدًا . وكل ذلك نادرٌ في الاستعمال

الفصل السابع
في الحال

الحال ما يبيّن هيئة الفاعل او المفعول بهِ كجاءَ زيدٌ راكبًا وركبت الفرس مسرجًا . وحكمها ان تكون نكرةً مشتقَّةً وصاحبها معرفة كما رايت . فان وقعت المعرفة في تأويل النكرة او الجامد في تأويل المشتقّ جاز وقوعها حالاً كجاءَ الامير وحدَهُ اي منفردًا . وطلع

القمر بدرًا اي كاملاً. وإن تخصَّصَت النكرة جاز مجيء الحال عنها كجاءني رجلٌ عالمٌ راكبًا

واعلم ان الحال قد تقع جملةً خبرية مرتبطة بضمير صاحبها كجاء زيدٌ يركض. فان خَلَتْ منهُ رُبِطَت بالواو كجاء والشمس طالعةٌ. وقد تُربَط بهما جميعًا كجاء ويدهُ على راسهِ. فان صُدِّرَت بماضٍ مثبتٍ لَزِمَتْ قد مع الواو مطلقًا كجاء وقد ركب. وذهب وقد طلع الفجر

قولهُ هيئة الفاعل او المفعول بهِ اي الصفة التي وُجِد احدهما عليها في حال مباشرة الفعل كالركوب والجلوس ونحو ذلك. وهما يشملان ما كان فاعلاً او مفعولاً في اللفظ كما في المثالين. او في المعنى كاعجبني قيام زيدٍ مسرعًا. وساءني ضرب الاسير مغلولاً. ومررت بهندٍ جالسةً. وضُرِب اللصُّ مجرَّدًا

وقولهُ ان تخصَّصت النكرة يريد بتخصيصها تقريبها من المعرفة بنحو الوصف والاضافة والتعميم وغير ذلك كما مرَّ في باب المبتدا. فان لم تتخصص بشيء من ذلك وجب تقديم الحال عليها نحو جاءني راكبًا رجلٌ

وقولهُ تقع جملةً الى اخرهِ قيَّد الجملة بالخبرية احترازًا عن الانشائية كما مرَّ في خبر المبتدا لان الحال حكمٌ على صاحبها كالخبر بالنسبة الى المبتدا. ولذلك اشترطوا ارتباطها هنا كما اشترطوهُ هناك. وكما يأتي شبه الجملة هناك ياتي هنا ايضًا نحو جاءَ زيدٌ على فرسهِ واقبل الامير تحت رايتهِ

وقولهُ فان صُدِّرَت بماضٍ مُثبَتٍ الى اخرهِ قيَّدهُ بالمثبت لانهُ لو كان منفيًّا لم تدخل عليهِ قد نحو جاءَ زيدٌ وما ركب. وقولهُ مع الواو مطلقًا اي مرتبطة بالضمير كما في قولهِ جاءَ وقد ركب او بالواو كما في قولهِ ذهب وقد طلع الفجر

وربما جاءَ الماضي المُثبَت بدون الواو وقد كقولهِ

واني لتعروني لذكراكِ هزَّةٌ كما انتفض العصفور بلَّلهُ القطرُ

كما جاءَت الجملة الاسمية بدون الواو كقولهِ

اذا نكرتني بلدةٌ او نكرتها خرجت مع البازي عليَّ سوادُ

فان قول الاول بلَّلهُ القطر وقول الثاني عليَّ سواد حالان مجرَّدتان من كل ما ذُكِر. وهو نادرٌ في الاستعمال

الفصل الثامن

في التمييز

التمييز ما يبيّن ابهام ذاتٍ او اجمال نسبةٍ. وحكمهُ

ان يكون نكرةً جامدةً . غير ان ما يبيّن ابهام الذات يكون مفسرًّا لمفردٍ باعتبار جنسهِ . فيكون في الغالب موزونًا كعندي مثقالٌ ذهبًا . او مكيلاً كاشتريت صاعين تمرًا . او معدودًا كاخذت عشرين درهمًا . وما يبيّن اجمال النسبة يكون مفسرًّا للجملةِ باعتبار جهة تعلّق النسبة الواقعة فيها . فيكون في الغالب منقولاً عن الفاعل كطاب زيدٌ نفسًا . اي طابت نفس زيدٍ . او عن المفعول كرفعت الشيخ قدرًا . اي رفعت قدر الشيخ . او عن المبتدا كزيدٌ اكثر منك مالاً . اي مال زيدٍ اكثر من مالك . وكل ذلك يكون بعد تمام ما يفسرهُ كما رايت . ما لم يكن المفسَّر اسم عددٍ لعشرةٍ فما دون او مايةٍ فما فوق فيجب اسقاط ما بهِ التمام من تنوينٍ ونحوهِ مضافًا الى المعدود كعشرة دراهم ومائتي دينارٍ . فان كان لغير عددٍ من المفردات جاز ذلك فيهِ كمثقال ذهبٍ ونحوهِ

واعلم ان اسم العدد من ثلثة الى عشرة يخالف المعدود في التذكير والتانيث. فيقال ثلثة رجالٍ وعشر نسآء. فان اجتمعت العشرة مع ما دونها طابقت المعدود بنفسها. فيقال ثلثة عشر رجلاً وثلث عشرة امرأةً . غير انها تُركَّب مع ما قبلها فيُبنَيان على الفتح ما لم يكن مثنًّى فيُعرَب بنفسهِ كالمضاف. فيقال جآءني اثنا عشر عبدًا وملكت اثنتَيْ عشرة أَمَةً. وقس على كل ذلك ما جرى مجراهُ

قولهُ ابهام ذاتٍ اي شيوعها بحيث لا تُعرَف من اي الاجناس هي كالرطل فانهُ يصلح لكل موزونٍ. فاذا قيل رطلٌ عسلاً عُلم انهُ من جنس العسل فارتفع الابهام. وقولهُ اجمال نسبةٍ يريد النسبة الواقعة بين امرين على سبيل الاجمال كنسبة الطيب الى زيدٍ في قولك طاب زيدٌ. فان الطيب يحتمل ان يكون من جهة نفسهِ او دارهِ او مولدهِ او غير ذلك. فاذا قيل طاب زيدٌ نفسًا تعيَّن ان يكون من جهة نفسهِ فاندفع الاجمال

وقولهُ يكون في الغالب موزونًا الى اخرهِ لانهُ قد يكون

ممسوحًا نحو لي جريبٌ نخلًا . وقد يكون شبه الممسوح ايضًا نحو ما في السماء موضع راحةٍ سحابًا . او شبه الموزون نحو ليس عندي ثقل خردلةٍ ذهبًا . او شبه المكيل نحو عندي خابيةٌ عسلًا . وقولهُ يكون في الغالب منقولًا الى اخرهِ لانهُ قد يكون غير منقولٍ عن شيءٍ نحو امتلأ الاناء ماء

وقولهُ بعد تمام ما يفسّرهُ يشمل التمام اللفظيّ بالتنوين ونون التثنية والجمع في المفرد . والتمام التركيبيّ في الجملة . وقولهُ من التنوين ونحوهِ بيانٌ لما بهِ التمام احترز بهِ عن التمام التركيبيّ اي اذا كان المفسَّر اسم عددٍ كما ذكر يجب اسقاط التنوين ونحوهِ منهُ . ولا يخفى ان المراد بنحو التنوين نون التثنية والجمع وهما تسقطان مثلهُ عند الاضافة

وقولهُ لعشرةٍ فما دون اي الى الثلثة لان الواحد والاثنين لا مميز لهما . وقولهُ او مأية فما فوق اي الى الالف لانهُ منتهى اصول الاعداد

وقولهُ اسم العدد من ثلثة الى اخرهِ يدخل تحتهُ الآحاد الواقعة في العقود من واحد وعشرين الى تسعة وتسعين فيقال واحد وعشرون رجلًا واحدى وعشرون امرأةً وهكذا الى تسعة وتسعين بعيرًا وتسع وتسعين ناقةً . وقولهُ طابقت المعدود بنفسها اشارةٌ الى استمرار ما يصحبها من الآحاد على مخالفتهِ للمعدود . وقد اوضح ذلك بقولهِ ثلثة عشر رجلًا وثلث عشرة

امرأةً. وقولهُ ما لم يكن مثنًّى الى اخرهِ اي ان الجزء بن يُبنَيان
على الفتح ما لم يكن الجزء الواقع قبل العشرة مثنًّى فيُعرَب وحدهُ
مجرّدًا من نون التثنية كالمضاف وتبقى العشرة على بنآيها

واعلم ان شين العشرة مفتوحةٌ كيفما وقعت الا في المركّبة
لمؤنثٍ نحو خمس عشرة امرأةً فيجوز فيها الفتح والسكون

الفصل التاسع

في احكامٍ أُخَر للكلام

كل ما استغنى الكلام عنهُ جاز حذفهُ كالمبتدأ في
نحو سورةٌ انزلناها. والخبر في نحو زيدٌ قائمٌ وعمروٌ. وكل
ما احتاج اليهِ وجب اثباتهُ ولو كان فضلةً كالحال في
نحو لا تمشِ في الارض مرَحًا. والتمييز في نحو عندي
عشرون درهمًا. وكل ما لهُ صدر الكلام وجب تقديمهُ
ولو كان حقّهُ التاخير كاسم الاستفهام الواقع خبرًا في
نحو اين الطريق. واسم الشرط الواقع مفعولًا بهِ في
نحو أيًّا تضربْ أضرِبْ. وكل ما استُعمِل محصورًا

وجب تاخيرهُ ولو كان حقُّهُ التقديم كالفاعل في نحو انما ضرب عمرًا زيدٌ. والمبتدا في نحو ما في الدار الا زيدٌ. وكل ذلك مطَّردٌ في جميع الابواب فقس عليهِ بالاستقراء

واعلم ان المراد بما لهُ صدر الكلام هو ما دلَّ على معنًى في كلامٍ كالاستفهام والنفي والتوكيد ونحو ذلك. وكلُّهُ لا يتخطَّاهُ العامل الى ما بعدهُ او قبلهُ. فلا يُقال زيدًا هل ضربتَ. ولا علمتُ ما زيدًا عندك بالنصب فيهما فتَنَبَّه

قولهُ سورةٌ انزلناها اي هذه سورةٌ. وقولهُ زيدٌ قائمٌ وعمرٌو اي وعمرٌو قائمٌ اوكذلك. ومن هذا القبيل حذف فاعل المصدر في نحو سرَّني قتل الظالم للاستغناء عنهُ

ومن قبيل اسم الاستفهام الواقع خبرًا ما يقع منهُ حالاً نحو كيف جئت. او ظرفًا نحو متى اتيت. او مفعولاً بهِ نحو من رايت. او مفعولاً لهُ نحو لماذا قمت. وهكذا حكم المضاف الى اسم الاستفهام نحو ابنُ مَن انت وغلامَ من رايت ولأيةِ حاجةٍ جئت.

وقولهُ ما دلَّ على معنى الى اخرهِ اي ان الذي يستحقُّ

التصدُّر في الكلام الذي دخل عليهِ هو ما يدلُّ على معنى من معاني الحروف مستفادٍ منهُ في الكلام كالاستفهام والنفي والشرط والتمنّي والترجّي والتوكيد وهو معنى إنَّ المكسورة ولام الابتداء. وكل ذلك لا يعمل ما قبلهُ في ما بعدهُ ولذلك يجب الرفع في نحو علمت لَزيدٌ قائمٌ. ولا ما بعدهُ في ما قبلهُ فلا يُقال عندك ان زيدًا جالسٌ. وقد جمعهما بقولهِ لا يتخطّاهُ العامل. وعلى ذلك يجري كل ما اتى من هذا القبيل او سياتي بطريق الاجمال فقس عليهِ بالاستقراء

الباب الثامن

في المخفوضات وفيهِ ثلثة فصول

الفصل الاول

في حروف الخفض واحكامها

يُخفَض الاسم بدخول حرفٍ عليهِ او اضافة اسمٍ اليهِ. غير ان من الحرف ما يشترك بين الظاهر والمضمر منهُ. وهو من والى وعن وعلى وفي واللام والباء. كخرجت من الدارِ الى السوقِ ورحلت عنهُ وقس عليهِ. ومنهُ ما يختصُّ بالظاهر. وهو رُبَّ ومُذْ ومنْذُ وحَتَّى والكاف وواو القسَم وتاؤهُ. غير ان رُبَّ تختصُّ بالنكرة موصوفةً نحو رُبَّ رجلٍ كريمٍ لقيتهُ. ومذ ومنذ بالزمان نحو ما رايتهُ مذ يومين او منذ يوم

الجمعة. وحتى بالآخِرِ نحو صُمتُ حتى المَغرِبِ. والتآء باسم الجلالة فيقال تاللهِ لا غير. واما الاضافة فسياتي الكلام عليها

قولهُ يشترك بين الظاهر والمضمر اي يدخل على كلٍّ منهما كما مثّل غير ان الى وعلى تقلب الفهما يآء مع المضمر باسرهِ واللام تُكسَر مع الظاهر وياء المتكلم وتُفتَح مع بقيّة الضمائر نحو لَنَا ولَهُ وهلمَّ جرًّا. واما البآء فهي مكسورةٌ مع الجميع ظاهرًا ومضمرًا وقيّد النكرة مع رُبَّ بكونها موصوفةً لانها عند المحققين مبتدأٌ زيدت عليها رُبَّ لافادة التقليل. فهي محتاجةٌ الى التخصيص بالوصف. والمختار في جوابها ان يكون ماضيًا كما مثّل. وكثر حذفها بعد الواو مع بقآء عملها كقوله وليلٍ كموج البحر ارخى سدولهُ اي ورُبَّ ليلٍ. وبعضهم يجعل العمل للواو على النيابة عنها. وتلحقها ما الزايدة فتكفّها عن العمل. وتدخل حينئذٍ على الجمل الاسمية والفعلية نحو رُبَّما زيدٌ قائمٌ وربما قام زيدٌ

واما مذ ومنذ فقد تكونان ظرفين فيرفع الاسم بعدهما بالابتدآء مخبرًا عنه بهما نحو ما رايتهُ مذ يومانِ. وتدخلان الافعال نحو ما رايتهُ منذ رَحَلَ القوم

واما حتى فلا بد ان يكون مجرورها آخرًا كالمغرب بالنسبة

الى النهار. او متصلاً بالآخر نحو سهرت حتى مطلع الفجر. فلا يقال سهرت حتى نصف الليل. وفي كل هذه الاحرف تفاصيل شتّى لا تليق بهذا المختصر

الفصل الثاني

في الاضافة ومتعلقاتها

الاضافة نسبة اسمٍ الى آخَر على معنى حرف جرٍّ مقدَّرٍ. وحكمها ان يُجرَّد المضاف من التنوين ونون التثنية والجمع جاريًا على مقتضى العوامل. ويُجرّ المضاف اليهِ ابدًا. فان كان ظرفًا للمضاف كعرب الحجاز فالاضافة بمعنى في. او جنسًا لهُ كخاتم فضّةٍ فهي بمعنى من. والا فبمعنى اللام مطلقًا. وهي تفيد المضاف تعريفًا ان كان المضاف اليهِ معرفةً. او تخصيصًا ان كان نكرةً كما رايت. ولا تصحب ألْ في مضافٍ على الاطلاق. ولا تكون في التحقيق الا بين المفردات. فان اضيف الى جملةٍ كقمت حين قام زيدٌ فهي مقدَّرةٌ

بالمفرد اي حين قيامهِ ولذلك جازت الاضافة اليها

واعلم ان من الاضافة ما يكون فيها المضاف صفةً والمضاف اليهِ معمولاً لها . فلا يُعتَبر فيها تقدير الحرف ولا تفيد الا تخفيفاً في اللفظ بحذف التنوين ونحوهِ كضارب زيدٍ وحسن الوجه ومعمور الدار . وهي تصحب ال في المضاف الى مصحوبها كالضارب الرجل . فان تجرَّد منها المضاف اليهِ امتنعت المسئلة ما لم يكن المضاف مثنًّى او مجموعًا بالنون فتجوز كجاءَ الضاربا زيدٍ والضاربوهُ . وتُعرَف الاولى بالمعنويَّة وهذه باللفظيَّة

قولهُ بمعنى اللام مطلقًا اي كيفما كان لان ذلك قد يكون تحقيقًا كغلام زيدٍ اي غلام لزيدٍ . وقد يكون تقديرًا كذي مالٍ وعند زيدٍ . فان اللام لا يمكن التصريح بها فيهما ولكن يُقدَّر لهما مرادفٌ يُصرَّح معهُ باللام كصاحب ومكان ونحو ذلك . وقولهُ كما رايت اشارةٌ الى قولهِ عرب الحجاز وخاتم فضةٍ فانها افادت الاول تعريفًا والثاني تخصيصًا

وقولهُ لاتكون في التحقيق الى اخرهِ تطبيقٌ لها على ما تقرَّر في تعريفها من كونها نسبة اسمٍ الى اسمٍ اخر. وذلك انما يكون في بعض الظروف نحو قمت حين قام زيدٌ وجلست حيث جلس الامير. فان الظرف فيهما مضافٌ الى الجملة لفظاً. ولكنهُ مضافٌ الى المفرد تقديرًا اي قمت حين قيام زيدٍ وجلست مكان جلوس الامير

وقولهُ من الاضافة ما يكون فيها الى اخرهِ تفريعٌ على ما ذكرهُ منها اي ان من الاضافة اضافةً يكون فيها المضاف صفةً والمضاف اليهِ معمولاً لتلك الصفة. وذلك يستلزم كون الصفة اسم فاعلٍ او مفعولٍ او صفةً مشبَّهة كما افاد تمثيلهُ لان لهنَّ حقّ العمل. وكونها بمعنى الحال او الاستقبال لانهُ شرطٌ في عملها كما ستعلم. فان كانت الصفة بمعنى الماضي كقاتل الحُسَين او المضاف اليهِ ليس معمولاً لها كافضل القوم كانت الاضافة معنويَّةً

وقولهُ لا يُعتبَر فيها تقدير الحرف اي لا يُنظَر فيها الى معنى حرف الجرّ المقدَّر في الاضافة المعنويَّة لانها لا تدلُّ على ما تدلُّ عليهِ تلك من النسبة المقتضية لمعنى الحرف. وانما يُراد بها تخفيف اللفظ بحذف التنوين او نون التثنية والجمع او غير ذلك مما يُذكَر في المُطوَّلات. لان ضارب زيدٍ مثلاً اصلهُ ضاربٌ زيدًا فخُفِّف بحذف تنوينهِ باقيًا على تنكيرهِ. ولذلك صحَّ وصف النكرة بهِ نحو مررت برجلٍ ضارب زيدٍ بخلاف ما في

المعنوية

وقولهُ فان تجرَّد منها الى اخرهِ اي اذا تجرد المضاف اليهِ من ال مع اقتران المضاف بها امتنعت الاضافة لعدم التخفيف فلا يقال الضارب زيدٍ اذ لم يكن الضارب منوَّنًا فحُذِف تنوينهُ للاضافة. فان كان المضاف مثنًّى او مجموعًا بالنون جازت الاضافة لحصول التخفيف بحذف نونهِ كجاءَ الضاربا زيدٍ والضاربوا عمرٍو

وقولهُ تُعرَف الاولى الى اخرهِ لان الاضافة الاولى تفيد امرًا معنويًّا وهو التعريف او التخصيص. والثانية تفيد امرًا لفظيًّا وهو التخفيف فتُسمَّى كل واحدةٍ بما يستفاد منها

الفصل الثالث

في ما يلزم الاضافة

اذا كان الاسم ناقص الدلالة بنفسهِ ككُلّ وبعض وجبت اضافتهُ الى ما تتمُّ دلالتهُ بهِ. نحو جاءَني كل القوم ورايت بعض الجماعة. فان لم يُضَف لفظاً كما رايت أُضِيفَ معنًى نحو كلٌّ يموت اي كل احدٍ

واعلم ان من هذه الاسماءَ ما لا يتعرَّف باضافتهِ

الى معرفةٍ لتَوَغّلهِ في الابهام نحو جاءني رجلٌ غير زيدٍ ورايت رجلاً مثلهُ. ولذلك جاز ان توصف بهِ النكرة كما رايت

قولهُ ناقص الدلالة بنفسهِ اي لا يدلُّ على معنى تامٍّ بنفسهِ. وذلك نحو كل وبعض وغير ومثل وقبل وبعد وفوق وتحت وامام ووراء وعند ولدى وحيث وبين وهي كثيرةٌ. فان معناها لا يتمُّ الا بذكر ما تضاف اليهِ بخلاف رجل وفرس ونحوهما

وقولهُ اضيف معنًى الى اخرهِ لان التنوين فيهِ عوضٌ عن المضاف اليهِ فيكون منقطعاً عن الاضافة في اللفظ ولكنهُ مضافٌ في المعنى

وقولهُ لتوغّلهِ في الابهام اي لشدَّة ابهامهِ فانهُ اذا قيل جاءَ رجلٌ غير زيدٍ ورايت رجلاً مثل بكرٍ يتناول ما لا يُحصَى من الرجال فلا يستفيد شيئاً من التعريف باضافتهِ الى المعرفة

واعلم ان اسماءَ الجهات الست وغير ودون وأوَّل وحَسْب اذا قُطِعَت عن الاضافة لفظاً ونُوِي معنى المضاف اليهِ تُبنَى على الضم كجلست فوقُ وعندي درهمٌ لا غيرُ. وحينئذٍ يقال لها الغايات



الباب التاسع

في التوابع وفيهِ ستة فصول

الفصل الاول

في حقيقة التوابع وافرادها

التابع ما جرى عليهِ اعراب ما قبلهُ من جهةٍ واحدة . وهو ينقسم الى نعتٍ وتوكيدٍ وبدلٍ وعطفٍ . والعطف ينقسم ايضًا الى عطف بيانٍ وعطف نسقٍ . وفي كلٍّ من ذلك تفصيلٌ سيُذكَر

قولهُ من جهةٍ واحدةٍ احترازٌ عن نحو زيدٌ قائمٌ . فان الثاني قد جرى عليهِ اعراب الاول ولكن لا من جهةٍ واحدةٍ لان الاول مرفوعٌ بالابتداء والثاني بالخبرية . وكذا لقيت زيدًا راكبًا واشتريت صاعًا تمرًا . فان كل ثانٍ فيهما قد جرى عليهِ اعراب ما قبلهُ ولكن ليس من جهةٍ واحدةٍ كما ترى

الفصل الثاني
في النعت

النعت تابعٌ يدلُّ على معنًى في المتبوع او متعلّقهِ مطلقًا كجاءَ الرجل الكريم . او الكريم ابوهُ . وحكمهُ ان يكون مشتقًّا كما رايت . او في تاويل المشتقّ كجاءَني رجلٌ ذو مالٍ . اي صاحب مالٍ . وهو يتبع ما قبلهُ في الاعراب والتعريف والتنكير مطلقًا . فان كان لهُ في المعنى تبعهُ ايضًا في التذكير والتانيث والافراد والتثنية والجمع . كجاءَ الرجل الفاضل . ورايت الرجلين الفاضلين . ومررت بامرأةٍ فاضلةٍ . وهلمّ جرًّا . ويقال لهُ الحقيقيُّ . وان كان لما بعدهُ تبعهُ في ما سوى التثنية والجمع كجاءَ الرجل الفاضل ابوهُ . او أَبَوَاهُ . او آباؤُهُ . والفاضلة أُمُّهُ . او ابنتاهُ . او نساؤُهُ . ويقال لهُ السببيُّ

واعلم ان النعت لا يجري الا على الاسماءِ الظاهرة فيوضح المعرفة منها ويخصّص النكرة . غير انهُ قد يكون مفردًا فيشترك بينهما كما رايت . وقد يكون جملةً

خبرية فيختصُّ بالنكرة مرتبطًا بضميرها كجاءَني غلامٌ وجههُ حسنٌ. ورايت رجلاً يحبُّ العلماءَ. وقس على كل ذلك

قولهُ او متعلّقهِ مطلقًا اي يدلُّ على معنًى في متبوعهِ كالكرم في نحو جاءَ الرجل الكريم او في ما لهُ علاقةٌ بمتبوعهِ كابيهِ في نحو جاءَ الرجل الكريم ابوهُ كما مثَّل. واحترز بقولهِ مطلقًا عن نحو ضربت اللصَّ مجرَّدًا فان مجردًا يدل على معنًى في اللصّ ولكن لا مطلقًا بل مقيَّدًا بحال الضرب

وقولهُ فان كان لهُ في المعنى الى اخرهِ اي ان كان نعتًا لما قبلهُ في المعنى لا لما بعدهُ تبع ما قبلهُ من كل جهةٍ. ولما ان كان نعتًا لمتعلقهِ في المعنى فانهُ يتبع المتعلّق في التذكير والتانيث والافراد دون التثنية والجمع لانهُ عاملٌ لهُ وهو مرفوعٌ بهِ فيجب افرادهُ معهُ كما يجب افراد الفعل مع مرفوعهِ. فيقال جاءَ الرجل الفاضل أبواهُ والكريم آباؤُهُ ولا يقال الفاضلان ابواهُ والكريمون آباؤُهُ. فان كان الجمع مكسَّرًا جاز فيهِ بخلاف السالم فيقال الفضلاءُ آباؤُهُ ولا يقال الفاضلون الا على لغة اكلوني البراغيث

وقولهُ فيوضح المعرفة الى اخرهِ اي برفع الاشتراك العارض في المعارف كجاءَ زيدٌ التاجر. ويقلّل الاشتراك الحاصل في

النكرات نحو جاءني رجلٌ تميميٌّ . وهذا هو الاصل فيهِ . ويأتي ايضاً لمجرَّد المدح نحو بسم الله الرحمن الرحيم . او الذم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم . او التوكيد نحو ضربتهُ ضربةً واحدةً . وقولهُ فيشترك بينهما اي بين المعرفة والنكرة نحو جاء الرجل الكريم . وهذا رجلٌ كريم

وقولهُ جملة خبرية الى اخرهِ قيَّد الجملة بالخبرية لان النعت حكمٌ على المنعوت والحكم خاصٌّ بالخبر . فلا يقال جاءني رجلٌ هل تعرفهُ . والنعت بالجملة خاصٌّ بالنكرة . فان وقعت بعد المعرفة نحو جاء زيدٌ وجههُ عابسٌ كانت حالاً

الفصل الثالث

في التوكيد

التوكيد تابعٌ يقرِّر امر المتبوع في النسبة او الشمول . وهو اما لفظيٌّ ويكون لتوكيد النسبة بتكرار اللفظ مطلقاً على طريق القياس . كجاء الامير الامير . وقام قام زيدٌ . ونَعَمْ نَعَمْ . واما معنويٌّ ويكون لتوكيد النسبة بالنفس والعين مضافتين الى ضمير المؤكَّد كجاء الامير نفسهُ . ولتوكيد الشمول بكُلّ وكِلا وكِلْتا

مضافاتٍ اليهِ ايضاً واجمع مفردةً. كجاَء القوم كلُّهم
ولقيت الجيش اجمع. وكلهُ يختصُّ بمعارف الاسماَء
محفوظاً في الفاظٍ معلومةٍ كما رايت

واعلم ان كلا وكلتا توكّدان المثنّى معربتين اعرابهُ
كجاَء الرجلان كلاهما ورايت المرأتين كلتيهما. وكل
واجمع توَكّدان المفرد والجمع كما رايت

قولهُ في النسبة او الشمول اي يقرّر نسبة شيءِ الى المتبوع
نحو جاَء الامير الامير. او نسبة المتبوع الى شيءٍ نحو انت الامير
الامير. فان الاول يقرر نسبة المجيءِ الى الامير حقيقةً بحيث لا
يُتوَهَّم فيهِ المجاز بانهُ قد جاَء غلامهُ اوكتابهُ ونحو ذلكِ. والثاني
يقرر نسبة الامارة الى المخاطب حقيقةً بحيث لا يُتوَهَّم فيهِ المجاز
بانها على سبيل التعظيم او التشبيه ونحو ذلك. او يقرر شمول
المتبوع لجميع افرادهِ نحو جاَء القوم كلهم وهو ظاهرٌ. وقولهُ بتكرار
اللفظ مطلقًا اي اسمًا كان او فعلاً او حرفًا ولذلك مثّل لهُ
بالامثلة الثلثة

وقولهُ اجمع مفردةً اي غير مضافةٍ كما في المثال

وقولهُ كلهُ يختص الى اخرهِ اي كل التوكيد المعنوي نسبة

وشمولاً يختص بالمعارف من الاسماء وهذا هو الاصل. وقيل
بل تؤكَّد النكرة اذا افادت كقولهِ يا ليت عدّة حولٍ كلّهِ رَجَبُ.
وهو نادرٌ

وقولهُ كل واجمع توكدان المفرد والجمع اي لا يوكد بهما
المثنّى. وانما يؤكّد بكلا وكلتا. والغالب في القياس ان يُؤكّد
باجمع بعد كلّ لتستغني عن الاضافة الى ضمير المؤكّد باضافة
كلّ اليهِ فيقال جاء الجيش كلّهُ اجمع. وكثر انفرادها كقولهِ
قد صرّتِ البكرة يومًا اجمعا على نيّة اضافتها الى الضمير وهو
الاشهر في الاستعمال

واعلم ان الاكثر في توكيد المثنّى بالنفس والعين جمعهما
معهُ على أفعُل كما مع الجمع. فيقال جاء الزيدان انفسهما كما
يقال جاء الزيدون انفسهم. وغلب في توكيد الضمير المتصل بهما
ان يُؤكّد قبلهما بالمنفصل نحو قام هو نفسهُ. وجاز جرُّهما بالباء
الزائدة نحو جاء الامير بنفسهِ

الفصل الرابع

في البَدَل

البدل تابعٌ مقصودٌ بالنسبة دون متبوعهِ. غير
ان المتبوع قد يُذكَر توطئةً لهُ فيكون تارةً عين متبوعهِ

كقام اخوك زيدٌ . ويقال لهُ بدل الكلّ . وتارةً جزءَهُ
كبعت الدار نصفها . ويقال لهُ بدل البعض . وتارةً
مُلابِسَهُ بغير ذلك كاعجبني زيدٌ كلامهُ . ويقال لهُ بدل
الاشتمال . وقد يُذكَر خَطَأً باللسان ويقال لهُ بدل
الغلط . او بالفكر ويقال لهُ بدل النسيان كقولك
ركبت الفرسَ الناقةَ اذا غلطت او نسيت

واعلم ان البدل يقع بين المعرفة والنكرة والظاهر
والمضمر مطلقًا ما لم يكن بدل كلٍّ فيُشترَط تخصيص
النكرة المبدلة كجاءَ زيدٌ رجلٌ تميميٌّ . وغيبة الضمير
المُبدَل منهُ كرايتهُ زيدًا . ويقع بين الفعل ومثلهِ
كقمت صلّيت ويجيءُ يزورنا . وقس عليهِ

قولهُ مقصودٌ بالنسبة دون متبوعهِ اي ان البدل هو
المقصود بالنسبة دون المبدل منهُ . فاذا قيل قام اخوك زيدٌ
فالمقصود بنسبة القيام اليهِ هو زيدٌ . واما الاخ فقد ذكر تمهيدًا لهُ
لا لقصدهِ بالنسبة

وقولهُ غير ان المتبوع الى اخرهِ تقسيمٌ لذكر المُبدَل منهُ .

فانهُ تارةً يُذكَر عمدًا وهو الثلثة الابدال الاولى . وتارةً يُذكَر خطأً وهو البدلان الاخيران . وقولهُ وتارةً مُلابِسةً بغير ذلك اي وتارةً يكون لهُ علاقةٌ معهُ بغير الكليّة والجزئيّة كعلمهِ او كلامهِ او غير ذلك من مشتملاتهِ . ولا بُدَّ في بدل البعض والاشتمال من اضافتهِ الى ضمير المبدل منهُ كما رايت في مثاليهما

وقولهُ يقع بين المعرفة والنكرة الى اخرهِ اي يقع بين هذه المذكورات من غير تعيينٍ ولا قيدٍ . فتُبدَل المعرفة من النكرة نحو جاءَني رجلٌ غلام زيدٍ . وبالعكس نحو جاءَ زيدٌ رجلٌ من العرب . ويبدل الظاهر من المضمر نحو رايتهُ زيدًا . وبالعكس نحو ضربت زيدًا اياهُ . وكل ذلك يجري على اطلاقهِ في جميع الابدال الا ما استثناهُ في بدل الكل فانهُ يُشترَط فيهِ تخصيص النكرة المبدلة من المعرفة ليكون معها زيادة بيانٍ تقرّبها من المُبدَل منهُ بخلاف غيرهِ من الابدال فانهُ لا يلزمهُ ذلك نحو اشتريت الدار جزءًا منها . ويُشترَط فيهِ ايضًا ان يكون الضمير الذي يُبدَل منهُ الظاهر ضمير غائبٍ لانهُ اقرب اليهِ من ضمير المتكلم والمخاطب في رتبة التعريف . ولا يلزم ذلك في غيرهِ من الابدال نحو أَعجبتَني كلامك . وقد اجازوا ذلك في بدل الكل اذا افاد معنى الشمول كالتوكيد نحو ركبتما البعير اثنا كما . وهو نادرٌ

وقولهُ بين الفعل ومثلهِ اي بين الفعل ونظيرهِ في الماضوية

وغيرها . فيُبدَل الماضي من الماضي . والمضارع والامر من مثلهما .
ولا يجوز اختلافهما في ذلك

الفصل الخامس

في عطف البيان

عطف البيان تابعٌ اشهر من متبوعهِ . وحكمهُ ان
يكون جامدًا لا يُأَوَّل بالمشتق كجآءَ صاحبك زيدٌ .
وهو لا يقع الا بين الاسمآءِ الظاهرة موضحًا للمعارف كما
رايت او مخصّصًا للنكرات كلبست ثوبًا جبّةً . ولا بدَّ
فيهِ من مطابقة المتبوع في جميع احوالهِ على الاطلاق
واعلم ان عطف البيان ان جاز حلولهُ محلَّ
متبوعهِ كما في نحو جآءَ صاحبك زيدٌ جاز ان يكون
بدلًا منهُ . والّا فلا نحو يا زيدُ الحَرِثُ

قولهُ لا يقع الا بين الاسمآءِ الظاهرة الى اخرهِ لانهُ بالنسبة
الى متبوعهِ كالنعت بالنسبة الى المنعوت . ولذلك قالوا انهُ
يوضح المعارف ويخصّص النكرات

وقولهُ ان جاز حلولهُ محلّ متبوعهِ الى اخرهِ لان المُبدَل منهُ في نيّة السقوط اذ المقصود بالنسبة هو البدل بخلاف عطف البيان فان المقصود فيهِ هو المتبوع والتابع موضحٌ لهُ او مخصص. فان جاز اسقاط المتبوع واحلال التابع محلّهُ جاز ان يكون بدل كلٍّ منهُ كما في نحو جاءَ صاحبك زيدٌ فانهُ يجوز ان يقال فيهِ جاءَ زيدٌ . وان لم يصحّ فيهِ ذلك تعين ان يكون عطف بيانٍ كما في نحو يا زيدُ الحرثُ . فانهُ لا يجوز فيهِ اسقاط زيد لانهُ يستلزم دخول حرف النداءَ على الحرث وهو ممتنعٌ لان حرف النداءَ لا يدخل على مصحوب الالف واللام

الفصل السادس

في عطف النَسَق

عطف النسق تابعٌ يتوسط بينهُ وبين متبوعهِ احد الحروف العاطفة . وهي الواو والفاءُ وثُمَّ وحَتَّى وأَو وأَم ولا وبل ولكن . وهو يجري في جميع الاسماءَ والافعال كجاءَ زيدٌ وعمرٌو . وقام زيدٌ وقعد . غير انهُ اذا عُطِف على المضمر المتَّصل وجب تاكيد المرفوع

منهُ بالمنفصل كجئت انا وزيدٌ واعادة عامل المجرور كمررت بك وبزيدٍ. واذا عُطِف على الفعل وجب اتحّاد الزمان بين الطرفين كقام وقعد. ويقوم ويقعد. وقس على كل ذلك

واعلم ان حكم التابع ان يتبع لفظ المعرب كما رايت. ومحلّ المبنيّ نحو جاء ذلكَ الرجلُ مالم يكن البناء عارضًا فحكمهُ جواز الامرين نحو يا زيدُ الكريم بالرفع والنصب. وما خرج عن ذلك فعلى تأويلٍ او لعارضٍ

قولهُ وهي الواو والفاء الى اخرهِ ذكر فيهِ حروف العطف المُتفَق عليها ولم يذكر إمّا لما فيها من الخلاف

وقولهُ اعادة عامل المجرور يشمل مجرور الحرف كما مثَّل ومجرور الاضافة نحو جلست بينك وبين زيدٍ

وقولهُ حكم التابع الى اخرهِ يشمل كل التوابع فتجري كلها عليهِ. وقولهُ يازيدُ الكريم بالرفع والنصب لان المنادى المبنيّ منصوب المحلّ فيُرفَع تابعهُ باعتبار لفظهِ ويُنصَب باعتبار محلّهِ. وكذلك تابع اسم لا النافية للجنس نحو لا رجلَ كريمٌ عندنا. فانهُ

يجوز رفعهُ باعتبار محلّ متبوعهِ مع لا من الابتداء. ونصبهُ باعتبار لفظهِ

وقولهُ ما خرج عن ذلك الى اخرهِ يشمل تابع المعرب والمبنيّ جميعًا. اي ان ما لا يجري هذا المجرى من كل ذلك اما ان يكون على تأويلٍ نحو سرّني قدوم الرجل الكريم وقتل الظالم الخبيث. فانهُ يجوز فيهِ رفع الكريم على تأويل ان الرجل فاعلٌ في المعنى ونصب الخبيث على ان الظالم مفعول بهِ في المعنى ايضًا فيُراعَى محلُّهما في الاتباع. ونحو يا ايها الرجلُ ويا هولاء القومُ. فان التابع يتعين رفعهُ فيهما اتباعًا للضمة الظاهرة في المنادى الاول والمقدَّرة في الثاني على انهُ هو المقصود بالنداء والمُنادَى قد جُعِل وسيلةً للتوصُّل الى ندائهِ بسبب الالف واللام كما علمت. واما ان يكون لعارضٍ نحو ما جاءني من احدٍ الا زيدٌ ويا زيدُ زيدَ اليَعْمَلات. فانهُ يتعيَّن فيهما اتباع المحلّ دون اللفظ لعروض زيادة الحرف في الاول والاضافة في الثاني

واعلم ان التابع قد يخرج عن كل ذلك نحو يا عبد الله وزيدُ في النسق ويا ابا الحسَن عليُّ في البدل. فان التابع فيهما يُبنَى على الضم على ان حرف العطف نائبٌ عن حرف النداء والبدل في نيَّة تكرار العامل فيكون التابع في حكم المُنادَى المستقلّ. وكلاهما يدخل تحت قولهِ على تاويلٍ. والى هذه الاحكام يرجع كل ما كان من هذا القبيل فانتبه

الباب العاشر

في احوال الفعل واعرابهِ وفيهِ سبعة فصول

الفصل الاول

في احكام الفعل واعمالهِ

الفعل اما متصرّفٌ وهو ما اختلفت بنيتهُ لاختلاف زمانهِ كما مرَّ. واما جامدٌ وهو ما لزم بناءً واحداً كما سيجيءُ. وكلهُ لا بُدَّ لهُ من عملٍ في مذكورٍ او مقدَّرٍ. غير ان المتصرّف منهُ اقوى على العمل فهو يعمل محذوفاً ومؤخَّراً. بخلاف الجامد. ومن المتصرّف ما يتأثَّر بالعوامل كالاسماءِ فيُرفَع اذا تجرَّد عن النواصب والجوازم. ويُنصَب ويُجزَم اذا تعاقبت عليهِ كما سترى

واعلم ان ما تضمن معنى الفعل من الاسماءِ

كالمصدر واسم الفاعل والمفعول يعمل عمل فعلهِ اذا وقع موقعهُ رفعًا ونصبًا بحسب مقتضاهُ ويقال لهُ شبه الفعل. غير ان الصفة لا بد من اعتمادها على صاحبها نحو زيدٌ ضاربٌ اخوهُ عمرًا. ما لم يتقدمها نفيٌ او استفهامٌ فتستغني عنهُ. فان وقعت صلةً لألْ عملت كيفما وقعت على الاطلاق. وكل ذلك مطَّردٌ لهُ في جميع معمولات الافعال فقس عليهِ بالاستقراءَ

قولهُ في مذكورٍ او مقدَّرٍ اي كل فعلٍ لا بُدَّ لهُ من عملٍ في معمولٍ ملفوظٍ بهِ نحو قام زيدٌ ورايت زيدًا. او مقدَّرٍ قد حُذِف نحو جاءَ الذي ضربت اي ضربتهُ او قد استتر نحو قُمْ اي انت.
وقولهُ يعمل محذوفًا الى اخرهِ اي ان الفعل المتصرّف يبقى عملهُ ولو كان محذوفًا نحو حمدًا لله اي احمد حمدًا. وموخرًا نحو زيدًا ضربت. بخلاف الجامد فانهُ لا بدَّ من ذكرهِ وتقديمهِ على المعمول نحو ما احسن زيدًا

وقولهُ ما يتأَثر بالعوامل يريد بهِ المضارع فان العوامل توثّر فيهِ كما توثّر في الاسماءَ. فيُرفَع بالتجرُّد عن العوامل كما يُرفَع المبتدا. ويُنصَب او يُجزَم بمقتضى عواملهِ كما يتغيَّر الاسم

بمقتضى العوامل الداخلة عليهِ

وقولهُ اذا وقع موقعهُ الى اخرهِ اي ان كل ذلك اذا وقع موقع فعلهِ الذي شاركهُ في الاشتقاق يعمل عمل ذلك الفعل رفعًا ونصبًا بحسب مقتضاهُ من اللزوم والتعدي. اما المصدر فانما يقع موقع فعلهِ اذا قُصِد بهِ ما يُقصَد بالفعل من الحدوث والنسبة الى ما يُخبَر بهِ عنهُ مقدَّرًا بالماضي والمستقبل منهُ مع أن المصدرية وبالحال مع ما المصدرية نحو عجبت من ضربك زيدًا اي من أن ضربتَ او تضربَ غدًا او ما تضربُ الان. غير انهُ اكثر ما يُستعمَل مضافًا الى الفاعل فيرفعهُ محلاً وينصب المفعول لفظًا كما رايت. او الى المفعول فينصبهُ محلاً ويرفع الفاعل لفظًا نحو عجبت من شرب الخمرِ زيدٌ

واما اسما الفاعل والمفعول فيقعان موقع فعلهما وهو المضارع المعلوم للاول والمجهول للثاني اذا كانا بمعنى الحال او الاستقبال نحو زيدٌ ضاربٌ ابوهُ عمرًا وبكرٌ مضروبٌ غلامهُ اي الان او غدًا فيهما. فان الضارب قد رفع فاعلاً ونصب مفعولاً كيَضرِب لوقوعهِ موقعهُ. والمضروب قد رفع نائبًا كيُضرَب لوقوعهِ موقعهُ ايضًا. ويلتحق باسم الفاعل الصفة المشبَّهة بهِ فانها ترفع الفاعل نحو زيدٌ حَسَنٌ وجههُ. وكذلك افعل التفضيل فانهُ يرفع الضمير المستتر فيهِ نحو زيدٌ احسن من عمرٍو. واما الظاهر فلا يرفعهُ الا في نحو قولهم ما رايت رجلاً أَحسَنَ في عينهِ الكحلُ

منهُ في عينِ زيدٍ . لانهُ في هذه الصورة دون غيرها يقع موقع الفعل اي ما رايت رجلاً يحسُن في عينهِ الكحل كحسنهِ في عين زيدٍ . وكلاهما لا يكون الا بمعنى الحال

وما يعمل عمل الفعل اسم الفعل فانهُ يرفع الفاعل نحو هيهات العقيقُ اي بَعُدَ . وينصب المفعول بهِ نحو دَراكِ زيدًا اي أدرِكْهُ

وقولهُ غير ان الصفة الى اخرهِ احترز بالصفة عن المصدر واسم الفعل فانهما يعملان من غير اعتمادٍ على شيء . واما الصفة فلا تعمل الا اذا اعتمدت على صاحبها . وهو اما المبتدأ نحو زيدٌ ضاربٌ عمرًا . او ذو الحال نحو جاءَ زيدٌ راكبًا فرسًا . او الموصوف مذكورًا نحو مررت برجلٍ ضاربٍ زيدًا . او مُقَدَّرًا نحو يا طالعًا جبلاً اي يا رجلاً طالعًا . هذا اذا لم تقع بعد النفي او الاستفهام نحو ما قائمٌ اخواك وهل مضروبٌ بنوك فانها تعتمد عليهما فتستغني بهما عن مُعتمَدٍ آخر . وهذا اذا لم تقترن بألْ . فان اقترنت بها استغنت عن مراعاة الزمان والاعتماد على ما قبلها نحو جاءَ الضارب زيدًا امس او اليوم او غدًا

وقولهُ ذلك مطَّردٌ اي ان كل ما ذُكِر من العمل لشبه الفعل مطَّردٌ لهُ في جميع معمولات الافعال من الفاعل ونائبهِ والمفعول باطرافهِ وبقيَّة المعمولات حسبما يقتضي المقام فيقاس ما لم يُذكَر على ما ذُكِر

الفصل الثانى

في اشتغال الفعل عن معمولهِ

اذا اشتغل الفعل عن مفعولهِ السابق بضميرهِ فان تقدَّمهُ ما يختصُّ بالافعال نُصِب باضمار فعلٍ محذوفٍ يفسّرهُ الفعل المذكور نحو إِنْ زيدًا ضربتهُ ضربك. وان تقدَّمهُ ما يختصُّ بالاسمآء رُفِع بالابتدآء نحو خرجت فاذا زيدٌ يضربونهُ. فان لم يتقدمهُ شيءٌ جاز فيهِ الوجهان غير انهُ يترجح الرفع لاستغنآيهِ عن تكلُّف اضمار الفعل

واعلم ان الاشتغال يقع في الفاعل ايضًا بعد ما يختصُّ بالافعال نحو ان زيدٌ قام اكرمتهُ على ما علمت في المفعول

قولهُ اذا اشتغل الفعل الى اخرهِ اي اذا تقدم المفعول بهِ على الفعل الذي كان يستحقُّ العمل فيهِ لو سُلِّط عليهِ لكنهُ اشتغل عن العمل فيهِ بالعمل في ضميرهِ فان وقع ذلك بعد اداةٍ تختصُّ بالدخول على الافعال كاداة الشرط وجب

نصبهُ بفعلٍ محذوفٍ يفسّرهُ الفعل المذكور بعدهُ نحو ان زيدًا ضربتهُ ضرَبْك اي ان ضربت زيدًا ضربتهُ. غير ان الفعل المقدَّر لا يجوز التلفُّظ بهِ وانما يُقدَّر لتصحيح العبارة. ومن ذلك يُعلَم انهُ اذا تقدَّمهُ ما يغلب دخولهُ على الافعال كأداة الاستفهام كان نصبهُ غالبًا لا واجبًا نحو هل زيدًا ضربتهُ. واما ان تقدَّمهُ ما يختصُّ بالاسماءِ كإِذَا الفجائية فيجب الرفع بالابتداءِ كما مثَّل. فان لم يتقدَّمهُ شيءٌ جاز الرفع بالابتداءِ والنصب بتقدير فعلٍ محذوفٍ الا ان الرفع اولى لاستغنائهِ عن تقدير الفعل المحذوف

واعلم ان ذلك يجري في المفعول الغير الصريح ايضًا. فيُقدَّر الفعل المحذوف من معنى الفعل المذكور نحو ان زيدًا سلَّمت عليهِ اكرمك اي ان حيَّيت زيدًا

وقولهُ يقع في الفاعل الى اخرهِ قيَّد ذلك بوقوعهِ بعد ما يختصُّ بالافعال لان الاسم لا يقع هناك فيجب تقدير الفعل وحينئذٍ يكون الاسم فاعلًا لتعذُّر الابتداءِ بهِ نحو ان زيدٌ اتاك فاكرمهُ اي ان اتاك زيدٌ اتاك على ما مرَّ في المفعول. فان كان بعد ما يغلب دخولهُ على الفعل نحو هل زيدٌ قام ترجَّحت الفاعليَّة. وهذا القسم قليلٌ في الاستعمال وغير شائعٍ في كتب النحاة ولذلك أخَّرهُ في الذكر

الفصل الثالث

في تنازع الفعلين في العمل

قد يطلب كلٌّ من الفعلين ظاهرًا بعدهما نحو قام وقعد زيدٌ فيتنازعانهِ. لانهُ لا يمكن ان يكون معمولاً لكلٍّ منهما. فيتعيَّن لاحدهما وهو الاول في اختيار الكوفيين لانهُ السابق. والثاني في اختيار البصريين لانهُ الاقرب. واما الآخَر فان اقتضى المرفوع أُضمِر فيهِ كقام وقعدا اخواك على اعمال الاول. وقاما وقعد اخواك على اعمال الثاني. وان اقتضى غيرهُ فان أُعمِل الاول أُضمِر في الثاني كقام وضربتهُ زيدٌ. وان أُعمِل الثاني لم يُضمَر في الاول كضربت وقام زيدٌ. وقس عليهِ المجرور

قولهُ قد يطلب كلٌّ من الفعلين الى اخرهِ اي قد يطلب كلٌّ منهما اسمًا ظاهرًا واقعًا بعدهما فيجتذبهُ الى المعمولية لهُ لانهُ لا يمكن تسلُّط عاملين على معمولٍ واحدٍ. فلا بد ان يكون معمولاً لاحدهما على غير تعيينٍ فيهما باتّفاق الجمهور ولكن الخلاف

على اختيار احدهما كما ذكر المصنّف. وعلى ذلك يُعمَل احدهما في الظاهر ويُهمَل الاخر عنهُ. فان اقتضى المهمل مرفوعًا أُعمِل في ضمير ذلك الظاهر. فيقال على اعمال الاول قام وقعدا اخواك. وعلى اعمال الثاني قاما وقعد اخواك. وان اقتضى منصوبًا او مجرورًا فان أُعمِل الاول في الظاهر أُعمِل الثاني في ضميرهِ كقام وضربتهُ زيدٌ ومرَّ بي ومررت بهِ عمرٌو. وان اعمل الثاني جُرِّد الاول عن ضميرٍ كضربت وقام زيدٌ ومررت ومرَّ بي عمرٌو. وقس على كل ذلك

الفصل الرابع

في افعال المدح والذم

هي نِعمَ وحَبَّذا في المدح وبِئسَ وساءَ في الذم.
وهي افعالٌ جامدةٌ بلفظ الماضي يُخبَر بها عن المخصوص باحدها مبتدأً موخرًا عنها. غير ان حبَّذا مركَّبةٌ من الفعل واسم الاشارة فاعلاً لها بلفظٍ واحدٍ مع الجميع. فيقال حَبَّذا زيدٌ وهندٌ. وحَبَّذا الرجلان والمرأتان وهلمَّ جرًّا. واخواتها مفردةٌ تُسنَد الى مقترنٍ بلام

الجنس او مضافٍ اليهِ طبق المخصوص في التذكير والتانيث والاعداد. فيقال نِعْمَ الرجلُ زيدٌ. وبِئْسَ غلامُ الرجل عمرٌو. ونعم الرجلان اخواك. وقس على كل ذلك

قولهُ يُخبَر بها عن المخصوص الى اخرهِ اي تُجعَل هذه الافعال مع ما تُسنَد اليهِ خبرًا عن المخصوص بالمدح او الذم حال كونهِ مبتدأً مؤخَّرًا. فاذا قيل نعم الرجلُ زيدٌ كانت جملة نعم الرجل خبرًا مقدمًا وزيدٌ مبتدأً مؤخَّرًا. وهو مذهب الاكثرين. وهكذا بقيَّة اخواتها

وقولهُ غير ان حبذا الى اخرهِ اي انها مركَّبةٌ من حَبَّ وهو فعلٌ ماضٍ وذا وهو اسم اشارةٍ وهو فاعلها الا انهُ لا يتغير عن لفظهِ مطلقًا. فيقال حبَّذا زيدٌ. وحبذا هندٌ. وحبذا الرجلان وحبذا المرأتان. وحبذا المومنون. وحبذا المومنات. بخلاف نعم واخواتها فانها افعالٌ مفردة تُسنَد الى اسمٍ مقترنٍ باللام الجنسيَّة نحو نِعْمَ الرجلُ. او الى مضافٍ الى المقترن بهذه اللام نحو نعم غلام الرجل كما مثَّل. ولا بد من مطابقة هذا الاسم للمخصوص بالمدح او الذم في التذكير والافراد وفروعهما. فيقال نعم الرجل زيدٌ. ونعم الرجلان اخواك. ونعم الرجال

بنو تميم. ونعم المرأة هند. ونعم المرأتان ابنتاك. ونعم الجواري الزينبات. بتجريد الفعل عن تاء التانيث كما رايت او الحاقهِ بها نحو نعمتِ المرأة هند. وهكذا في بئس وساءَ

واعلم ان الرابط بين المبتدا والخبر في هذه الجُمَل هو الاشارة في حبذا. والعموم المستفاد من اللام الجنسية في اخواتها لان المخصوص من جنس الفاعل فهو مرتبط بهِ. ولا يجوز تقدم المبتدا في هذا الباب فلا يقال زيدٌ حبذا ولا عمرٌو نعم الرجل

الفصل الخامس

في فعل التعجب

يُبنَى فعل التعجب مما يُبنَى منهُ اسم التفضيل قياسًا. غير ان منهُ ما يكون على صيغة أَفعَل بلفظ الماضي. وهو يقع بعد ما التعجُّبيَّة مبتدأً بها. فيُخبَر بهِ عنها مسندًا الى ضميرٍ عائدٍ اليها ناصبًا ما تُعُجِّب منهُ مفعولًا بهِ نحو ما أَحسَنَ زيدًا. ومنهُ ما يكون على صيغة أَفعِلْ بلفظ الامر. وهو يُسنَد الى المُتَعَجَّب منهُ مجرورًا بباءٍ زائدةٍ نحو أَحسِنْ بزيدٍ. وكلاهما جامدٌ لا يتصرَّف

واعلم ان الجمود في الافعال كالبناء في الاسماء. فيكون تارةً لازمًا كما في نِعْمَ وبِئْسَ. وتارةً عارضًا كما في هاتين الصيغتين. وكلهُ يتجرَّد الفعل معهُ عن معنى الحَدَث والزمان

قولهُ مما يُبنَى منهُ اسم التفضيل اي من ثلاثيّ ليس بذي لونٍ ولا عيبٍ كما علمت هناك. فان أُرِيدَ التعجب من غيرهِ تُوُصِّل اليهِ بما يُتوصَّل بهِ الى التفضيل نحو ما اشدَّ انطلاقهُ وأنقَى بياضهُ. وكذلك أَحسِنْ باقبالهِ وأَحبِبْ بسُمرتهِ ونحو ذلك

وقولهُ يقع بعد ما التعجبيَّة الى اخرهِ اي ان الماضي منهُ يقع خبرًا عن ما الدالَّة على معنى التعجب مسندًا الى ضميرها المستتر فيهِ. وهي اسمٌ في محلّ الرفع بالابتداء. والجملة بعدها خبرٌ عنها. واما الذي على صيغة أَفعِلْ فهو بلفظ الامر دون معناهُ لان المراد بهِ التعجب لا الطلب. وفاعلهُ المُتعَجَّب منهُ اذ لا ضمير فيهِ. فهو مجرورٌ لفظًا بالباء ومرفوعٌ محلًّا بالفاعليَّة. وقيل فيهما غير ذلك مما لا موضع لهُ هنا

وقولهُ ان الجمود في الافعال كالبناء في الاسماء الى اخرهِ اشارةٌ الى سبب الجمود وحالتهِ. فانهُ يكون في الفعل لمشابهتهِ

الحرف في تضمنهِ معنًى من معاني الحروف المستعملة كتضمُّن ليس معنى ما النافية وعَسَى معنى لَعَلَّ. او من المعاني التي كان حقُّها ان تُؤدَّى بالحروف كالمدح والذم والتعجُّب مثلما يُبنَى الاسم لمشابهتهِ الحرف كما عرفت في محلّهِ. وكما يكون البناء لازمًا في الاسماء كبناء الضمائر والموصولات والاشارات. وعارضًا كبناء المُنادَى واسم لا النافية للجنس يكون الجمود لازمًا في الافعال كجمود ليس وعسى ونِعمَ وبِئسَ. وعارضًا كجمود هذين الفعلين. ولما كانت هذه الافعال قد حصلت كالحروف في عدم التصرُّف تجرَّدت عن معنى الحَدَث الذي تقتضيهِ الافعال. وانسلخت عن الزمان الموضوعة لهُ في اصلها

الفصل السادس

في نواصب المضارع

تنصب المضارع أَن المصدرية نحو اريد ان ازورَك. ولن نحو لن يجودَ البخيل. وإِذَنْ مُصَدَّرَةً متَّصلةً بهِ كقولك إِذَنْ تدخلَ الجنَّة جوابًا لمن قال آمنت با لله. وكي مسبوقةً بلام التعليل نحو تَعَلَّموا لكي تُعَلِّموا. واقوى هذه النواصب أَنْ فهي تعمل ظاهرةً كما رايت.

ومضمرةً جوازًا بعد لام كي نحو تُب ليغفرَ لك الله. وبعد عاطفٍ على اسمٍ صريحٍ نحو ارضى بالفرار واسلمَ. ووجوبًا بعد كي اذا تجردت من اللام نحو سلني كي اجيبَك. وبعد حتى اذا كانت حرف جرٍّ نحو اضرب اللصَّ حتى يتوبَ. وبعد او اذا اريد بها معنى الانتهآء او الاستثنآء نحو اجلس او يقومَ الامير. وبعد لام الجحود الزائِدة في خبر كان المنفيَّة نحو ما كان الله ليعذّبَ الصالحين. وبعد فآء السبب وواو المصاحبة في جواب النفي. نحو لا اعرف دار زيدٍ فأَزُورَهُ. او الطلب وهو الامر نحو زرني فاكرمَك. والنهي نحو لا تخاطر فتسلَمَ. والاستفهام نحو هل تسمع فأُحدّثَك. والتمنّي نحو ليت لي عبدًا فاعتقَهُ والترجّي نحو لعلّي احجُّ فازورَك. والعَرْض نحو ألا تضيفنا فنشكرَك. والتحضيض نحو هلّا تدرسُ فتحفظَ. وقس على ذلك مع الواو نحو زرني واكرمَك وهلمَّ جرًّا. واعلم ان الفعل لا يُنصَب

الا مستقبلاً. فان أُرِيدَ بهِ الحال نحو مَرِضَ زيدٌ حتى لا يرجونهُ امتنع النصب

قولهُ وإذَنْ مصدَّرةً اي واقعةً في صدر الكلام الذي هي فيهِ فلا يكون ما بعدها معتمدًا على ما قبلها كما في قولهِ إذَنْ تدخلَ الجنَّة. فلو قيل انك اذن تدخل الجنة او اذن انت تدخل امتنع النصب لفقد التصدُّر في الاول واعتراض الفاصل في الثاني. واجازوا الفصل بلا النافية والنداء والقَسَم نحو اذن لا ازورَك واذن يا زيدُ آكرمَك. واختُلِف في كتابتها فمنهم من يكتبها بالنون ومنهم بالالف منوَّنةً. وقال بعضهم ان عملت تُكتَب بالالف والا فبالنون

وقيَّد كي بكونها مسبوقةً بلام التعليل لانها لو كانت بدون اللام كانت حرف جرٍّ وكان النصب بأَنْ مضمرةً بعدها كما سيذكرهُ

وقولهُ مضمرة جوازًا اي ان شئت اضمرتها او اظهرتها. فان اقترنت بلا النافية تعيَّن الاظهار نحو زرتك لِئلَّا تعتب اي لِأَنْ لا فادغمت النون في اللام. وقولهُ على اسم صريح اي خالص غير مقصودٍ بهِ معنى الفعل كالفرار المذكور في المثال بخلاف غير الصريح كالضارب في قولك الضارب فيُؤلِمُ زيدٌ فانهُ يجب رفع المعطوف عليهِ لانهُ في تاويل الفعل اي الذي

يضربُ فيومُ هو زيدٌ

وقولهُ بعد حتى اذا كانت حرف جرٍّ احترازٌ عن العاطفة والابتدآئية . وهي تكون تارةً بمعنى كي وتارةً بمعنى الى . وقد جمعها قولهُ اضرب اللصَّ حتى يتوب اي لكي يتوب او الى ان يتوب

وقولهُ معنى الانتهآء او الاستثنآء يريد بالاول معنى الى وبالثاني معنى الّا . وقد جمعها ايضًا قولهُ اجلس او يقومَ الاميرُ اي الى ان يقوم الاميرُ او الّا ان يقوم . واما لام الجحود فهي لامٌ مكسورةٌ تُزاد لتوكيد النفي في خبر كان المنفيَّة بصيغة الماضي لفظًا كما مثَّل او معنى نحو لم يكن زيدٌ ليشرب الخمر

وقولهُ او الطلب يعني او في جواب الطلب . وهو جنسٌ تحتهُ الانواع التي ذكرها من الامر والنهي وما يليهما

وقولهُ حتى لا يرجونهُ اي حتى لا يرجون سلامتهُ في ذلك الوقت . فيمتنع النصب لتعذُّر اضمار أنْ بعد حتى لانها تقتضي الاستقبال . ومن ثَمَّ تكون حتى ابتدآئيةً فيُرفَع الفعل بعدها للتجرُّد . وكذلك قولك لمن يحدّثك إذَنْ اظنُّك صادقًا . فانهُ يمتنع النصب فيهِ لارادة الحال

واعلم انهُ لا بُدَّ من سبك أنْ مع الفعل الواقع بعدها بمصدرٍ ظاهرةً او مضمرةً . فيكون التقدير في نحو اريد ان ازورك وأرضى بالفرار واسلم اريد زيارتك وارضى بالفرار والسلامة . ومثلها كي عند اقترانها باللام

الفصل السابع
في الجوازم

من الجوازم ما يجزم فعلاً واحدًا وهو لم ولَمّا ولام الامر ولا النهي. نحو لم يَقُمْ زيدٌ. وجآء ولمّا يطلع الفجر. وليطِبْ قلبك. ولا تَخَفْ. ومنها ما يجزم فعلين شرطاً وجوابًا. وهو إِنْ ومَن وما ومَهْما وأَيٌّ ومَتَى وأَينَ وأَيّانَ وأَنَّى وإِذْمَا وحَيْثُمَا وكَيْفَمَا. نحو ان تعجلْ تندمْ وكيفما تكُنْ أَكُنْ. وقس ما بينهما. فان لم يكن كلا الفعلين مضارعًا وجب جزم المضارع ان كان شرطاً نحو ان تصبرْ ظفرت. وجاز ان كان جوابًا نحو ان صبرت تظفر

واعلم ان الجواب ان كان لا يصلح ان يقع شرطاً وجب ربطهُ بالفآء نحو ان صبرت فستظفر. فان صلح فان كان ماضيًا امتنعت الفآء وان كان مضارعًا مثبتًا او منفيًّا بلا جازت. وحيثما دخلَت امتنع الجزم معها بالاجمال. وجواب الطلب المنصوب بعد فآء

السبب اذا تجرَّد منها على قصد الجزآء يُجزَم على تقدير الشرط نحو زُرْني أُكرِمْك. اي ان تزرني اكرمك. وقس عليهِ

قولهُ لم ولمّا الى اخرهِ ذكر فيهِ الجوازم ولم يذكر أَلَمْ وأَلَمّا لانهما في الحقيقة لم ولمّا زيدت عليهما همزة التقرير. ولا اللام ولا في الدعآء لان ذلك يقال فيهما تأدُّبا. ولا اثر لكل ذلك من حيث العمل الذي هو المقصود. وكذلك لم يذكر اذا في جوازم الفعلين لان الجزم بها خاصٌ با لشعر

وقولهُ فان لم يكن كلا الفعلين الى اخرهِ اي اذا كان احد الفعلين ماضيًا والاخر مضارعًا فان كان المضارع فعل الشرط وجب جزمهُ. وان كان جوابهُ جاز فيهِ الجزم والرفع. وقولهُ ان كان لا يصلح ان يقع شرطًا يدخل تحتهُ الفعل الجامد نحو ان ضربتُ زيدًا فليس يضربني. والطَلَبيُّ نحوان زارك زيدٌ فأَكرِمْهُ وان سأَلك فلا تبخل عليهِ. والمقرون با لسين او سوف نحو ان زرتني فسازورك او فسوف ازورك. او بقد نحو ان صبرتَ فقد ظفرت. والمنفيُّ بما او لن نحوان اتاني زيدٌ فما اطردهُ او فلن أَرُدَّهُ. ومن هذا القبيل ما وقع جملةً اسميةً نحوان فعلت فانت ظالمٌ

وقولهُ فان صلح الى اخرهِ اي اذا كان الجواب يصلح ان

يقع شرطاً فان كان ماضياً بدون قد امتنع دخول الفآء عليهِ نحو ان زرتني اكرمتك . وان كان مضارعاً مثبتاً او منفياً بلا جاز دخول الفآء عليهِ

وقولهُ حيثما دخلت امتنع الجزم الى اخرهِ يشمل ما دخلت عليهِ وجوباً نحو ان اكرمتني فساشكرك . او جوازاً نحو ان صبرت فتظفرُ ومن يؤمن بربهِ فلا يخاف بخساً . فان كل ذلك يُرفَع للتجرُّد خبراً عن مبتدإٍ محذوف اي فانا ساشكرك وانتَ تظفر وهو لا يخاف . وحينئذٍ تكون الجملة في محل الجزم لانها جواب الشرط

وقولهُ جواب الطلب الى اخرهِ اي جواب الامر والنهي والاستفهام والتمني والترجي والعَرْض والتحضيض . وقولهُ على قصد الجزآء اي على قصد كون الجواب جزآء لما قبلهُ . احترز بذلك عن نحو زُرْني يرحمُك الله فانهُ مرفوعٌ لقصد الدعآء فيهِ دون الجزآء . واذا وقع الفعل في هذه الاجوبة على هذا القصد يُجزَم بتقدير شرطٍ بعد الطلب . فيُقال زرني أُكرِمْك بالجزم . والتقدير زرني فان تزرني أُكرِمْك . وهكذا في البواقي . واما جواب النفي فلا يصلح في هذا الباب ولذلك لم يذكرهُ

واعلم انهُ يُشترَط في جواب النهي صحة تقدير حرف الشرط قبل حرف النهي نحو لا تخاطر تسلم . اي ان لا تخاطر تسلم . فلا يقال لا تمسَّ النار تحترق لعدم صحة التقدير المذكور

الخاتمة

في احكام الجُمَل والظرف والمجرور والوقف وفيها اربعة فصول

الفصل الاول

في احكام الجملة

الجملة ما تضمَّن اسنادًا من المركبات. كالمبتدإ والخبر. والفعل والفاعل. فهي اعمُّ من الكلام لاشتمالها على غير المفيد ايضًا كجملة الشرط. فان كان صدرها اسمًا كزيدٌ قائمٌ فهي اسميَّةٌ. او فعلاً كقام زيدٌ فهي فعليَّةٌ. ولا عبرة بما دخل عليها من الحروف نحو إنَّ زيدًا قائمٌ او عَرَض من اختلاف الترتيب نحو زيدًا ضربتُ فانهُ لا يغيّر نسبتها الى ما انتسبت اليهِ في الاصل

واعلم ان الجملة ان احتملت الصدق والكذب كما رايت فهي الخبرية . والا فهي انشائية كقم ولا تقعد ونحو ذلك

قولهُ ما تضمن اسناداً اي ما اشتمل على المُسنَد والمُسنَد اليهِ . واحترز بالمركبات عن نحو الضارب فانهُ قد اشتمل على المسند والمسند اليهِ وهو الضمير المستتر فيهِ ولكنهُ لا يُعدُّ جملةً . ويدخل تحت المركبات ما كان تركيبهُ لفظاً كقام زيدٌ او تقديراً كقُمْ . وهي تنحصر في المبتدا والخبر والفعل والفاعل . وما كان بمنزلة احدها نحو ما قائمٌ اخواك وقُتِل الخارجيُّ وكان زيدٌ قائماً ونحو ذلك . وقولهُ اعمُّ من الكلام لانهُ يختصُّ بالمفيد افادةً يحسن السكوت عليها والجملة تعمُّ غير المفيد المذكور ايضاً كجملة الشرط والجواب والصلة . فكل كلامٍ جملةٌ ولا يُعكَس

وقولهُ ولا عبرة بما دخل عليها الى اخرهِ اي ان الحروف لا تغيّر نسبة الجملة الى الاسم او الفعل فلا يقال جملةٌ حرفيّة . ولكن لا تزال جملة ان زيداً قائمٌ اسميةً وجملة هل قام زيدٌ فعليّةً . والمُعتبَر في ذلك انما هو اصل التركيب فاذا عرض اختلافٌ في الترتيب لم يُعمَل بهِ . فيقال ان جملة زيداً ضربتُ فعليةٌ . وجملة قام ابوهُ زيدٌ اسميّة

وقولهُ ان احتملت الصدق والكذب اي باعتبارها في

نفسها مع قطع النظر عن نسبة المتكلم في الصدق او الكذب
وقوله والا فهي انشائية الى اخره اي وان لم تحتمل الصدق
والكذب فهي انشائية كجملة الامر والنهي والاستفهام ونحو ذلك
وانما ذكر هذه العبارة هنا وان لم تكن من مباحث هذه الرسالة
لان الجملة الخبرية قد ذُكِرَت في باب الموصول والمبتدا والحال
والنعت فاراد ان يفسّرها هنا لاتمام الفائدة

واعلم ان الجملة اما كبرى وهي الاسمية الواقع خبرها جملة .
واما صغرى وهي الواقعة خبرًا نحو زيدٌ قام ابوهُ . فان مجموع
العبارة جملةٌ كبرى لوقوع الخبر فيها جملةً . وقام ابوهُ جملة
صغرى لوقوعها خبرًا . وقد تكون كبرى وصغرى معًا نحو زيدٌ
ابوهُ غلامهُ منطلقٌ . فان جملة ابوهُ غلامهُ منطلقٌ كبرى باعتبار
وقوع خبرها جملةً وصغرى باعتبار وقوعها خبرًا . فان خرجت
عن ذلك نحو زيدٌ قائمٌ لم تكن كبرى ولا صغرى لان خبرها
مفردٌ وهي لم تقع خبرًا

الفصل الثاني

في محلّ الجملة من الاعراب

اذا وقعت الجملة خبرًا نحو زيدٌ يقوم . او مفعولًا
به نحو قُلِ الحمدُ لله . او حالًا نحو جاءَ زيدٌ يركضُ . او

أُضِيفَ اليها نحو قمت حين قام زيدٌ. او أُجِيبَ بها شرطٌ جازمٌ مقترنةً بالفاءِ نحو ان حكمتَ فاعدل. او تَبِعَت مفردًا نحو مررت برجلٍ يصلّي. او جملةً لها محلٌّ من الاعراب نحو الله يُحيِي ويميت فهي في محلّ الاعراب الذي يقتضيهِ ذلك المقام. والّا فلا محلَّ لها من الاعراب

قولهُ اذا وقعت خبرًا يشمل خبر المبتدا كما مثّل واخبار النواسخ. وهي في الاول في محل الرفع. وفي ما يليهِ تارةً في محل الرفع ايضًا كخبر انَّ ولا النافية للجنس نحو ان زيدًا يقوم ولا غلام سفرٍ يوجد. وتارةً في محل النصب كخبر كان وكاد والاحرف المشبهة بليس نحو كان زيدٌ يزورنا وكادت الشمس تغيب وما عمرٌو ينظم الشعر. وهكذا في اخواتهنَّ

وقولهُ او مفعولًا بهِ يشمل حكاية القول كما مثّل. والمفعول الثاني في باب ظنَّ نحو وجدت العلم ينفع. او الثالث في باب أَرَى نحو أُرَيتُ زيدًا اخاهُ يركض وهي في محل النصب كالحالية

وقولهُ اضيف اليها يجري على الفعلية كما مثّل والاسمية نحو قمت حين زيدٌ قائمٌ. وكلتاهما في محل الجرّ. وقولهُ مقترنة بالفاءِ لانها لو كانت بدونها نحو ان قمت قمنا كان محلُّ الجزم

للمتعلّق وحده لا للجملة باسرها .

واما التابعة للمفرد فهي ما وقعت صفة لنكرةٍ كما رايت . فان كان ما قبلها معرفةً نحو مررت بزيدٍ يصلّي فهي حالٌ لا صفة . واما التابعة للجملة فهي ما كانت معطوفةً على جملةٍ كما رايت . او بدلاً منها نحو زيدٌ يقوم يذهب . وكل واحدةٍ منهما في محل الاعراب الذي يقتضيهِ متبوعها

وما خرج عن ذلك من الجمل فلا محلّ لهُ من الاعراب . وهو الجملة الابتدائيّة نحو قام زيدٌ . وجملة الصلة نحو جاءَ الذي تعرفهُ . والمعترضة بين متلازمين نحو زيدٌ أيّدك الله شاعرٌ . والمفسّرة نحو زيدًا ضربتهُ . والواقعة جوابًا للقسم نحو والله لانطلقنّ . والواقعة جوابًا لشرطٍ غير جازم نحو لو زارني زيدٌ لاكرمتهُ او لشرطٍ جازمٍ بدون الفاء نحو ان قام زيدٌ قمت . والتابعة لجملةٍ لا محلّ لها من الاعراب نحو جاءَ زيدٌ وذهب غلامهُ . فكل واحدةٍ من الطائفتين سبع جُمَلٍ كما ترى

واعلم ان جملة الجواب الاسميّة قد تُربَط باذا الفجائيّة خلفًا عن الفاء نحو ان غزوت القوم اذا هم يهربون . وهي نادرةٌ في الاستعمال ولذلك لم يتعرّض المصنف لذكرها

الفصل الثالث

في احكام الظرف وشبهه

لا بدَّ من تعلّق الظرف وحرف الجرّ بالفعل وما يجري مجراهُ . غير ان متعلّقهما ان دلَّ على حصولٍ مطلقٍ في صلةٍ نحو رايت الذي عندك . او صفةٍ نحو مررت برجلٍ من العرب . او خبرٍ نحو الخطيب فوق المنبر . او حالٍ نحو جاءَ الامير في موكبهِ . وجب حذفهُ مقدَّرًا في الصلة بالفعل كحصَلَ . وفي غيرها بهِ او بالصفة كحاصل . والّا فلا بدَّ من ذكرهِ مطلقًا

واعلم ان حرف الجرّ انما يتعلَّق اذا أَدَّى معنى الفعل ونحوهِ الى مجرورهِ . والا فلا متعلَّقَ لهُ كالباءِ الزائدة في نحو ليس زيدٌ بقائمٍ . وقس عليهِ

قولهُ وما يجري مجراهُ يريد بهِ اسم الفاعل نحو زيدٌ جالسٌ فوق البساط وكاتبٌ بالقلم . واسم المفعول نحو زيدٌ مطروحٌ لدى الامير ومضروبٌ بالسياط . والصفة المشبهة نحو زيدٌ جبانٌ وقت الحرب ولهجٌ بالحماسة . وافعل التفضيل نحو زيدٌ اكرم

عند الناس واحسن من اخيهِ . والمصدر نحو عجبت من جلوسك وراءَ القبَّة وذهابك في الصحراءِ . واسم الفعل نحو هلمَّ اليوم وحذارِ من الاسد

وقولهُ غير ان متعلقهما الى اخرهِ اي ان ما يتعلَّق بهِ الظرف او الحرف ان دلَّ على مجرَّد الحصول من غير اعتبار صورتهِ وجب حذفهُ . غير ان ذلك المحذوف ان كان صلةً نحو رايت الذي عندك وجب تقديرهُ بالفعل اي رايت الذي حصل عندك او استقرَّ ونحو ذلك . وان كان صفةً او خبرًا او حالًا جاز تقديرهُ بالفعل او بالصفة المشتقَّة من الفعل . فاذا قيل الخطيب فوق المنبر جاز ان يكون التقدير حصل فوق المنبر او حاصلٌ فوقهُ . واما ان دلَّ ما يتعلقان بهِ على حصولٍ مقيَّدٍ باحدى الصُوَر كالوقوف والجلوس وغيرهما وجب ذكرهُ . فيقال زيدٌ واقفٌ تحت الخيمة وبكرٌ جالسٌ في الحجرة

وقولهُ اذا أدَّى معنى الفعل الى اخرهِ لان الحرف يُستعمَل واسطةً لايصال معنى الفعل الى الاسم كاستعمال الباءِ لايصال المرور الى زيد في قولك مررت بزيدٍ ولذلك يتعلق بهِ . فان لم يكن كذلك لم يكن لهُ سبيلٌ الى التعلُّق كالحرف الزائد في نحو ليس زيدٌ بقائمٍ وهل اتاك من احدٍ . وحرف الاستثناءِ نحو قام القوم حاشا زيدٍ . فان الاول يصل معنى الفعل الى الاسم بدونهِ والثاني يصرف معنى الفعل عن مجرورهِ بخلاف الوضع

فلا متعلق لهما. وكلاهما يخرج بقولهِ اذا أدّى معنى الفعل الى مجرورهِ

الفصل الرابع
في الوقف واحكامهِ

الوقف قطع الكلمة عما بعدها. فان كان الموقوف عليهِ مختومًا بتاء التانيث المربوطة أُبدِلَت هاء نحو جاءَت فاطمه. والا فان كان منوَّنًا بعد فتحٍ أُبدِل تنوينهُ الفًا نحو رايت زيدا. والاَّ وُقِفَ عليهِ بالسكون في المشهور نحو جاءَ الرجلْ. والحمد لله ربّ العالمينْ.

انتهى

قولهُ قطع الكلمة عما بعدها اي الكلمة الواقعة في اخر الجملة حيث يقف المتكلم. وقيَّد تاء التانيث بالمربوطة احترازًا عن الممدودة في نحو جاءَت المومنات فانهُ يوقف عليها بالتاء

وقولهُ أُبدِل تنوينهُ الفًا يكون ذلك لفظًا وخطًّا كما رايت. وقد يكون لفظًا لا خطًّا كشربت ماءً وفعلتهُ خطَأً

وقولهُ والاَّ وُقِفَ عليهِ بالسكون اي وان لم يكن مختومًا بالتاء المربوطة ولا منوَّنًا بعد فتحٍ وُقِفَ عليهِ بالسكون. وهو يشمل ما كان مختومًا بالتاء الممدودة كما مرّ. وما كان مُنوَّنًا بعد

الضم او الكسر كجاءَ زيدٌ ومررت بزيدٍ وجاءَني قاضٍ. وما لا تنوين فيهِ كرايت الرجلَ ولقيت احمدَ. فان كل ذلك يُوقَف عليهِ بالسكون

وقولهُ في المشهورِ اشارةٌ الى ما وردَ على خلاف ذلك من نوادرِ الاستعمال كقولهم هذا قاضي باثبات الياءِ. والكبيرّ المتعال بحذفها وغير ذلك مما يطول استيفاؤُهُ

قال الفقير اليهِ تعالى ناصيف بن عبد الله اليازجي اللبناني هذا ما اردت تعليقهُ في هذا الكتاب من اصولِ هذهِ الصناعة. مقتصرًا على دانيات القطوف من المهمّات المطّردة دون الدقائق والشوارد. تقريبًا لفهم ما يُقرأُ منهُ وحفظ ما يُفهَم. والله المستعان بمنّهِ وكرمهِ وهو اعلم بالصواب

وكان الفراغ من تبييضهِ بقلم مؤلّفهِ في شهر اذار سنة سبع واربعين وثمانماية والف من التاريخ المسيحيّ

والحمد لله اولًا واخرًا

طُبِع في بيروت سنة ١٨٥٤ مسيحية


SIGILLVM · COLLEGII · COLVMBIAE · NOVI · EBORACI
IN LVMINE TVO
VIDEBIMVS LVMEN



